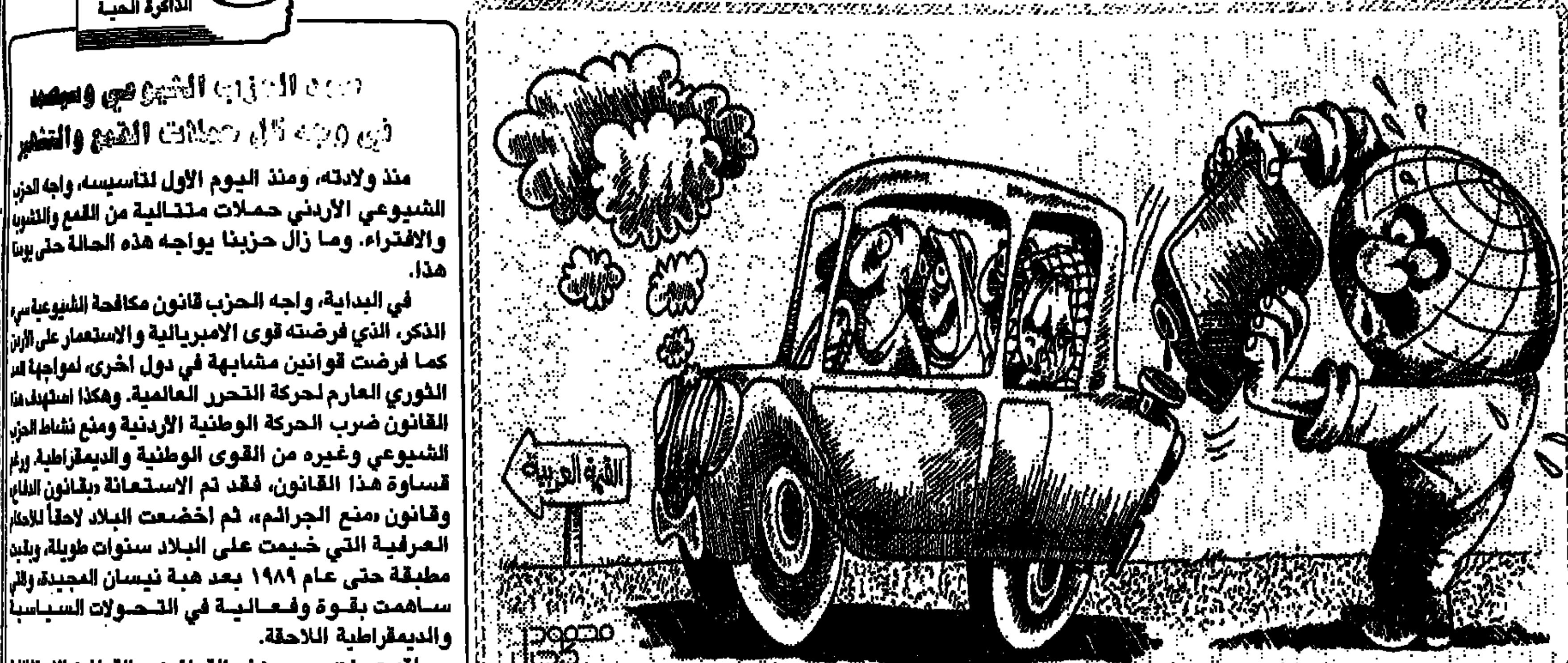


الذاكرة الحية

الحزب الشيوعي وصموده في وجه كل حملات القمع والتشهير

منذ ولادته، ومنذ اليوم الاول لتاسيسه، واجه الحزب الشيوعي الأردني حملات متتالية من القمع والتشويه والافتراء. وما زال حزبنا يواجه هذه الحالة حتى يومنا هذا.

في البداية، واجه الحزب قانون مكافحة الشيوعية سيء الذكر، الذي فرضته قوى الامبريالية والاستعمار على الاردن كما فرضت قوانين مشابهة في دول اخرى، لمواجهة المد الثوري العارم لحركة التحرر العالمية. وهكذا استهدف هذا القانون ضرب الحركة الوطنية الأردنية ومنع نشاط الحزب الشيوعي وغيره من القوى الوطنية والديمقراطية. ورغم قساوة هذا القانون، فقد تم الاستعانة «بقانون الدفاع» وقانون «منع الجرائم»، ثم اخضعت البلاد لاحقاً للاحكام العرفية التي خيمت على البلاد سنوات طويلة، وبقيت مطبقة حتى عام ١٩٨٩ بعد هبة نيسان المجيدة، والتي ساهمت بقوة وفعالية في التحولات السياسية والديمقراطية اللاحقة.

لقد عجزت جميع هذه القوانين، والقوانين الاستثنائية الاخرى عن منع الحزب من القيام بدوره التاريخي الوطني، حيث واصل كفاحه الشجاع متسلحاً ببرنامجه الوطني وببسالة وصدق اعضائه واصدقائه ومؤيديه، وبتعاونه مع القوى الوطنية والقومية المناضلة.

وواجه الحزب حملات متواصلة من التشكيك والافتراء على الصعد الفكرية والسياسية والتنظيمية، شاركت فيها اوساط متعددة، منها ما كان ولا زال مرتبطاً بالدوائر المعادية للحركة الوطنية وقوى التقدم والاحزاب الشيوعية، والتي تمتلك ترسانة كبيرة من الأكاذيب والافتراءات ووسائل متعددة للتشويه والتمويه ومحاولة تغطية الاهداف الحقيقية للحملات. ولا شك ان هذه المراكز كانت ولا زالت تتصيد النقاط والامور التي تفسح لها في المجال شن حملاتها، مستعينة باللعب بالعواطف والغرائز المتخلفة. وتعرض حزبنا إلى حملات إعلامية كثيرة حاولت تشويه سمعته وموقفه وإخفاء جوهر سياسته.

لقد اعتمدت الدعاية المعادية للشيوعية اساليب كثيرة ومختلفة، ولم يقتصر ذلك على النواحي الفكرية والسياسية بل امتد إلى التخريب التنظيمي والاستهتار بقواعد واسس التنظيم والتي بدونها لا يمكن بناء اي حزب، وبالتالي عمدت الدعاية المضادة الهجوم على الاسلوب المؤسسي في بناء الحزب وادارته وتوجيه اعماله لضمان تقدمه وصيانته من كل محاولات الاختراق.

إن جميع حملات الافتراء والتشكيك التي تعرض لها الحزب وما زال حتى يومنا هذا، السياسية والفكرية والتنظيمية، التي لجأت إلى الوسائل والمعطيات الكاذبة ستفشل رغم كل اشكال المتاعب التي قد تخلقها مؤقتاً. وسيصمد الحزب كما صمد في السابق، وسيبقى ملتزماً بالدفاع عن حقوق الشعب وحرية الوطن واستقلاله.

والقافلة تسير .... !!

البلدان النامية ومشاكل البيئة

إن اكثر من ٨٠٪ من الانواع الحيّة التي تموت والتربة التي تتاكل والغابات التي تدمر والتصحر الذي يمتد يحدث في البلدان النامية. واكثر الاماكن سواءاً في العالم من حيث تلوث الهواء موجود في البلدان النامية، كما ان تلوث المياه في البلدان النامية اسوأ مما هو عليه في البلدان الصناعية المتقدمة. ومن اهم اسباب الوضع البيئي المتدهور في البلدان النامية ١) الفقر العام الذي يحول دون اتخاذ اجراءات فعالة لحماية البيئة. ٢) اسباب مناخية غير مؤاتية. ٣) معدل التكاثر السكاني المرتفع. ٤) التجارة غير المتكافئة مع البلدان الصناعية المتقدمة التي تؤدي إلى استنزاف المزيد من الخامات الطبيعية والموارد البيئية. ٥) نقل الصناعات الملوثة للبيئة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية.

الحكم على ابن سكرتير الحزب الشيوعي الاسرائيلي لرفضه الخدمة العسكرية

اصدرت المحكمة العسكرية في يافا في الاسبوع المنصرم حكماً بالسجن الفعلي لمدة ثلاثة اشهر على الشاب وليد محمد نفاع، نجل سكرتير الحزب الشيوعي الاسرائيلي، محمد نفاع وذلك لرفضه الخدمة الاجبارية في الجيش الاسرائيلي جملة وتفصيلاً من منطلقات قومية وانسانية وضميرية ومبداية. وبذلك يكون وليد قد امضى ١١ شهراً في السجن علماً بان الحكم يصدر عليه للمرة الثامنة.

● وليد نفاع

وحضر والدا وليد محاكمته، وقال في المحكمة «انني ارفض الخدمة الاجبارية، لانني عربي فلسطيني واناضل من اجل السلام العادل وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب اسرائيل، وكل قضية الخدمة الاجبارية في جيش الاحتلال تتناقض وافكاري ومبادئي وانتمائي».

وتحدث محمد نفاع والد وليد، سكرتير عام الحزب الشيوعي الاسرائيلي في الجلسة وقال، «إنه ربى وثقف اولاده على القيم الانسانية والاممية وضد قمع الشعوب، ولم يكن ولن يكون في بيته اي جندي، ومن المستحيل ان نخدم في الجيش». اما والدة وليد فقد قالت إنها مرتاحة من الموقف المشرف لإبنها واصراره على رفض الخدمة العسكرية، واشارت إلى ان ما يثير اعتزازها ان معنويات ابنها كانت عالية جداً وهو يتحدث في المحكمة.

تخويل الشرطة الألمانية توقيف الأجنبي دون تهمة

اقر البرلمان الالماني في آخر جلسة له تسبق العطلة الصيفية قانوناً يسمح لرجال الشرطة بإيقاف اي شخص، مواطناً كان ام اجنبيا والاستفسار عن اوراقه الثبوتية في كافة مطارات ومحطات وموانىء المدن الالمانية، وإن لم تمتلك ما يبعث على الاشتباه به.

واسند تنفيذ القانون إلى شرطة الحدود الالمانية الخاصة، التي خولت ايضاً حق احتجاز المواطن والاجنبي في مراكز الشرطة دون الحاجة إلى استصدار قرار خاص من القاضي في حالة وجود شبهات خاصة تستوجب ذلك.

أكبر شركات التعدين الأسترالية تتكبد خسائر

اعلنت مجموعة بروكن هيل بتي اكبر شركات استراليا انها منيت بثاني خسارة لها هذا القرن حيث سجلت خسائر صافية بلغت ١,٤ مليار دولار استرالي (٨٧٠ مليون دولار امريكي) في السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨. وقالت الشركة التي تتنوع انشطتها بين صناعة الصلب والتعدين والنفط انها شطبت مليارات الدولارات من حساب الربح والخسارة باعلان خسارة استثنائية بلغت ٣,١ مليار دولار استرالي.

واعلنت المجموعة وفقاً لـ «رويترز» انها حققت قبل احتساب البنود الاستثنائية ارباحاً صافية عن العام بلغت ١,٣٠٢ مليار دولار استرالي بانخفاض ٦,١ في المائة عن العام السابق، رغم ان المحللين توقعوا ان تبلغ الارباح الصافية ١,٢ مليار دولار استرالي.

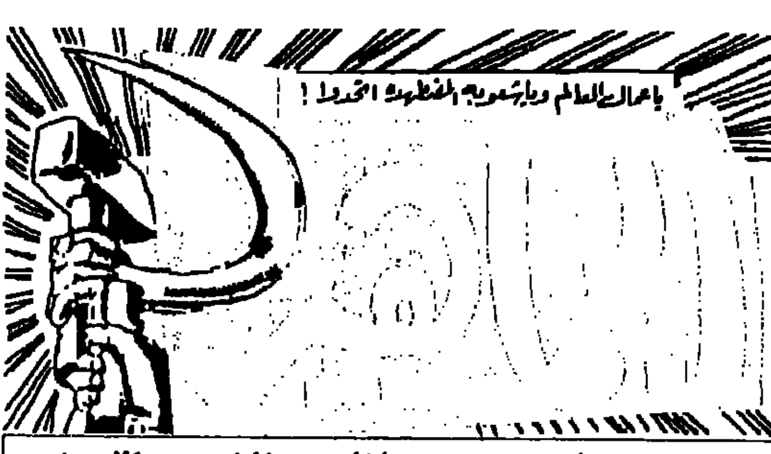
الجماهير
شيوعية • سياسية • تصدر نصف شهرية مؤقتاً
يصدرها الحزب الشيوعي الاردني
رئيس التحرير: انيال نفاع
المدير المالي والإداري: عبد السلام راهم
الإدارة: جبل عمان - شارع ابو بكر الصديق هاتف ٤٦٢٤٩٣٩
فاكس ٤٦٢٤٩٣٩ ص.ب ١٧٠٦٦ عمان - الاردن
TEL 4624939 FAX 4624939 P.O. BOX 17066
JABAL AMMAN - AMMAN - JORDAN
الاشتراك السنوي للافراد (١٥) ديناراً وللمؤسسات (٢٥) ديناراً
يضاف اليها اجرة البريد للمشتركين في الخارج
طبعت في مطابع الدستور

الأزمة الآسيوية والأزمة العربية

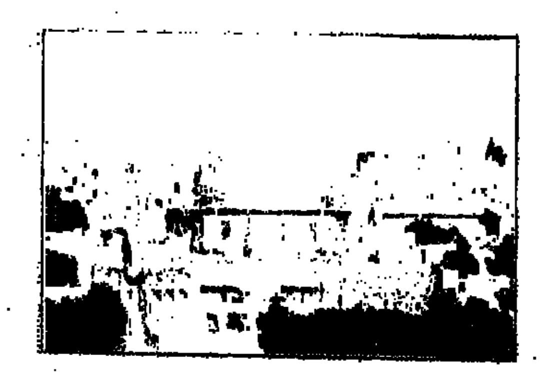
ص٣

المياه ... تلوث ومخاوف كبيرة في الأردن

الجماهير
يا عمال العالم ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا !



اسبوعية • سياسية • يصدرها الحزب الشيوعي الاردني
العدد (١٢٩) • السنة (٥١) • ١٦ - ٣١ تموز ١٩٩٨ • الثمن (٢٠٠) فلساً



ما هكذا تورد الابل ايها الرفاق؟!

ص١٠

الحرية للمناضلة اللبنانية سهى بشارة

ص١٠

الأزمة تطيح برئيس وزراء اليابان

قدم رئيس وزراء اليابان تارو هاشيموتو استقالته من منصبه، بعد ان فشل حزبه في الحصول على الاغلبية البسيطة في انتخابات مجلس الشيوخ. فقد كان للحزب الليبرالي الديمقراطي الذي يحكم البلاد منذ ما يزيد عن اربعين عاماً ٦١ مقعداً في مجلس الشيوخ المكون من ١٢٠ مقعداً ولكنه حصل على ٤٤ مقعداً في الانتخابات الاخيرة، بينما حققت احزاب المعارضة الرئيسية مكاسب ملموسة تهدد هذا الحزب.



زعيم الحزب الشيوعي الياباني يخاطب العمال في محطة قطارات بطوكيو

فقد حسن الحزب الديمقراطي موقعه في مجلس الشيوخ، حيث حصل على ٢٧ مقعداً بعد ان كان له ١٨ مقعداً في المجلس السابق. وحقق الحزب الشيوعي الياباني اكبر نسبة تقدم بين مختلف الاحزاب. فقد فاز بـ ١٥ مقعداً في مجلس الشيوخ الجديد مقابل ٦ مقاعد في المجلس السابق.

ويجمع المراقبون، والمختصون بالشؤون اليابانية ان الازمة الاقتصادية التي تعاني منها اليابان، وحالة الركود الاقتصادي العميقة، وراء هزيمة هاشيموتو وحزبه. فانتخابات مجلس الشيوخ كانت إستفتاءً حقيقياً على سياسات الاحزاب المختلفة وخاصة سياسة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم. ويتوقع على نطاق واسع أن اليابان تقف على عتبة تبدلات سياسية كثيرة.

راي الجماهير

معارضة شاملة لقانون المطبوعات والنشر

لم تتوقف المعارضة لمشروع قانون المطبوعات والنشر ابداً. ولم تخفت حرارة هذه المعارضة، ولكنها اتخذت شكلاً جديداً بعد جلسات الاستماع التي اجرتها لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب مع ممثلي الراي العام في النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية ومختلف القوى المعنية بالشان العام.

لقد شكل لقاء اللجنة مع هذه الفئات والقوى فرصة هامة لحشد وجهات نظر اوسع طيف سياسي واجتماعي وفكري حول مشروع القانون، وحول الرؤية العامة للموقف من ممارسة الحريات العامة التي ينص عليها الدستور والشرائع الدولية.

التقت لجنة التوجيه الوطني مع اربعة وزراء إعلام سابقين ومع رؤساء تحرير الصحف اليومية والاسبوعية والحزبية، كما التقت مع الامناء العامين للاحزاب السياسية ورؤساء النقابات المهنية وقادة بعض الهيئات الاجتماعية والفكرية. وشكلت جلسات الاستماع هذه بادرة وطنية هامة لتبادل وجهات النظر حول قضية تستاثر باهتمام كبير على نطاق البلاد. ويمكن القول ان غالبية، إن لم يكن جميع المشاركين في هذه الجلسات، وجهوا انتقادات شديدة لمشروع القانون. وطالبت الغالبية برفضه لعدم دستوريته، ولانه يشكل قانوناً للعقوبات وليس قانوناً للمطبوعات، لما اشتمل عليه من شروط ونواهي تجعل حرية التعبير والنشر والحق في ممارستها كما ينص الدستور،

البقية ص ١٠

الحزب الشيوعي العراقي ينفي لقاءه مع أي وفد امريكي

نفى الدكتور صبحي الجميلي ما ذكرته بعض الصحف العربية الصادرة في لندن لاسيما جريدة القدس العربي بتاريخ ١٩٩٨/٧/٩ وكذلك جريدة الشرق الاوسط من ان وفداً امريكياً يزور لندن التقى جماعات معارضة عراقية بضمنها وفد عن الحزب الشيوعي العراقي برئاسة الدكتور صبحي الجميلي.

وقد ارسل الدكتور الجميلي نفياً لنبأ اللقاء مع الوفد الامريكي إلى الصحف المعنية، كما قام الحزب الشيوعي العراقي من جانبه بتكذيب هذه الانباء وطالب الصحافة المعنية التحقق مستقبلاً في مثل هذه الانباء قبل نشرها.

النواب يهاجمون ملف النل

لم يتوان النائب كامل العمري عن انتقاد الملف الذي وزعه مدير المطبوعات والنشر بلال النل على بريد النواب، ووصفه بمحاولة للضغط على النواب من خلال اظهار الصحف بصورة سيئة وانها صحف إثارة.

وابدى العمري تعجبه من محتوى الملف كونه، يرمي الى ما تهدف اليه الحكومة.

حزب المستقبل ينتقد موقفه من عدم المشاركة في الانتخابات النيابية

اعلن السيد سليمان عرار امين عام حزب المستقبل وبشكل صريح عن خطأ حزبه في عدم المشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت في الأردن في العالم الماضي. وجاءت اقوال عرار خلال ندوة في لقاء تلفزيوني اجرتها معه محطة راديو وتلفزيون العرب.

وكرر عرار هذا النقد الصريح مرتين بوضوح. والجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي الأردني كان من بين المبادرين بمطالبة احزاب المعارضة بالمشاركة بالانتخابات النيابية. وذلك لاهمية مثل هذه المشاركة، ولعدم وجود بديل مؤثر وفعال لذلك.

ميناء حيفا ينافس العقبة

يشاع بين اوساط الإقتصاديين الاردنيين، ان قيمة المستوردات الأردنية القادمة عبر ميناء حيفا «الاسرائيلي» تجاوزت (١٠) ملايين دينار خلال الشهرين الماضيين.

والمعروف ان عدداً من تجار الاغذية الاردنية اتجهوا إلى ميناء حيفا للتخليص على بضائعهم بحجة قلة حجم الضرائب والرسوم المدفوعة هناك مقارنة بميناء العقبة.

الزاوية القانونية

ما هكذا تورد الإبل أيها الرفاق !!

● بقلم : المحامي عدنان البكري

نشرت صحيفة المجد الصادرة بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٣ أن الرفيق الدكتور يعقوب زيادين طلب موافقة وزير الداخلية على عقد مؤتمر إستثنائي للحزب، وذلك استناداً إلى أحكام النظام الأساسي للحزب، وأن الوزير قد وافق شفوياً ومن حيث المبدأ على عقد مثل هذا المؤتمر على أن تتم الموافقة الخطية والنهائية حال ورود طلب خطي من الدكتور زيادين وتياره بهذا الخصوص.

إذا كان الأمر كذلك وإذا كان الطلب يستند إلى أحكام النظام الأساسي للحزب، فإن النظام المذكور لا يعطي الحق لأي من أعضاء الحزب، أو أي عدد من أعضائه مهما بلغ عددهم، باللجوء إلى معالي وزير الداخلية لبحث موضوع عقد إجتماع إستثنائي للحزب، وطلب السماح بذلك، بل إن مثل هذا الطلب يجب أن يقدم إلى اللجنة المركزية من عدد لا يقل عن ثلثي أعضاء المجلس الحزبي، وذلك في الحالات الضرورية كما تقضي بذلك أحكام الفقرة -٦- من المادة (٧) من النظام الأساسي والتي تنص كما يلي : «في الحالات الضرورية يمكن عقد مؤتمر إستثنائي، أو تسبيق موعد عقد المؤتمر العادي، إذا رأت اللجنة المركزية ذلك، أو بناءاً على طلب خطي مقدم من عدد لا يقل عن ثلثي أعضاء المجلس الحزبي».

إنه بموجب أحكام هذه الفقرة والفقرات التي سبقتها من المادة (٧) المذكورة من النظام الأساسي للحزب، فإن الجهة الوحيدة التي يقدم لها طلب عقد المؤتمر الإستثنائي هي اللجنة المركزية، وليس وزير الداخلية أو أي جهة أخرى.

إن موافقة وزير الداخلية على عقد مؤتمر إستثنائي للحزب، خارج إطار الأحكام القانونية المذكورة وغيرها من الأحكام الواردة في النظام الأساسي للحزب، وكذلك قانون الأحزاب السياسية، لا يضفي أية مشروعية على عقد مؤتمر إستثنائي للحزب، ولا يخرج مثل هذا المؤتمر في حال عقده عن كونه مؤتمراً أو إجتماعاً غير حزبي ولا يجوز تسميته بمؤتمر إستثنائي للحزب الشيوعي الأردني.

أمرٌ أخر يجب الإلتفات إليه وهو أنه بمقتضى المادة ١٥ من قانون الاحزاب السياسية، فإن إدارة شؤون الحزب تتولاها قيادةٌ تؤلف وفق الأحكام الواردة في النظام الأساسي في الحزب، وهذه القيادة قائمة ويمثلها الأمين العام للحزب لدى جميع الجهات بما في ذلك الجهات الإدارية والقضائية.

على ضوء ذلك نعود ونقول ما هكذا تورد الإبل أيها الرفاق!!

الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان تناشد المجالي سحب مشروع قانون المطبوعات

ناشد رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان باتريك بودران ومقرها باريس رئيس الوزراء د. عبد السلام المجالي استخدام كل ما لديه من صلاحيات ونفوذ من اجل تأمين سحب مشروع قانون المطبوعات والنشر المعروض حالياً امام مجلس الأمة. جاء ذلك في برقية بعث بها المسؤول الدولي إلى د. المجالي قبل ايام وقال فيها بان فحوى مشروع القانون قد شكل صدمة كبيرة لجميع اولئك الذين يقدرون حرية التعبير. واضاف «اننا نشاطر وجهة نظر الجمعية الأردنية لحقوق الانسان، والتي هي عضو في الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، بان «مشروع القانون يشكل ردة خطيرة عن التزامات الأردن واتفاقات حقوق الانسان والميثاق الوطني الأردني والدستور الاردني نفسه، وبخاصة فيما يتعلق بحرية التعبير والرأي وتداول المعلومات».

واضاف بودران «ان المشروع يبدو فعلياً وكانه يعيد فرض وحتى بصورة اسوأ التقييدات والعقوبات التي تضمنها القانون المؤقت للمطبوعات والنشر اللادستوري، ولكن عبر القنوات البرلمانية». ونوه رئيس الفيدرالية الدولية إلى أن «الانجازات التي تحققت في مجال حرية الصحافة قد اعتبرت واحدة من اهم النتائج الايجابية الملموسة للاصلاحات السياسية التي بدأت في الأردن منذ عام ١٩٨٩. واستدرك بالقول منذ ذلك الحين كنا نقلق لدى سماعنا عن الضغوط الموجهة ضد الصحفيين، وكنا نشعر بالثقة والارتياح عندما كان يصرح المسؤولون الحكوميون بان مشروع القانون الجديد للمطبوعات «سيرفع سقف الحريات الصحفية ويعزز الديمقراطية». وشعرنا بارتياح اكبر لدى قيام محكمة العدل العليا بالغاء القانون المؤقت غير الدستوري في ١٦ كانون الثاني من هذا العام. وفي ختام برقيته أكد باتريك بودران أن أي قانون مستقبلي للمطبوعات والنشر يجب أن ينسجم تماماً مع المعايير الدولية لحرية التعبير، خاصة مع المادة ٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي صادقت عليه المملكة الأردنية الهاشمية.

سفارة «اسرائيل» توزع نشرتين بالعربية مجاناً

علم مراسلنا للشؤون المحلية ان السفارة «الاسرائيلية» في عمان تصدر نشرتين صحفيتين، الاولى باسم «قوس قزح» وتوزعها مجاناً على المواطنين بالبريد وتطبع منها الف نسخة، وكذلك نشرة ثقافية باسم «اسرائيل» تعنى بالشؤون الثقافية والبيئة وتوزع نحو (٩٠٠) نسخة على المواطنين.

لا تخفيض على جمارك السيارات

افادت معلومات صادرة عن دائرة الجمارك، بان الجمارك على جميع انواع السيارات ستنخفض في الأيام القادمة بنسبة ٣٠٪.

غير ان مصادر في دائرة الجمارك نفت هذه المعلومات جملة وتفصيلاً، معتبرة انه في حال تخفيض الجمارك على السيارات، سيقابله ارتفاع على ضريبة الدخل. واكدت هذه المصادر انه لا يوجد اي توجه لدى الحكومة بتخفيض الجمارك خلال السنتين القادمتين على الأقل.

قانون ضريبة جديد في طريقه ليرى النور

قالت مصادر مالية (للجماهير) بان وزارة المالية عكفت منذ اشهر على اعداد دراسة مشروع جديد لضريبة الدخل.

واضافت بان دراسة المشروع الجديد، جاءت لغائية التوجه الحكومي في خصخصة استثماراتها والتي بدأت منذ عامين تقريبا.

وعلمت الجماهير بان الوزارة فور انهائها دراسة هذا المشروع، ستقوم بتحويله إلى دائرة التشريع في مجلس الوزراء لدراسته واقراره.

أزمة خانقة أمام وزارة التعليم العالي

تشهد وزارة التعليم العالي هذه الأيام ازمة عمل خانقة وذلك لتزامن تخريج افواج الجامعات الرسمية والاهلية في الاردن مع تخريج الجامعات الاجنبية والعربية.

الوزارة وللتخلص من هذه الأزمة قامت بفتح مراكز للتصديق الشهادات الصادرة من الجامعات الاردنية الرسمية في مكاتب المستشارين الثقافيين في نفس الجامعات.

منع خمسين كتاباً «اسرائيلياً»

من المتوقع ان يصدر تعميم في وزارة التربية والتعليم بمنع قبول كتب «اسرائيلية» لإدخالها في مكتبات المدارس.

وعلمت الجماهير ان ما يقارب (٥٠) كتاباً من هذا النوع رفضتها التربية على مدار الشهرين الماضيين.

النقابات المهنية تقاطع جريدة الرأي

قرر مجلس النقباء للنقابات المهنية مقاطعة جريدة الراي، إعلاناً واشتراكاً، ووقف التعامل معها، احتجاجاً على نشرها إعلاناً مدفوع الاجر لشركة الطيران الإسرائيلي «العال».

وقد ادان مجلس النقباء نشر مثل هذه الاعلانات لصالح «اسرائيل» على صفحات الصحف الاردنية، [illegible] من تحد سافر لمشاعر [illegible] على هذا الوطن [illegible] بالاقتصاد [illegible]

[illegible] رئيس مجلس [illegible] المهندسين [illegible] إن [illegible] هذا القرار

قانون جديد للأطفال

علمت «الجماهير» ان قانوناً جديداً اعدته وزارة التنمية الاجتماعية في طريقه إلى مجلس الوزراء خلال الايام القادمة.

وقالت المصادر بان القانون الجديد جاء للحد من ظاهرة الطفولة العاملة في الصناعات الثقيلة وذلك من خلال تقديم أولياء امور هؤلاء إلى المحاكمة.

واضافت المصادر بان الاحكام ستكون صارمة.

الأزمة تتعمق والحكومة غائبة

- ١ -

تعاني البلاد في الوقت الحاضر من أزمة حادة ومركبة تشمل مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والملفت للنظر أنه مع تعمق الأزمة وانكشاف معطياتها ومسبباتها فإن الحكومة تغيب كلياً أو جزئياً عن المواجهة الحقيقية، وتصمت او تتهرب أمام الظواهر الصارخة التي تتطلب سرعة التدخل، ناهيك عن أنها في بعض الحالات تفتعل الأزمات وتعمق حالات الاحتكاك مع القوى السياسية والجماهير الشعبية.

وتتضح أهم مؤشرات الأزمة السياسية في استمرار الهجوم الحكومي على الحريات العامة وعلى ممارسة الديمقراطية، التي ينص عليها الدستور. فبعد أن قضت محكمة العدل العليا بعدم دستورية قانون المطبوعات والنشر المؤقت، فإن الحكومة تعبر عن تصميمها على مصادرة الحق في حرية التعبير والنشر الذي ينص عليه الدستور من خلال مشروع قانون المطبوعات والنشر المعروض على مجلس النواب في دورته الاستثنائية الحالية. فالمشروع مليء بالقيود والنواهي التي تجعل ممارسة الحق الدستوري في مجال التعبير والنشر أمراً صعباً ومعقداً، ناهيك عن أن المشروع يحوّل هذا الحق إلى مشروع استثماري، متاح فقط لمن يملكون رأسمال كبير. وتجمع القوى السياسية والاجتماعية على مختلف اتجاهاتها وميولها على أن مشروع القانون عبارة عن قانون للعقوبات وليس قانوناً للمطبوعات. ويشكل اصرار الحكومة على فرض مثل هذا القانون استمراراً لسياستها في مصادرة حق التمتع بالحريات العامة والحياة الديمقراطية، والذي يتمثل في منع الاجتماعات العامة ومنع إقامة بعض الندوات والمحاضرات، والتي تجسدت بشكل واضح إبان محاولات القوى الوطنية القيام بنشاطات جماهيرية في الذكرى الخمسين لنكبة فلسطين. وتصدر إشارات واضحة من مسؤولين أردنيين على التصميم على منع عقد المؤتمر الوطني الأردني الذي تحضر له مختلف القوى السياسية والاجتماعية ومعظم هيئات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن. ويأتي سلوك الحكومة في التضييق على الحريات العامة ومصادرة حقوق الشعب الديمقراطية استمراراً للنهج الذي شهدته البلاد منذ مجيء هذه الحكومة، وخاصة ممارساتها المكشوفة إبان التهديد الأمريكي بالعدوان على العراق، وما تمخض عنه من أحداث مؤسفة كتلك التي تعرضت لها مدينة معان الباسلة أو الاعتداء الوحشي على المحتجين في عمان واربد وغيرها من المدن الأردنية. ونلاحظ في الآونة الأخيرة ازدياد الاعتداءات على الصحفيين حيث يتم اعتقال بعضهم، وتقديم البعض الآخر للمحاكمات بتهم مختلفة. ويصبح تصدي نقابة الصحفيين للإعتداء على أعضائها من قبل الجهات الرسمية واحداً من أهم مشاغلها في الوقت الحاضر.

وفي ذات الوقت تزداد حالات استدعاء المواطنين من قبل الأجهزة الأمنية والادارية للتحقيق معهم حول مختلف القضايا السياسية وقضايا الرأي خلافاً للنصوص الدستورية والقانونية.

- ٢ -

من ناحية أخرى، تستمر السلطات الأردنية في السير على طريق التطبيع بمختلف أشكاله مع اسرائيل، رغم كل الانتكاسات والمعوقات التي يضعها حكام اسرائيل في طريق التسوية، ورغم انتهاكاتهم المتتالية ليس لقرارات الشرعية الدولية فحسب، بل كذلك للاتفاقات مع بعض الجهات العربية وفي مقدمتها الأردن.

وتشكل عمليات التطبيع مع اسرائيل، في ظل السياسة الاسرائيلية العدوانية والتوسعية، مكافأة غير مبررة لحكام اسرائيل العنصريين، وإضعافاً حقيقياً للموقف العربي الذي يفترض أن يتكون لمواجهة الصلف الاسرائيلي المتنامي والمدعوم من حكام الولايات المتحدة الذين يمارسون الضغوط المختلفة على العرب استجابة للرغبات الاسرائيلية. لقد مارست الولايات المتحدة مختلف أشكال التدخلات والضغوط لمنع انعقاد قمة عربية، بينما فشلت في اقناع اسرائيل بقبول مقترحاتها الأخيرة من أجل استئناف محادثات التسوية مع الجانب الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر أن خطط التطبيع مع اسرائيل، وشكل العلاقة معها، في ظل السياسة الاسرائيلية التي ينفذها نتنياهو وتحالف المتطرفين الاسرائيليين كان من نقاط الخلاف التي حالت دون انعقاد القمة العربية. وتشكل هذه السياسة عائقاً جدياً أمام تحسين علاقات الأردن مع العديد من الأقطار العربية. مع العلم أن الأردن بأمس الحاجة لتحسين علاقاتها العربية، ليس لأسباب سياسية وأمنية فقط، بل كذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية، تتعلق بفتح الأسواق العربية لمنتجاتنا وتسهيل عمل الأردنيين في هذه الأقطار.

- ٣ -

وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فإن البلاد تعاني من أزمة حادة جداً، تتبدى أولاً في انخفاض معدلات النمو، التي توقفت تماماً أو كانت سالبة حسب بعض التقديرات عام ١٩٩٦، وكانت شديدة الانخفاض عام ١٩٩٧ ولا يقدر أن تحقق تقدماً يذكر هذا العام. وفي ذات الوقت فإن معدل الفقر والبطالة يرتفع، خلافاً لجميع التأكيدات الرسمية، وترتفع مديونية البلاد الخارجية ويزداد عجز التجارة الخارجية خلافاً لكل توقعات وأهداف برنامج التصحيح الاقتصادي. وقد تسببت التقديرات الاقتصادية المبالغ فيها في تحميل المواطنين أعباء اقتصادية ومعيشية إضافية، في حين انخفض متوسط الدخل الفعلي للمواطنين، أمام الزيادات المتتالية في الأسعار. لقد أدت سياسات التقشف إلى تعميق المعاناة لدى فئات واسعة من المواطنين وساهمت ولا زالت في القضاء على الطبقة الوسطى، وتعميق حالة الاستقطاب الطبقي والاجتماعي.

وتعاني البلاد من حالة من الركود الاقتصادي على امتداد عدة سنوات، وقد الحقت هذه الحالة أضراراً ملموسة في قطاعات اقتصادية أساسية كقطاع الصناعة وقطاع الإنشاءات والمقاولات. وساهمت السياسات المالية والنقدية التي بنيت على التقديرات الاقتصادية الخاطئة في الوصول إلى النتائج السلبية في هذه القطاعات. الأمر الذي أدى إلى نزوح رأس المال إلى بعض الأقطار الشقيقة، وإلى الدول الأجنبية، ناهيك عن أن العديد من المصانع تعمل بطاقة منخفضة جداً جراء انخفاض الطلب المحلي الكلي، وعدم مقدرة منتجاتنا على المنافسة الناجحة في الأسواق الخارجية.

لقد تسببت السياسة الاقتصادية التي طبقت بموجب برنامج التصحيح الاقتصادي في ضيق معيشي عميق بالنسبة لذوي الدخل المحدود والمتدني، وساهمت في زيادة معدلات الفقر والبطالة، وفشلت في تحقيق نمو حقيقي، وتحمل المواطنون كل ذلك أملاً منهم، أو أرغموا على ذلك، معتقدين أن سياسات البرنامج القاسية ستؤدي إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية، والتي ستساهم بعدئذ في دفع عجلة النمو إلى الأمام. ويتضح حتى الآن أن النتائج جاءت معاكسة تماماً لجميع الوعود والآمال.

وبينما يطلب من الحكومة، أن تقدم تفسيراً جدياً لهذا الاخفاق الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تضع رأسها في الرمال كالنعام، وتصمت.

إن اخراج البلاد من أزمتها المركبة، سياسياً واقتصادياً، يتطلب مراجعة جدية لمختلف السياسات المطبقة، والعمل على إشراك القوى الشعبية في تقرير سياسات البلاد في مختلف المجالات.

وهذا يتطلب حلاً ديمقراطياً للأزمة السياسية والابتعاد عن النوايا والاجراءات العرفية، التي تتبدى في مجالات كثيرة. ويتطلب ذلك حلاً وطنياً للأزمة الاقتصادية، يتجه نحو زيادة الانتاج المادي في مختلف المجالات، واتخاذ اجراءات، ووضع سياسات حقيقية لعدالة توزيع الثروة. ومن هنا تأتي مكافحة الفقر والبطالة، وتكون كمحصلة لسياسة توسيع الاستثمار وزيادة فرص العمل، وزيادة الانتاج وحمايته، وعدم الرضوخ لإملاءات المؤسسات الدولية، التي تسببت في تعميق الأزمة الحالية وإغراق البلاد في التبعية الاقتصادية والسياسية القاسية.

وبهذا الصدد، ترتدي عملية تحسين العلاقات مع البلدان العربية الشقيقة أهمية خاصة باعتبارها الوسيلة الفعالة لتحسين اوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية.

يجب التصدي لدعاة الاقليمية وصيانة الوحدة الوطنية

يثار الحديث بين الفينة والأخرى حول موضوع الوحدة الوطنية، كما تبعث بقوة سموم الاقليمية البغيضة. ويأخذ تناول هذه الموضوعات شكل موجات متلاحقة، ترتبط بمد وجزر المعطيات والتطورات السياسية المتعلقة بتسوية الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

من الامور المسلم بها أن وحدة الضفتين خلقت حالة من الالتحام الكفاحي بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني تمحورت منذ البداية حول مجموعة من الأهداف والمصالح الوطنية المشتركة، وفي مقدمتها الدفاع عن استقلال البلاد وإنهاء تبعيتها السياسية والاقتصادية والنضال من أجل تامين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، الحق في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة. واكتسب الأردنيون والفلسطينيون من خلال وحدة الضفتين حقوقاً مدنية وسياسية متكافئة كما ترتب عليهم واجبات مدنية وسياسية متكافئة كذلك، كفلها الدستور ورسختها المعايشة والنضال المشترك وتشابك المصالح والعلاقات الانسانية.

من الواضح أن التطورات التي طرأت منذ عدوان ١٩٦٧، وما نجم عنه من حقائق ومعطيات، دفعت بالقضية الفلسطينية إلى مقدمة اهتمامات حركة التحرر الوطني العربية من جديد وبشكل مختلف تماماً عما كان عليه الامر قبل ذلك، حيث برز دور الحركة الوطنية الفلسطينية، واصبح تامين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني عنواناً كبيراً في مجمل النضال القومي والفلسطيني على السواء. وبعث من جديد، على الصعيدين العربي والدولي على السواء، الاهتمام والاعتراف بالحقوق الفلسطينية الامر الذي وجه ضربة لأوهام القوى الصهيونية والدوائر الامبريالية التي تدعمها، في ان مطالبة الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة قد طويت، وإن عامل الزمن وتكون مصالح جديدة للاجئين والنازحين في مواقع الشتات قد ينسي عرب فلسطين حقوقهم الثابتة في وطنهم، خاصة في ظل اختلال ميزان القوى الدولي لغير صالح العرب والفلسطينيين.

ولم تستسلم القوى الصهيونية العنصرية وقوى التعصب الديني التوراتي في اسرائيل وفي الحركة الصهيونية الدولية للمعطيات الجديدة، وواصلت الجهود لايجاد تسوية لمطالب الشعب الفلسطيني الأساسية خارج الأرض الفلسطينية ومقاومة قيام دولة فلسطينية للدلالات الحالية والمستقبلية التي تترتب على قيام مثل هذه الدولة. فإذا كانت كل هذه التطورات قد فرضت على جميع الفلسطينيين في جميع مواقعهم تحركاً واسعاً دفاعاً عن حقوقهم، فإن هذا التحرك لا يعني ولا يجوز أن يعني تجريدهم من حقوقهم المكتسبة، بل يتطلب التمسك بهذه الحقوق جنباً إلى جنب مع تصعيد معطيات التضامن معهم في المرحلة الجديدة.

وفي الأردن بالذات تحتل هذه القضية اهمية خاصة فالقوى الصهيونية والامبريالية لا زالت تعتقد وتعمل من أجل جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين. وهذه مؤامرة مزدوجة على الاردنيين والفلسطينيين على السواء، ولا يمكن مواجهتها بقوة ونجاعة إلا من خلال موقف موحد يتمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية من جهة وباستقلال الأردن وسيادته من جهة ثانية، بحيث يشكل هذا الموقف قاعدة الوحدة الوطنية والأساس الشعبي لمواجهة المخططات الصهيونية والامبريالية. وإن إثارة أية تناقضات تضعف هذا الموقف، والوحدة التي يشكلها، من شأنه إضعاف مجمل حالة التصدي للمشروع الامبريالي الصهيوني. إن تصوير أن الاردنيين والفلسطينيين أعداء لبعضهم البعض، أو انهم قوى ذات مصالح متناقضة لا يعني سوى تسهيل مهمة العدو المتربص بالجانبين، والذي يهمه نشوء مثل هذه الحالة التي تمكنه من تمرير مخططاته.

إن أية محاولات أو إجراءات، لإضعاف الموقف الفلسطيني في صراعه مع اسرائيل والقوى الصهيونية يترتب عليه المزيد من المطامع الصهيونية والاسرائيلية في الأردن. ولذلك فإن القوى التي تروج المشاعر الاقليمية، وتهدد الوحدة الوطنية، تقدم من حيث تدري أو لا تدري، تقصد أو لا تقصد، دعماً حقيقياً للسياسة المعادية لكلا الشعبين، ومن هنا فإن التصدي الحازم لدعاة الاقليمية والدفاع عن الوحدة الوطنية فيه دفاع عن استقلال الأردن وسيادته وعن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

تواصل التقليص في خدمات وكالة الغوث

دأبت وكالة الغوث على الانتقاص المتتالي من الخدمات التي التزمت بتقديمها لقطاعات اللاجئين الفلسطينيين المختلفة بتزامن عجيب مع الاوضاع السياسية وما يرافقها من مدّ وجزر.

فابتداءً من التقليل المتدرج في المساعدات العينية -الاعاشة- حتى انتهت إلى توقيفها بالكامل عن جميع المستحقين باستثناء بعض حالات العسر الشديد.

كذلك في مجال الصحة، حيث قلّصت وإلى ادنى حد خدماتها الصحية بما فيها الاقامة في المستشفيات، حيث اقتصرت هذه على الحالات الخاصة جداً جداً، وكذلك توقيف برنامج التغذية للاطفال الذي كانت تقدمه في مطاعم الوكالة هذا بالرغم من نشرات اليونسيف التي تقول بارتفاع نسبة سوء التغذية وفقر الدم بين اطفال العالم خصوصاً الدول النامية.

وفي مجال التعليم، ابتدأت بالغاء القرطاسية ابتداءً من الصف الأول وانتهاءً بكافة المراحل.

هذا غيض من فيض، وآخر ما توصلت إليه الوكالة هو الانقضاض على برنامج التامين الصحي للعاملين لديها حيث تم رفع مساهمة الموظف في التامين من ثلاثة عشر ديناراً إلى عشرين ديناراً، اي بنسبة تزيد على ٥٠٪. دون ان تساهم الوكالة بالنسبة المتفق عليها وهي ضعف مساهمة الموظف، مما حمّل الموظف عبئاً جديداً علماً أن الوكالة توقفت عن زيادة رواتب الموظفين منذ اكثر من خمس عشرة سنة رغم الاتفاقيات الموقعة من قبلها والتي تقضي بأن تقوم الوكالة بزيادة سُلم الرواتب بشكل يتناسب وارتفاع مستوى المعيشة والاسعار.

ومما يفاقم في هذا الاجحاف اشتراط شركة التامين ارفاق العلبة الكرتونية التي تتضمن اسم الدواء وسعره وتاريخه مما اوقع الموظف في اشكالات كثيرة منها : -

اولاً : ان حجم معاملة المطالبة الواحدة اصبحت كبيرة جداً.

ثانياً : يحصل احياناً ان تضيع هذه العلبة، فتمتنع الشركة عن دفع ثمن هذا الدواء.

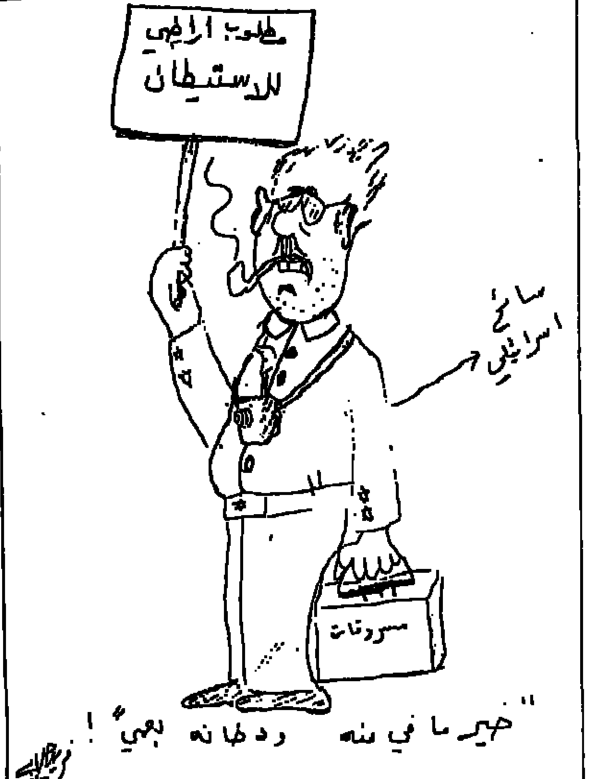
ثالثاً : ان بعض الادوية لا يستهلكها المريض في مدة قصيرة حيث يضطر الى اخراج الدواء من العلبة مما يعرض الدواء الى التلف وانهاء فعاليته.

رابعاً : اما اذا انتظر حتى انتهاء الدواء فإن ذلك يؤخر ارسال المطالبة إلى الشركة مما يؤخر بالتالي دفع الشركة قيمة المطالبة للموظف ونستطيع ان نتصور مدى الارباح التي تجنيها الشركة من هذا التاخير اذا علمنا أن عدد الموظفين المؤمنين الزامياً ٢٢٠٠٠ موظف.

خامساً : ان هناك ادوية تباع على شكل زجاجات بدون علبة كرتونية.

لذلك فقد تنادى الموظفون في شتى القطاعات مطالبين بالغاء هذه الاجراءات والغاء بوليصة التامين مع هذه الشركة وتوقيع اتفاقية جديدة مع شركة اخرى بشروط افضل وتحميل الوكالة نصيبها من هذه الزيادة وكذلك الغاء الشرط المجحف والذي يفوّض شركة التأمين بالتجديد التلقائي للعقد دون الرجوع إلى الموظفين.

الأردن يرفض أنباء عن أملاك إسرائيلية لديه ويطالب حكومة نتنياهو بالالتزام بالمعاهدة



رفضت مصادر اردنية مسؤولة ما اعتبرته تسريبات حول وجود املاك يهودية واسرائيلية في الأردن، وقالت لـ «الشرق الأوسط» أن لا وجود لاي ممتلكات من هذا النوع في الأردن سواء كانت هذه الممتلكات عبارة عن أرض أو عقارات او مواقع أثرية.

واوضحت المصادر أن مرور اليهود ببعض الأراضي الأردنية قبل اكثر من الفي عام «لا يعني وجود أراض لهم في الأردن، فالتاريخ شيء والواقع الحالي شيء آخر، فالمنطقة كانت مفتوحة بعضها على بعض والشعوب كانت متداخلة في اصولها وانتماءاتها وهوياتها بحيث يصعب تمييزها».

واشارت المصادر «وان الثابت حالياً هو ما للاردنيين من اصل فلسطيني من املاك في اسرائيل نفسها نصت عليها المعاهدة بين الأردن واسرائيل، لذا فان حكومة بنيامين نتنياهو مدعوة للالتزام بتلك النصوص».

واكدت المصادر أن سجلات الأراضي في الأردن حالياً «لا تشير بأي حال من الأحوال إلى وجود أي أراض أو ممتلكات لليهود في الأردن. والحديث عن جبل «نيبو» في منطقة مادبا الذي وقف عليه النبي موسى وتطلع من فوقه إلى ارض فلسطين أو جبل هارون في منطقة البتراء الذي يسمى جبل هارون، كلها من قديم التاريخ الذي يحتاج للتحقق، اما ما هو واضح وقائم حالياً فهو اجدر بالالتزام به، اذ لا يحتاج لكبير عناء لاثباته».

ونفت المصادر وجود أي هيئة أو شركة تضم عدداً من المحامين الأردنيين مهمتها استعادة ممتلكات اليهود في الأردن، مؤكدة أن هذه الأنباء عارية عن الصحة تماماً.

وأوضحت المصادر ان الأردنيين من أصل فلسطيني يمتلكون الأراضي الشاسعة والعقارات في اسرائيل التي خلفوها وراءهم خلال حرب عام ١٩٤٨، وأن إسرائيل أقرت بحق هؤلاء الأردنيين وملكيتهم لهذه العقارات في معاهدة السلام التي أبرمها الأردن مع إسرائيل في السادس والعشرين من شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٩٤.

وقالت إن المعاهدة نصت على إلغاء القوانين والتشريعات التي تتعارض مع فحواها في الأردن وإسرائيل، وانطلاقاً من ذلك ألغى الأردن قوانين مقاطعة إسرائيل التي فرضتها جامعة الدول العربية عام ١٩٥٠ كما ألغى قانون حظر بيع العقار للعدو الذي كان يقضي بإعدام من يبيع عقارات لإسرائيل ككيان أو كمؤسسات أو كأفراد. وبالمقابل ألغت إسرائيل قانون أملاك الغائبين الذي سلنته عام

البقية ص ١٠



مستحضرات تجميل طبية تباع في الشوارع!!

عمّال وافدون يبيعون مستحضرات تجميل طبية في مناطق عديدة من مدينة عمان بدون ترخيص من أمانة عمان ومديرية الصحة أو فحص مكونات تلك المستحضرات وحقيقة تركيبها!

٤٩٧ مخالفة تموينية في عمان خلال شهر

علم مراسلنا للشؤون المحلية، ان مفتشي التموين العاملين في مديرية تموين العاصمة، سجلوا خلال الشهر الجاري (٤٩٧) مخالفة تموينية معظم هذه المخالفات تتعلق بالتلاعب باسعار الماكولات.

معلبات فاسدة تباع في الأسواق

يباع في الاسواق حالياً وخاصة خلف المسجد الحسيني الكبير وبعض المناطق القروية والمدن كميات من المعلبات التي انتهت مدة صلاحيتها.

من جانبها لم تبادر الجهات المختصة لوقف هذه الممارسات من قبل التجار. ولم يعرف إلى الآن مصدر هذه المعلبات، وكيف دخلت للبلاد!!!

جدل بين امانة العاصمة والمحافظة

ما زال الجدل محتدماً بين امانة عمان ومحافظة العاصمة حول مسؤولية اغلاق منطقة [illegible] امام السيارات ايام كل جمعة. ولم يتمكن المواطنون الجمعة الماضية من الإحتفاء بامسية الفرح التي اقامتها الامانة.

مذكرة من نقابة المقاولين لوزير الاشغال

طالبت نقابة المقاولين بعدم تسجيل اية شركة مقاولات ابنية يحال عليها عطاء غير ممول او لم تحصل على موافقة مجلس الوزراء مؤكدة ان هذه الشركات استولت على ٦٠٪ من حجم المقاولات في المملكة.

واكدت المذكرة على ضرورة تنفيذ المادة ١٦ من قانون النقابة والتي تنص على «عدم جواز تنفيذ المقاولات الإنشائية في الأردن إلا من قبل المقاولين الأردنيين ويستثنى من ذلك المشاريع ذات الطبيعة التخصصية [illegible] المشاركة او الإئتلاف، وكذلك اذا كانت المشاريع المنوي تنفيذها ممولة بقروض تنموية خارجية او بالإنفراد اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

وطالبت المذكرة وزير الاشغال العامة والاسكان نقل مشاريع الحكومة إلى وزارته والمباشرة بتطبيق معادلة الاسعار الواردة في توصيات ندوة تطوير قطاع الإنشاءات التي عقدت عام ١٩٩٦.

مذكرة جماعية

علم مراسلنا للشؤون المحلية أن مذكرة وقعها مجموعة من مهندسي البلديات ومجالس الخدمات المشتركة يناشدون فيها وزير الشؤون البلدية والقروية بتطبيق قرار مجلس الوزراء [illegible] الماضي خصوصاً أن البلديات رصدت المخصصات اللازمة لذلك.

واشارت المذكرة إلى أن العلاوة صرفت للمهندسين الخاضعين لنظام الخدمة المدنية اعتباراً من ١٩٩٨/١/١.

يقال

قال مواطنون من سكان حي الطابيات والمناطق المجاورة لها في الزرقاء انهم شكلوا وفداً للقاء المسؤولين في سلطة المياه للمطالبة بإيصال خطوط المياه إلى منازلهم فردت عليهم السلطة بالقول إن المياه ستصل إلى منازلكم [illegible]

رفع الرسوم الجامعية !!!

يزداد الحديث في الدوائر المعنية حول رفع الرسوم الجامعية. ويقدم انصار فكرة زيادة الرسوم مجموعة من الحجج تبريراً لذلك، في مقدمتها العجز المالي الذي تعاني منه الجامعات الرسمية والارتفاع المتوالي لتكاليف التعليم الجامعي في ظل عجز الايرادات المستمر.

وتستثمر القوى والمراكز التي تطالب بتعميم الخصخصة لتشمل مختلف المرافق، بما فيها التعليم والصحة، نقول تستثمر هذه الحالة وتضاعف ضغوطها من أجل تحويل جميع هذه المرافق وغيرها إلى القطاع الخاص واخضاعها إلى قانون وعوامل الربح.

فالتعليم، بمختلف فروعه ومراحله، من أهم الأسلحة التي تحتاجها شعوب الدول النامية، ومن بينها الأردن، لمواجهة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية وعوامل التخلف الكثيرة. وإن خصخصة التعليم على وجه التحديد في مراحله الجامعية، أو رفع تكلفته بحيث لا يصبح متاحاً إلا لشريحة ضيقة في المجتمع، أي لأبناء الفئات الموسرة فقط، سيوجه ضربة جدية ومؤلمة لكل التطلعات المستقبلية في هذه المجتمعات، وسيبقيها أسيرة لمفرزات التخلف وهدفاً سهلاً لتعميق التبعية.

إننا ندرك أن تكاليف التعليم ترتفع باستمرار، ولكننا ندرك من ناحية أخرى، أن من واجب الدولة رغم ذلك، طرق جميع الأبواب واللجوء إلى مختلف الأساليب، وبما لا يؤثر أو يسيء إلى جوهر العملية التعليمية، لكي تبقى فرصة التعليم وزيادة المعرفة في المجتمع قضية متاحة لأبناء أوسع فئات الشعب. وهذا يتطلب إعادة النظر بأنظمة التعليم المطبقة وتبديلها عند الضرورة، إذا كان ذلك يساعد على الاستمرار في إتاحة التعليم الجامعي للجميع.

إن نظام الساعات المعتمدة، المطبق في الجامعات الأردنية الرسمية وغير الرسمية، يعتبر من أكثر أنظمة التعليم كلفة في العالم، علماً أنه يتم تطبيقه في الجامعات الأمريكية وعدد محدود جداً من الجامعات الأخرى في العالم. ويمكن العودة عن هذا النظام إلى نظام السنة الدراسية المطبق في الغالبية الساحقة من الجامعات الأوروبية والآسيوية ومعظم الدول النامية.

إن اختيار النظام التعليمي، قضية يجب أن ترتبط بإمكانات البلد المعني وبحاجته إلى نشر التعليم. وإننا على ثقة بان القائمين على العملية التعليمية يتمتعون بقدر من الوطنية والحرص، بحيث لا يسمحون بحرمان وطننا من إشاعة المعرفة والعلم بين جميع أبنائه بلا استثناء، بغض النظر عن التفاوت في قدراتهم المالية والمادية. فالانسياق الأعمى وراء دعاة اقتصاد السوق، من شأنه ليس فقط زيادة إفقارنا المادي، بل كذلك زيادة فقرنا العلمي والمعرفي وتعميق الهوة العلمية والتكنولوجية بيننا وبين الدول المتقدمة.

عندما تصمت الحكومة !!!

أثار التناقض في الحسابات القومية ضجة كبرى داخل البلاد وخارجها. وكانت مفارقة ملفتة للنظر أن يكون معدل النمو سالباً أو متدنياً جداً أو أن يكون بحدود ٥٪ أو يزيد بالأسعار الثابتة على مدى أكثر من عام. فالحالتان المختلفتان تتطلبان سياسات واجراءات مختلفة تماماً. ومن الجدير بالذكر أن السياسات المالية والنقدية والعديد من الاجراءات الاقتصادية الأخرى التي تم تطبيقها، كانت تمارس على اعتبار أن معدلات النمو موجبة جداً، بينما في حقيقة الأمر كان الوضع معاكساً تماماً، الأمر الذي حول العديد من هذه السياسات وخاصة السياسات المالية والنقدية إلى عوامل إضافية لزيادة الركود وتعميق حالة التقشف بالنسبة للمواطنين، ناهيك عن النتائج الأخرى المتعلقة بكيفية تخفيض عجز الموازنة والموقف من المديونية الخارجية.

وبدلاً من أن تبادر الجهات الرسمية المعنية لإعطاء تفسير مقنع ومصادق لما حدث، وبدلاً من أن تعلن أن السياسات الاقتصادية تحتاج إلى مراجعة شاملة في ضوء هذا الواقع، فإنها استنجدت بصندوق النقد والبنك الدوليين لاستخراج شهادة حسن سلوك منهما حول متانة الاقتصاد الأردني واستخدام مؤشرات لا دلالة لها لاثبات هذه الشهادة.

فالمديونية الخارجية تزداد والعجز التجاري مرتفع جداً، ويبلغ ضعف توقعات برنامج التصحيح، والمداخيل الفعلية للمواطنين تتآكل ومعدلات الفقر والبطالة مرتفعة، ومعدلات النمو منخفضة، فاين بعد كل هذه المؤشرات الأساسية والظواهر الدامغة يمكن قياس قوة الاقتصاد.

أغلب الظن أن المؤسسات الدولية ترى نجاح اقتصاد أي بلد يكمن في مستوى الانفتاح على العالم الخارجي وعمق اجراءات الخصخصة وفي مستوى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية !!! ولذلك فإن شهاداتها أصبحت تُثير الضحك والألم في نفس الوقت. إننا نعلم أن رضوخ حكومتنا المستمر لإملاءات هذه المؤسسات هو الذي عمق أزمة بلادنا الاقتصادية والاجتماعية، وهو الذي يعمق تبعيتها السياسية والاقتصادية.

وكذلك التناقض في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية يتطلب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية بشكل شامل، وربط هذه السياسة بنتائجها وانعكاساتها الاجتماعية، فلا يوجد اقتصاد بدون الناس، فالاقتصاد ليس أرقاماً صماء تصنع في الغرف المغلقة بل هو نشاط مجتمعي يرتبط بالناس وتقاس نتائجه في أثره على علاقات الناس ومجمل العلاقات الاجتماعية. وأغلب الظن أن حكومتنا ستبقى صامتة، فالسكوت من ذهب.

تقليص العاملين في الدولة والقطاع العام وقضية البطالة

قررت الحكومة تخفيض عدد العاملين في مختلف الوزارات والدوائر بمعدل ٢٪ وذلك للقضاء على الترهل الاداري!!! والتخلص من الحمولة الزائدة!!!. وفي ذات الوقت تقرر عقد مؤتمر وطني لمعالجة موضوع البطالة التي يرتفع معدلها، خاصة وإن الاستثمارات الجديدة على ما يبدو ليست كافية لايجاد فرص عمل من شأنها مواجهة ظاهرة البطالة بفعالية كافية.

وجنباً إلى جنب، فإن الحكومة توالي خططها في تنفيذ سياسة الخصخصة، والتي ستؤدي بالضرورة إلى زيادة البطالة. ومن الجدير بالذكر أن الحديث يعود من جديد إلى قضية «الشريك الاستراتيجي» في قطاع الاتصالات، الأمر الذي يعني أن قضية التخلص من مئات العاملين في هذا القطاع ستبعث من جديد، رغم تراجع الحكومة بهذا الخصوص.

ويُشاع على نطاق واسع أن مئات العاملين في قطاع المصارف والتأمين تنتظرهم حملة تسريح واسعة، هذا إضافة إلى التسريحات التي تعرض لها العاملون في هذا القطاع قبل فترة وجيزة.

فإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار، التراجع الاقتصادي وحالة الركود المستمرة، فإن توسيع هامش البطالة يعني توسيع هامش الفقر ووضع البلاد أمام معضلات كبرى إضافية. ولهذا السبب يجدر أن تتخذ الحكومة اجراءات سريعة وفعالة، يتم بموجبها وقف جميع أعمال التسريح، والتروي في اجراءات الخصخصة، والابتعاد كلياً عن نظرية الشريك الاستراتيجي، والانتظار حتى نتائج المؤتمر الوطني للبطالة، وربط الاجراءات الاقتصادية بعد ذلك بالمعطيات الاجتماعية.

إعادة هيكلة قطاع التعاون

نُشر في الصحافة أن الجهات المختصة استقدمت خبراء من البنك الدولي من أجل دراسة إعادة هيكلة قطاع التعاون. ومن الجدير بالذكر، أن النشاط التعاوني، الانتاجي والاستهلاكي، هو نشاط جماعي لفئات مختلفة من المواطنين تجمعهم مصالح وأهداف مشتركة من خلال هذا النشاط. ومن شأن هذا النشاط في الظروف الحالية تنشيط وتحفيز الروح الجماعية في المجتمع وتعميق التوجه للحلول الجماعية، وذات الطابع التكافلي للعديد من المشاكل التي يواجهها المجتمع، وتيسير مختلف التطورات التي طرأت على قطاع التعاون في بلادنا أن ضغوطاً كثيرة، حدت من نشاط هذا القطاع وقلصت من إمكاناته، ويأتي في مقدمة الضغوط تلك الناجمة عن التوجه نحو اقتصاد السوق.

ولكن العديد من الدول النامية، أخذت تدرك أكثر فاكثر، أهمية هذا القطاع في الظروف الاقتصادية الجديدة، واصبحت توليه عناية خاصة رغم الضغوط الداخلية والخارجية المعاكسة. فقطاع التعاون الاستهلاكي مثلاً، يعتبر أحد الوسائل الهامة للحفاظ على أسعار منافسة بالنسبة للسلع والخدمات، وأحد المنافذ الضرورية لتوزيع السلع من أجل مواجهة النزعات الاحتكارية التي تتعزز في ظل اقتصاد السوق.

من ناحية أخرى، فإن الحل التعاوني للملكية الزراعية التي تتفتت في أريافنا، هو الوسيلة الأساسية لعدم طرد صغار المالكين من الأرياف وتحويلهم إلى لاجئين أو فئات مهمشة في المدن، فالاستغلال التعاوني يعتبر وسيلة هامة في الانتاج الزراعي.

ولكن هذا النشاط يحتاج إلى رعاية الدولة ودعمها، ليس فقط من النواحي المالية والمادية، وتقديم مختلف الحوافز لهذا النشاط، بل كذلك من حيث

البقية ص ١٢

الانتاج الزراعي في مصر في أرقام

- زادت المساحة المحصولية من ١١,٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى ١٤,٤ مليون فدان عام ١٩٩٦. وزادت قيمة الانتاج الزراعي من ٨,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٥٦,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٦.

- وارتفعت قيمة الانتاج النباتي من ٥,٢ مليار جنيه إلى نحو ٤٠ مليار عام ١٩٩٦. وارتفع معدل النمو السنوي في الانتاج الزراعي من ٢,٦٪ في الثمانينات إلى ٣,٤٪ في التسعينات.

- وتضاعف الانتاج السمكي من ١٩٨٢، حيث ارتفع من ٢٠٠ الف طن إلى ٤٣٢ الف طن عام ١٩٩٦.

- وزادت قيمة الصادرات الزراعية خلال نفس الفترة من ٤٧١ مليون جنيه إلى حوالي ملياري جنيه.

- وزادت الاستثمارات الحكومية المخصصة للقطاع الزراعي من ٢٩٣ مليون جنيه عام ٨٣/٨٢ إلى نحو ٤,٩ مليار جنيه عام ٩٧/٩٦ كما زادت القروض المتاحة للانتاج الزراعي إلى حوالي ٦,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ١,٢ مليار عام ١٩٨٢.

- وارتفع انتاج الحبوب إلى نحو ١٧,٥ مليون طن عام ١٩٩٦ مقارناً بـ ٨ ملايين طن عام ١٩٨٢، ويصل انتاج القمح إلى ٦ مليون طن مقابل ٢ مليون طن عام ١٩٨٢ وتضاعف انتاج الرز خلال هذه الفترة ليبلغ ٥ ملايين طن.

- وفي مجال الاكتفاء الذاتي، فقد اكتفت مصر ذاتياً من الأرز والخضروات والفاكهة والألبان واللحوم البيضاء والبيض والأسماك علاوة على تحقيق هذه الحاصلات فائضاً تصديرياً. كما تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح لتبلغ ٥٥٪ عام ١٩٩٦.

- زيادة الانتاج من السكر ليبلغ ١,١ مليون طن عام ١٩٩٦ بعد أن كان ٦٩٤ الف طن عام ١٩٨٢، وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو ٧٢٪.

- ارتفاع مداخيل المزارعين الحقيقية بنسبة ٢٥٪ خلال هذه الفترة.

النظام العالمي الجديد تطور أم استغلال

نظام أبارتيد اقتصادي هرمي يخدم أقلية تتحكم بمقدرات العالم وتنهب ثروات الشعوب وجهد الكادحين

الحرب الشرسة باسم الخوصصة والسوق الحرة والمجتمع النقدي تتطلب من كافة القوى التقدمية في العالم تبني استراتيجية الهجوم

تعتبر سوزان جورج من ابرز اقتصاديي التنمية في العالم، وهي تعمل الآن في معهد الشركات متعدد الجنسية في هولندا ومعروفة بانتقادها لاقتصاديات السوق.

وفي بحث بعنوان «النظام العالمي الجديد : تطور ام استغلال» نشرته مجلة الحقوق النقابية الدولية، تتوقف هذه الكاتبة عند الخصائص التي تميز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد وتجري تقييماً للتناقض بين السوق الحرة والخوصصة وقيم التنافسية والمجتمع النقدي، وبين الحاجة إلى تنمية كونية قابلة للحياة وتستجيب لاحتياجات وطموحات عمال وشعوب العالم كافة.

وفي هذا البحث الكثير من الحقائق الهامة التي تفيدنا في التصدي لخطط الخوصصة والسياسات التي تطبق بايعاز من البيوتات المالية العربية تحت يافطة «الاصلاح الاقتصادي» و«التكيف الهيكلي».

وفيما يلي ترجمة البحث :

في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ حدث تطور رئيسي في العالم، وكان هذا الحدث سقوط جدار برلين، وعلى ما اعتقد، كنا في ذلك الوقت مأخوذين بهذا التطور، وظننا انه سوف يعني استهلال نظام عالمي جديد قائم على رخاء اعظم، وعلى تقاسم عائدات السلام التي ستقود إلى رفاهية أكثر لسكان العالم كافة.

ومما يؤسف له ان هذه الامال تحطمت وتلاشت لاننا لم نهتم بما فيه الكفاية بتطور آخر كان يجري في العالم في ذلك الحين. أي خلال عقد الثمانينات بكامله، حيث كان العالم يتحرك نحو السوق الحرة والخوصصة والمنافسة والمجتمع النقدي.

ما هي بالضبط السوق الحرة؟

تبدو هذه السوق وكأنها حسنة، فاي شيء حر يبدو جيداً، و«التجارة الحرة» تبدو جيدة ولكن ما تعنيه السوق الحرة في الحقيقة هي الاقتصاد المنزوع النواظم.

ان السوق بامكانها اداء اشياء كثيرة حسنة. فهي تستطيع توزيع سلع وخدمات بسعر محدد، ويجب ان لا تمنع من فعل ما تقوم به بشكل جيد. ولا نريد ان ندخل في جدل فلسفي في كل مرة نشتري فيها فنجاناً من القهوة حول سعر هذا الفنجان.

ومهما يكن من امر فان للاسواق خصائصها التي لا ينظر اليها عادة نظرة تحليلية.

فـ«السوق» يفترض اننا جميعاً نعمل فيه كافراد. وبعبارة اخرى، لو اشتريت ساعة، وهذا يوجب علي ان احرسها جيداً فهذا يعني انك لن تستطيع ان تأخذها الا اذا اردت ان اقاسمك اياها، ان كل شيء في السوق موزع بشكل فردي وسوف اشتري الساعة، او اي شيء مهما كان نوعه بالاموال التي حددتها لي قيمة سوقي الخاصة.

وفي حال سمح لهذا النظام بشغل كل المناطق والحقول، بامكان المرء ان يرى وبسهولة هذا النظام سوف يصنع الخيارات الاجتماعية ايضاً.

وفي حال سمح له بذلك، فانه سوف يختار فيما اذا كان سيعتني بالمسنين والشباب ام لا، وسوف يختار من له الحق في التعليم والصحة والثقافة، وفي الحالات القصوى سيختار هذا النظام من له الحق في الطعام ومن ليس له هذا الحق.

وهذا ما يحصل اليوم للملايين من البشر في النصف الجنوبي للكرة الارضية، ولاعداد متزايدة من المواطنين في الشمال ايضاً حيث تقرر الاسواق من له الحق في الحياة، لان الغذاء هو الحياة. ان السوق سوف يقوم ببعض الاشياء على نحو فيه الكفاية لكنه لا يستطيع اختيار اولوياتنا الاجتماعية. فالنقاش والسياسات هي فقط التي بامكانها اختيار هذه الاولويات الاجتماعية.

والمنافسة هي الخاصية الثانية للنظام العالمي الجديد. والحقيقة ان المنافسة هي الاسم المهذب للحرب. وتجري المنافسة، كما الحرب تماماً الى اقصى نهاياتها. حتماً ان المنافسة، شأنها شأن السوق، يمكن ان تكون مفيدة ولكن بجرعات محدودة. وقد قال الفيلسوف الانكليزي الكبير توماس هوبز، في عمله حول الدولة، اساساً ان المنافسة حين تصل الى اقصى درجاتها فهي تعني ان كل انسان هو ضد انسان آخر، وقال ان الانسان ذئب للانسان وانه في حال كنا فيما اسماه هذه الحالة من الطبيعة حيث كل شخص يتنافس مع الآخر، فنحن عندئذ لسنا بالنسبة لبعضنا البعض افضل من الذئاب.

وهذا ما يفسر لنا اسباب احتياجنا للدولة، وهذا تم نسيانه تماماً. وما يجري اليوم ليس التنافس بين الافراد فقط. ان دولاً ومناطق بكاملها اليوم في حرب مع بعضها البعض، تحارب من اجل حصتها من السوق، وفي السوق وذلك لأن كل الدول منخرطة الآن انخراطاً عميقاً في السوق وتقاتل من اجل حصتها. ان كل بلد يعمل لنفسه تماماً كما يعمل الفرد لذاته او ذاتها. وهذه العقلية تهضم حقوق الاخرين وتتجاهلها، وبالمقابل فهي تشجع هيمنة الرابحين على الخاسرين، وعندما يكون الربح هو الغاية فان اي شيء في العالم، يجري دون قواعد.

والصفة الثالثة المميزة للنظام العالمي الجديد هو الخوصصة، وهنا ساعطي مثالاً من الاكوادور. ان الحكومة هنا آخذة في اضعاف شركة الهاتف الوطنية بشكل طوعي ومتعمد ليس لان هذه الشركة غير فعالة او مربحة او ان عمالها غير اكفاء بل لانهم يريدون لها ان تصبح ضعيفة حتى يتمكنوا من خوصصتها... "تماماً كما جرى عندنا في الاردن".

وهذه استراتيجية متعمدة لاضعاف الشركات العامة التي تؤدي دورها ويتم ذلك تحت اشراف البنك الدولي وبناء على مشورته.

ان هدف الحكومة الاكوادورية، كما هو هدف حكومات اخرى كثيرة، تقليص عمال القطاع العام من ٤٠٠ الف عامل الى ٢٨٠ الف، وهو تخفيض يبلغ الثلث، وبناء على نصيحة البنك الدولي، يسعون الى خصخصة واضعاف شركة النفط الوطنية وهي الاخرى شركة تحقق ارباحاً وذات ادارة جيدة. انها توفر نصف دخل الاكوادور من العملة الصعبة، وعلى الرغم من ذلك تخفض الحكومة الان من سيولتها النقدية تماماً كما هو الحال بالنسبة لشركة الهاتف، فقد اوقفت القروض المتفق عليها بالنسبة للشركتين حتى تصبحان ضعيفتين لان البنك الدولي يريد ان تذهب ارباحهما للقطاع الخاص.

ان ما يوجد الان هو العولمة المتزايدة والتكامل الاقتصادي العالمي. ويحصل ذلك ايضاً عبر الشركات متعددة الجنسية التي تستثمر على نحو ضخم في الشركات المخصخصة مشترية كل الشركات العامة ليس في كل انحاء امريكا اللاتينية فقط بل في مناطق اخرى من العالم ايضاً. ومع ان هذه الشركات تسيطر على نحو ثلث التجارة العالمية وثلث اجمالي الناتج العالمي فهي توفر نسبة ٣٪ من العمالة في العالم فقط، وهدفها تقليص عدد العمال قدر الامكان.

وانه لمن الوهم الاعتقاد بان هدف السوق هو توفير الوظائف، ان غرض اقتصاد السوق هو توفير عائد للرأسمال. وهذه هي الاهداف الفعلية لاسطورة السوق، ان هدفها كله الارباح وليس الوظائف.

وبالطبع ان احدى نتائج ذلك الذي تسارع في الثمانينات وما زال يتسارع اليوم، هو خسارة الوظائف على نحو ضخم وواسع. ويظهر برنامج الامم المتحدة للتنمية في احدث نسخة من تقريره حول التنمية البشرية ان الاتجاه السائد في كل مكان هو النمو بدون خلق فرص العمل وتكون نسبة النمو احياناً اكثر بمائة في المائة من نسبة خلق الوظائف. وها نحن ندخل مرة ثانية عصر البطالة البنيوية حيث مصالح الرأسمال واهتماماته ليس ايجاد او خلق فرص العمل، وهذا صحيح وينطبق على كل منطقة في العالم ومن ضمنها آسيا. وتشير التقديرات المستقبلية الى ان الهوة سوف تصبح اكثر اتساعات بحلول عام ٢٠٠٠ وهذا يعني استبعاد اجتماعي واسع المدى.

ان الاقتصاد المنزوع النواظم من المحتمل ان يكون قد احتاط لنسبة ثمانين في المائة من المواطنين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا تزال دول هذه المنظمة متمسكة بالكثير من المزايا والاعانات الاجتماعية الا انه من المتوقع ان يشمل الاستبعاد الاجتماعي المزيد من المواطنين في الدول المسماة بالغنية. وبحجما ان هذا النوع من الاقتصاد في نصف الكرة الجنوبي لا يمكنه ان يحتاط وفي احسن الاحوال الى اكثر من ثلث السكان وهنا يفرض التساؤل التالي نفسه : ماذا يعني ذلك باللغة الكونية؟

ان ما يعنيه ذلك هو ان ثلث العالم سوف يكون متمتعاً بالسلطة والثروة والنفوذ وثلثيه سيكونان خارجها لان هذا السوق الاقتصادي ليس لديه مطلقاً اية خطة من اجل الناس الذي لا يحسب حسابهم سواء كمنتجين ام كمستهلكين.

وهذا يعني انه لدينا الآن نظام اقتصادي يعتبر هرمياً وهو كما اعتقد مشابه تماماً لنظام الابارتيد. انه نظام عنصري يقف على راس قمته صفوة صغيرة من الشركات متعددة الجنسية التي لديها روابطها الخاصة بدءاً من بيونس ايرس والريو الى نيويورك وباريس ولندن وهلسنكي، وهذه النخبة متراصة جداً انها مجموعة متعددة الجنسية منظمة عبر الرأسمال متعدد الجنسية. ويلي هذه المجموعة هناك الطبقة الوسطى من المواطنين الذين هم اقل او اكثر اماناً ومن المحتمل ان تفقد امانها في اي وقت من الاوقات ويلي هؤلاء الذين يعادلون السود في جنوب افريقيا كما اعتادوا ان يكونوا، وما زالوا الى درجة لايستهان بها الى اليوم لهم خطة من قبل النظام والطبقة الاخرى ابارتيد اقتصادي.

وعلاوة على ذلك هناك استقطاب اكبر بكثير من الدول بسوق المنافسة، وبعبارة اخرى يصبح الاغنياء اكثر غنى والفقراء اشد فقراً. وهذا صحيح ايضاً بين الدول حيث يوجد رابحون وخاسرون. ففي عقد الثمانينات زادت نسبة الواحد بالمائة من الامريكيين قمة الهرم الامريكي اصبحت اكثر غنى بنسبة ٥٠٪ في حين خسر كل الاخرين في القاعدة ٨٠٪ من الامريكيين خسروا خلال عقد الثمانينات والسكان الاكثر فقراً خسروا اكثر من سواهم.

وفضلاً عن ذلك، هناك الاثار المرتدة كلها، ان فقر الجنوب له اثره على الشمال فهو يدمر البيئة، وهناك تصحر على نطاق واسع لانه ما من خيار امامك الا ان تصفي بيئتك. وهناك اقتصاد المخدرات لان المخدرات احدى الصادرات القليلة التي تحقق عائداً جيداً. فالاتجار بالبن والكاكاو وما شابهها من مواد اولية لا تحقق عائداً حسناً، في حين عائدات المخدرات كبيرة، وهناك ازمة البطالة، لذلك يهاجر الناس ويحاولون ايجاد الشغل حيث يعتقدون انهم سيجدونه. ولذلك هناك ازمة هجرة ايضاً.

وكان الرد على ذلك في اوروبا عنصرية وصراعاً اجتماعياً وتوتراً متزايداً، لان المواطنين في الجنوب لا يمكنهم ان يجدوا الحياة اللائقة حيثما يتواجدون، وحتماً هناك خسارة في الوظائف للجميع لانه لا يمكنك ان تخدم مديونيتك وتدفع ثمن المنتجات التي تحتاجها من الشمال في آن واحد.

وعلى ما اعتقد يتوجب علينا اولاً وقبل كل شيء ان نقر ونسلم باننا في حالة حرب ايديولوجية. ان عقلية الخوصصة والمنافسة والسوق الحرة ليست وليدة الساعة كما انها لم تسقط لتوها من السماء، ومن الطبيعي ان يكون سقوط سور برلين واختفاء دول منظومة المعسكر الاشتراكي، قد منحها دفعاً كبيراً ولكنها قبل ذلك كانت تمضي في طريقها ايضاً.

كيف حصل ذلك؟

لقد حصل ذلك لان المؤسسات المحافظة دفعت للباحثين في الجامعات والصحفيين ايضاً وقامت بنشر كل ما كتبوه او قالوه.

لقد دفعت هذه المؤسسات ثمن اعمالهم حتى ترى النور، وقاموا بتسريب ذلك الى روح العصر، وادخلوها في طابعه الاخلاقي والثقافي.

لقد ضمنوا ذلك في الصحافة العامة عبر قصة قصيرة مجرد قصة جميلة سمع بها «نهاية التاريخ» لفرانسيس فوكو ياما. يقول فوكو ياما: ان الليبرالية وديمقراطية السوق الحرة هي نهاية التاريخ. فوكو ياما لم يعمل ذلك من ذاته وبذاته، بل كان مدعوماً من قبل مؤسسة «هيريتيج فاونديشن» في الامد— انه

البقية ص ١٠

مهرجان جماهيري للحزب الشيوعي اللبناني





الرفيق فاروق دحروج

جانب من تظاهرة التضامن مع الاسرى اللبنانيين في السجون الاسرائيلية

تكريماً للاسرى والمحررين، وتضامناً مع المعتقلين، نظم الحزب الشيوعي اللبناني مهرجاناً جماهيرياً حاشداً في بيروت حضره حوالي خمسة عشر الف مواطن، توافدوا على العاصمة صباح يوم الاحد الموافق ١٩٩٨/٧/١٢ من مختلف مناطق لبنان وفي مقدمتهم المحررين.

شارك في المهرجان بالاضافة إلى قيادة واعضاء الحزب الشيوعي اللبناني، ممثلو لجنة الدفاع عن الحرية وحقوق الانسان في فرنسا، والاحزاب الشيوعية من سوريا والاردن والسودان، ومثل الجانب الرسمي وزير التربية.

ان الكلمات العميقة والمؤثرة للامين العام للحزب الشيوعي اللبناني– الرفيق فاروق دحروج، والقصائد الوطنية والحان زياد الرحباني واغاني مارسيل خليفة، واناشيد الجماهير الشابة التي حملت الاعلام الحمراء المزينة بالمنجل والشاكوش، والكلمات المؤثرة للمحررين ووالد الرفيقة المناضلة سهى بشارة، حولت المهرجان إلى عرس وطني هز الجماهير المشاركة من الاعماق، فاحيت الآمال بالمستقبل المشرق الذي يستند إلى نضالات وتضحيات ابنائه وبناته.

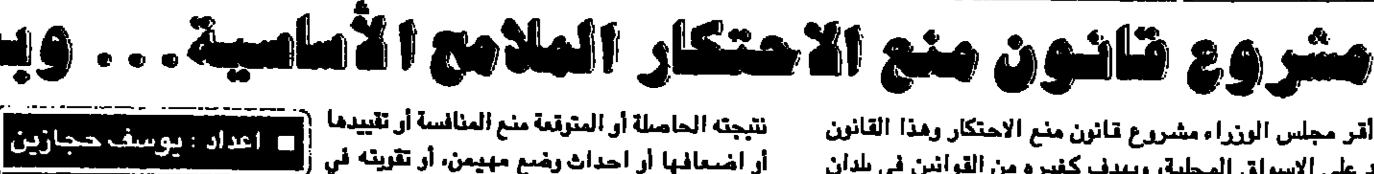
لقد جاء في كلمة الرفيق الامين العام «الحرية ممارسة يومية واعية، قرار يستلهم كل ما في النفس والعقل من معاني الوطنية والانسانية ليكتب مستقبلاً بلغة الكرامة والعدالة والتقدم. كنتم احراراً امام الجلاد وخلف القضبان كنتم احراراً بنور قلوبكم في ظلمة السجن. واهلاً بكم احراراً في وطنكم وبين رفاقكم واهلكم تضيفون معنى جديداً إلى حياتنا وحافزاً لنضالنا وعناوين جديدة للتضحية» وفي نهاية كلمته خاطب الرفاق المحررين والذين لا زالوا في الاسر قائلاً: «اما انتم ايها الرفاق المحررون ويا سائر الرفاق والاخوة في الاسر فانكم كنتم وتظلون الاكثر حضوراً في ضمائرنا، وفي نهجنا السياسي، وسلوكياً تضيفون إلى حزبكم عزماً وطاقة وتجربة، وترفعون راية صمودكم نجمة جديدة في سماء الوطن من صلابتكم وصبركم نستمد القوة، ومن اتساع طموحكم نستوحي الامل، والثقة بالمستقبل، وكما قال شاعر السجن الكبير ناظم حكمت «اجمل الايام هو اليوم الذي لم نعشه بعد»، قريباً سيأتي هذا اليوم وسيكون عنوانه عودتكم إلى وطنكم واهلكم واصدقائكم ورفاقكم».

وخلال المهرجان سلمت المحامية الفرنسية مونيك فايل والد الاسيرة الرفيقة سهى بشارة الجائزة السنوية «للجنة جورج مارشيه للدفاع عن حقوق الانسان في فرنسا والعالم» وقالت في كلمتها «لا بد وأن يكون اجتماعنا اليوم نداء لتطوير المعركة التي نخوضها من اجل تحرير جميع الاسرى وحافزاً للعمل كما فهمتها بشكل جيد، المنظمات التي امثلها هنا «الاتحاد العالمي للحقوقيين الديمقراطيين» وفرعه في فرنسا «الحق والتضامن».

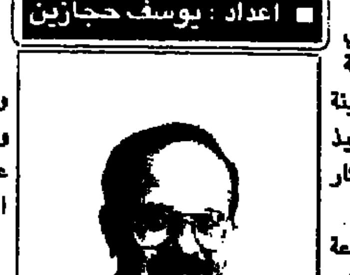
وفي كلمة والد الاسيرة المناضلة سهى بشارة قال «إن هذا الوسام ليس لسهى بشارة وحسب بل انه مقدم لشهدائنا الابرار في جبهة المقاومة الوطنية وفاءً لهم لتقديم ارواحهم قرباناً من اجل تحرير وطنهم».

وفي الكلمة التي القاها الرفيق علي حمدون نيابة عن الاسرى المحررين قال عدنا اليكم إلى هذا الوطن الجميل كي نقاتل مجدداً من اجل ارضنا واسرانا، ومن اجل وطن اكثر عدلاً ونوراً.. عدنا ولم نعد لان لنا احبة في الاسر.. فعلى امل اللقاء بهم قريباً «تحية لهم».

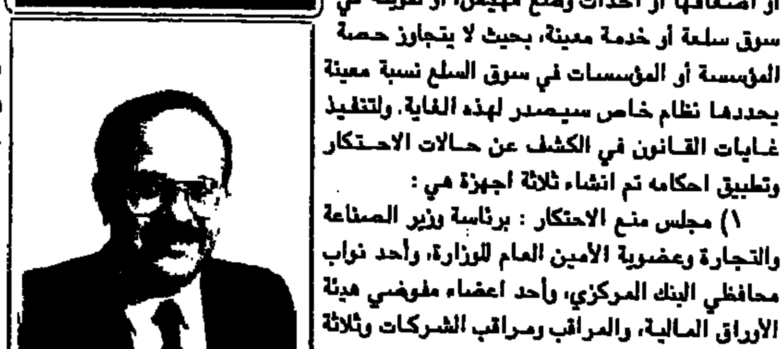
تهنئة من الاعماق لرفاقنا اللبنانيين المحررين من الاسر وتحية التقدير للحزب الشيوعي اللبناني.. مفجر المقاومة الشعبية في الجنوب المحتل. نقدم الشهداء الذين ارتوت بدمائهم الزكية ارض الجنوب. ولا زال رفاقه ورفيقاته في الاسر يسطرون ملحمة من الصمود الاسطوري وها هو الشعب اللبناني يعبر عن تقديره لتضحيات ونضالات الحزب الشيوعي عندما اوصل إلى المجالس البلدية خلال الانتخابات الاخيرة ٣٠٠ رفيق عدا عن المئات من اصدقائه. فالى مزيد من النجاحات على طريق كفاحكم المشرف ايها الرفاق اللبنانيون.



مشروع قانون منع الاحتكار الملامح الأساسية... وبعض الملاحظات



■ اعداد : يوسف حجازين



اقر مجلس الوزراء مشروع قانون منع الاحتكار وهذا القانون جديد على الاسواق المحلية، ويهدف كغيره من القوانين في بلدان كثيرة، إلى اتاحة الفرصة كاملة امام حرية التجارة، ومحاولة لمنع قيام احتكارات في انتاج أو استيراد سلع ما، أو قيام تكتلات لرفع الاسعار. فالتغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، والاتجاه نحو تطبيق آليات السوق، يحتم ضرورة وضع ضوابط للتعامل التجاري بين المؤسسات، وأحد اهم هذه الضوابط هو منع الاحتكار.

ان المقصود من منع الاحتكار هو منع أي سلوك تجاري، أو نشاط، أو مؤامرة، تؤدي إلى تحجيم حجم التجارة والمنافسة، أو قيام تكتلات لرفع الاسعار. وتهدف ضوابط منع الاحتكار ايضاً إلى المحافظة على حرية دخول الشركات إلى الاسواق، وحرية تعاملها ومنع حركة أي نشاطات للمؤسسات تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، بجانب مساندة الشركات حديثة العهد في التجارة في التعامل والنمو والمنافسة داخل الاسواق.

فقد نص مشروع القانون في المادة «٤» على تحديد اسعار السلع والخدمات في سوق تداولها على اساس المنافسة الحرة، التي تحكمها عوامل السوق، كما حظر على المؤسسات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً معيناً أن تعقد من الاتفاقيات، او ان تتخذ من الترتيبات، أو أن تمارس بالتوافق، ما تكون نتيجته الحاصلة أو المتوقعة منع المنافسة أو تقييدها أو اضعافها بقدر جسيم كما حظرت المادة «٥» كل اتفاق او ترتيب بين المؤسسات المتنافسة في نشاطاتها الاقتصادية، اذا كان موضوعه أو غايته تحديد اسعار السلع أو بدل الخدمات أو تحديد كميات الانتاج، أو تقاسم سوق سلعة، أو خدمة على أساس المناطق الجغرافية أو اخراج مؤسسة من سوق سلعة، أو دخول مؤسسة اخرى إلى السوق وكذلك التواطؤ في العطاءات أو العروض. كما حظرت المادة «٧» على أي مؤسسة لها وضع مهيمن في سوق سلعة أو خدمة القيام بأي تصرف، أو سلوك تكون نتيجته الحاصلة، أو المتوقعة، منع المنافسة أو تقييدها أو اضعافها بقدر جسيم أو تقوية وضعها المهين.

كما حظرت المادة «٨» على أي مؤسسة أن تحدث تركيزاً تكون نتيجته الحاصلة أو المتوقعة منع المنافسة أو تقييدها أو اضعافها أو احداث وضع مهيمن، أو تقويته في سوق سلعة أو خدمة معينة، بحيث لا يتجاوز حصة المؤسسة أو المؤسسات في سوق السلع نسبة معينة يحددها نظام خاص سيصدر لهذه الغاية. ولتنفيذ غايات القانون في الكشف عن حالات الاحتكار وتطبيق احكامه تم انشاء ثلاثة اجهزة هي :

١) مجلس منع الاحتكار : برئاسة وزير الصناعة والتجارة وعضوية الأمين العام للوزارة، وأحد نواب محافظي البنك المركزي، وأحد اعضاء مفوضي هيئة الاوراق المالية، والمراقب ومراقب الشركات وثلاثة اشخاص في القطاع الخاص يسميهم رئيس الوزراء. وتشمل صلاحيات المجلس النظر في المسائل المتعلقة باحكام هذا القانون، واصدار القرارات المناسبة، ويمكن الطعن بها امام المحكمة.

٢) وحدة منع الاحتكار : ويدير هذه الوحدة مراقباً يعين بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتتخلص مهام المراقب وصلاحياته في تلقي الشكاوى عن مخالفات احكام هذا القانون وتقصي المعلومات واجراء التحقيق في المخالفات وكذلك متابعة قرارات المجلس والعمل على تنفيذها.

٣) محكمة منع الاحتكار : وهي محكمة خاصة تشكل من قاضيين لا تقل درجة أي منهما من الثانية يعينها المجلس القضائي وعضو ثالث من القطاع الخاص يعينه مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير. ويتلخص اختصاص المحكمة بالنظر في الدعاوى التي يقيمها المدعي العام بتكليف من الوزير استناداً إلى القرارات التي يصدرها المجلس وطعون المؤسسات ذات العلاقة في قرارات المجلس وكذلك دعاوى التعويض التي ترفعها المؤسسات المتضررة إلى المحكمة.

لقد فرض القانون عقوبات بحق المخالفين تمثلت بغرامات مالية ذات حد اعلى، يحدد قيمتها نوع المخالفة فكل مخالفة لاحكام المادة «٥» من القانون يترتب عليها غرامة لا تزيد عن ١٥٠,٠٠٠ دينار ومخالفة احكام المادة «٧» يترتب عليها مخالفة لا تزيد عن ٧٥٠٠٠ دينار، وهكذا. ويجب ان لا تقل الغرامة عن نصف الحد الاعلى. ويراعى في تحديد الغرامة حجم المنفعة التي حصلت عليها المؤسسة نتيجة المخالفة ومقدار الضرر الواقع على الغير.

من خلال الاستعراض السابق لمضمون مشروع القانون نرى أنه قد فصل وحدد الممارسات المحظورة سواء الافقية منها أو الرأسية وانواع السلوك الاحتكاري، واستبعد منها مجموعة الممارسات والقرارات والاتفاقيات المتعلقة بالنقابات العمالية، وجمعيات اصحاب العمل وكذلك القرارات الصادرة عن المؤسسات، والهيئات المنشأة بقوانين خاصة، لتنظيم قطاعات اقتصادية معينة وتسعير المواد الاساسية والمخزون الاستراتيجي، والقرارات الصادرة لحماية الاقتصاد الوطني، بشكل عام كما نصت على ذلك الفقرة (ج) من المادة (٣).

ينشأ بموجب مشروع القانون مجلساً لمنع الاحتكار وجهازاً يساعده بذلك لمراقبة وتطبيق أحكام القانون وكلاهما يتبعان السلطة التنفيذية، ولخطورة الموضوع واهميته يجب انشاء هيئة مستقلة تتبع السلطة التشريعية لمنع الاحتكار يتبعها مركز للمعلومات يوفر المعلومات المطلوبة على المستوى الوطني لكافة الاجهزة في حين يتولى الجهاز الاداري بوزارة الصناعة والتجارة، الكشف عن حالات الاحتكار أو حجب السلع أو التلاعب.

ان العقوبات التي حددها مشروع القانون وضعت حداً اعلى للغرامات المالية التي ستتحقق على المخالفين وهذا يعني ان المخالفين سيكونون سعداء بدفع الغرامات اذا كان العائد من المخالفة اكبر من التكلفة ولذلك يجب تحديد حد ادنى وترك الغرامة النهائية للمحكمة، أو الجهة التي لها حق اصدار القرار. كما أن أحكام المشروع المتعلقة بالعقوبات لم تميز بين

البقية ص ١٠

النظام العالمي الجديد تطور أم استغلال

نظام أبارتيد اقتصادي هرمي يخدم أقلية تتحكم بمقدرات العالم وتنهب ثروات الشعوب وجهد الكادحين

الحرب الشرسة باسم الخوصصة والسوق الحرة والمجتمع النقدي

تتطلب من كافة القوى التقدمية في العالم تبني استراتيجية الهجوم

تعتبر سوزان جورج من ابرز اقتصاديي التنمية في العالم، وهي تعمل الآن في معهد الشركات متعدد الجنسية في هولندا ومعروفة بانتقادها لاقتصاديات السوق.

وفي بحث بعنوان «النظام العالمي الجديد : تطور ام استغلال» نشرته مجلة الحقوق النقابية الدولية، تتوقف هذه الكاتبة عند الخصائص التي تميز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد وتجري تقييماً للتناقض بين السوق الحرة والخوصصة وقيم التنافسية والمجتمع النقدي، وبين الحاجة إلى تنمية كونية قابلة للحياة وتستجيب لاحتياجات وطموحات عمال وشعوب العالم كافة.

وفي هذا البحث الكثير من الحقائق الهامة التي تفيدنا في التصدي لخطط الخوصصة والسياسات التي تطبق بايعاز من البيوتات المالية العربية تحت يافطة «الاصلاح الاقتصادي» والتكيف الهيكلي».

وفيما يلي ترجمة البحث :

في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ حدث تطور رئيسي في العالم، وكان هذا الحدث سقوط جدار برلين، وعلى ما اعتقد، كنا في ذلك الوقت مأخوذين بهذا التطور، وظننا انه سوف يعني استهلال نظام عالمي جديد قائم على رخاء اعظم، وعلى تقاسم عائدات السلام التي ستقود إلى رفاهية أكثر لسكان العالم كافة.

ومما يؤسف له ان هذه الامال تحطمت وتلاشت لاننا لم نهتم بما فيه الكفاية بتطور آخر كان يجري في العالم في ذلك الحين. أي خلال عقد الثمانينات بكامله، حيث كان العالم يتحرك نحو السوق الحرة والخوصصة والمنافسة والمجتمع النقدي.

ما هي بالضبط السوق الحرة؟

تبدو هذه السوق وكأنها حسنة، فاي شيء حر يبدو جيداً، و«التجارة الحرة» تبدو جيدة ولكن ما تعنيه السوق الحرة في الحقيقة هي الاقتصاد المنزوع التواظم.

ان السوق بامكانها اداء اشياء كثيرة حسنة. فهي تستطيع توزيع سلع وخدمات بسعر محدد، ويجب ان لا تمنع من فعل ما تقوم به بشكل جيد. ولا نريد ان ندخل في جدل فلسفي في كل مرة نشتري فيها فنجاناً من القهوة حول سعر هذا الفنجان.

ومهما يكن من امر فان للاسواق خصائصها التي لا ينظر اليها عادة نظرة تحليلية.

فـ «السوق» يفترض اننا جميعاً نعمل فيه كافراد. وبعبارة اخرى، لو اشتريت ساعة، وهذا يوجب علي ان احرسها جيداً فهذا يعني انك لن تستطيع ان تاخذها الا اذا اردت ان اقاسمك اياها، ان كل شيء في السوق موزع بشكل فردي وسوف اشتري الساعة، او اي شيء مهما كان نوعه بالاموال التي حددتها لي قيمة سوقي الخاصة.

وفي حال سمح لهذا النظام بشغل كل المناطق والحقول، بامكان المرء ان يرى وبسهولة هذا النظام سوف يصنع الخيارات الاجتماعية ايضاً.

وفي حال سمح له بذلك، فانه سوف يختار فيما اذا كان سيعتني بالمسنين والشباب ام لا، وسوف يختار من له الحق في التعليم والصحة والثقافة، وفي الحالات القصوى سيختار هذا النظام من له الحق في الطعام ومن ليس له هذا الحق.

وهذا ما يحصل اليوم للملايين من البشر في النصف الجنوبي للكرة الارضية، ولاعداد متزايدة من المواطنين في الشمال ايضاً حيث تقرر الاسواق من له الحق في الحياة، لان الغذاء هو الحياة. ان السوق سوف يقوم ببعض الاشياء على نحو فيه الكفاية لكنه لا يستطيع اختيار اولوياتنا الاجتماعية. فالنقاش والسياسات هي فقط التي بامكانها اختيار هذه الاولويات الاجتماعية.

والمنافسة هي الخاصية الثانية للنظام العالمي الجديد. والحقيقة ان المنافسة هي الاسم المهذب للحرب، وتجري المنافسة، كما الحرب تماماً الى الحين نهاياتها. حتماً ان المنافسة، شأنها شأن السوق، يمكن ان تكون مفيدة ولكن بجرعات محدودة. وقد قال الفيلسوف الانكليزي الكبير توماس هوبز، في عمله حول الدولة، اساساً ان المنافسة حين تصل الى اقصى ذراها فهي تعني ان كل انسان هو ضد انسان أخر، وقال ان الانسان ذئب للانسان وانه في حال كنا فيما اسماه هذه الحالة من الطبيعة حيث كل شخص يتنافس مع الآخر، فنحن عندئذ لسنا بالنسبة لبعضنا البعض افضل من الذئاب.

وهذا ما يفسر لنا اسباب احتياجنا للدولة، وهذا تم نسيانه تماماً. وما يجري اليوم ليس التنافس بين الافراد فقط. ان دولاً ومناطق بكاملها اليوم في حرب مع بعضها البعض، تحارب من اجل حصتها من السوق، وفي السوق وذلك لأن كل الدول منخرطة الان انخراطاً عميقاً في السوق وتقاتل من اجل حصتها. ان كل بلد يعمل لنفسه تماماً كما يعمل الفرد لذاته او ذاتها. وهذه العقلية تهضم حقوق الاخرين وتتجاهلها، وبالمقابل فهي تشجع هيمنة الرابحين على الخاسرين. وعندما يكون الربح هو الغاية فان اي شيء في العالم، يجري دون قواعد.

والصفة الثالثة المميزة للنظام العالمي الجديد هو الخوصصة، وهنا سأعطي مثالاً من الاكوادور. ان الحكومة هنا أخذة في اضعاف شركة الهاتف الوطنية بشكل طوعي ومتعمد ليس لان هذه الشركة غير فعالة او مربحة او ان عمالها غير اكفاء بل لانهم يريدون لها ان تصبح ضعيفة حتى يتمكنوا من خوصصتها.. "تماماً كما جرى عندنا في الاردن".

وهذه استراتيجية متعمدة لاضعاف الشركات العامة التي تؤدي دورها ويتم ذلك تحت اشراف البنك الدولي وبناء على مشورته

ان هدف الحكومة الاكوادورية، كما هو هدف حكومات اخرى كثيرة، تقليص عمال القطاع العام من ٤٠٠ الف عامل الى ٢٨٠ الف، وهو تخفيض يبلغ الثلث، وبناء على نصيحة البنك الدولي، يسعون الى خصخصة واضعاف شركة النفط الوطنية وهي الاخرى شركة تحقق ارباحاً وذات ادارة جيدة. انها توفر نصف دخل الاكوادور من العملة الصعبة، وعلى الرغم من ذلك تخفض الحكومة الان من سيولتها النقدية تماماً كما هو الحال بالنسبة لشركة الهاتف، فقد اوقفت القروض المتفق عليها بالنسبة للشركتين حتى تصبحان ضعيفتين لان البنك الدولي يريد ان تذهب ارباحهما للقطاع الخاص.

ان ما يوجد الان هو العولمة المتزايدة والتكامل الاقتصادي العالمي. ويحصل ذلك ايضاً عبر الشركات متعددة الجنسية التي تستثمر على نحو ضخم في الشركات المخصخصة مشترية كل الشركات العامة ليس في كل انحاء امريكا اللاتينية فقط بل في مناطق اخرى من العالم ايضاً. ومع ان هذه الشركات تسيطر على نحو ثلث التجارة العالمية وثلث اجمالي الناتج العالمي فهي توفر نسبة ٣٪ من العمالة في العالم فقط، وهدفها تقليص عدد العمال قدر الامكان.

وانه لمن الوهم الاعتقاد بان هدف السوق هو توفير الوظائف، ان غرض اقتصاد السوق هو توفير عائد للرأسمال. وهذه هي الاهداف الفعلية لاسطورة السوق، ان هدفها كله الارباح وليس الوظائف.

وبالطبع ان احدى نتائج ذلك الذي تسارع في الثمانينات وما زال يتسارع اليوم، هو خسارة الوظائف على نحو ضخم وواسع. ويظهر برنامج الامم المتحدة للتنمية في احدث نسخة من تقريره حول التنمية البشرية ان الاتجاه السائد في كل مكان هو النمو بدون خلق فرص العمل وتكون نسبة النمو احياناً اكثر بمائة في المائة من نسبة خلق الوظائف. وها نحن ندخل مرة ثانية عصر البطالة البنيوية حيث مصالح الراسمال واهتماماته ليس ايجاد او خلق فرص العمل، وهذا صحيح وينطبق على كل منطقة في العالم ومن ضمنها آسيا. وتشير التقديرات المستقبلية الى ان الهوة سوف تصبح اكثر اتساعاً بحلول عام ٢٠٠٠ وهذا يعني استبعاد اجتماعي واسع المدى.

ان الاقتصاد المنزوع التواظم من المحتمل ان يكون قد احتاط لنسبة ثمانين في المائة من المواطنين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا تزال دول هذه المنظمة متمسكة بالكثير من المزيات والاعانات الاجتماعية الا انه من المتوقع ان يشمل الاستبعاد الاجتماعي المزيد من المواطنين في الدول المسماة بالغنية.

وحتماً ان هذا النوع من الاقتصاد في نصف الكرة الجنوبي لا يمكنه ان يحتاط وفي احسن الاحوال الى اكثر من ثلث السكان وهنا يفرض التساؤل التالي نفسه : ماذا يعني ذلك باللغة الكونية؟

ان ما يعنيه ذلك هو ان ثلث العالم سوف يكون متمتعاً بالسلطة والثروة والنفوذ وثلثيه سيكونان خارجها لان هذا السوق الاقتصادي ليس لديه مطلقاً اية خطة من اجل الناس الذي لا يحسب حسابهم سواء كمنتجين ام كمستهلكين.

وهذا يعني انه لدينا الآن نظام اقتصادي يعتبر هرمياً وهو كما اعتقد مشابه تماماً لنظام الابارتيد. انه نظام عنصري يقف على راس قمته صفوة صغيرة من الشركات متعددة الجنسية التي لديها روابطها الخاصة بدءاً من بيونس ايرس والريو الى نيويورك وباريس ولندن وهلسنكي، وهذه النخبة متراصة جداً انها مجموعة متعددة الجنسية منظمة عبر الرأسمال متعدد الجنسية. ويلي هذه المجموعة هناك الطبقة الوسطى من المواطنين الذين هم اقل او اكثر اماناً ومن المحتمل ان تفقد امانها في اي وقت من الاوقات ويلي هؤلاء الذين يعادلون السود في جنوب افريقيا كما اعتادوا ان يكونوا، وما زالوا الى درجة لايستهان بها الى اليوم لهم خطة من قبل النظام والطبقة الاخرى ابارتيد اقتصادي

وعلاوة على ذلك هناك استقطاب اكبر بكثير من الدول بسوق المنافسة، وبعبارة اخرى يصبح الاغنياء اكثر غنى والفقراء اشد فقراً. وهذا صحيح ايضاً بين الدول حيث يوجد رابحون وخاسرون. ففي عقد الثمانينات زادت نسبة الواحد بالمائة من الامريكيين قمة الهرم الامريكي اصبحت اكثر غنى بنسبة ٥٠٪ في حين خسر كل الاخرين في القاعدة ٨٠٪ من الامريكيين خسروا خلال عقد الثمانينات والسكان الاكثر فقراً خسروا اكثر من سواهم.

وفضلاً عن ذلك، هناك الاثار المرتدة كلها، ان فقر الجنوب له اثره على الشمال فهو يدمر البيئة، وهناك تصحر على نطاق واسع لأنه ما من خيار امامك الا ان تصفي بيئتك. وهناك اقتصاد المخدرات لان المخدرات احدى الصادرات القليلة التي تحقق عائداً جيداً. فالاتجار بالبن والكاكاو وما شابهها من مواد اولية لا تحقق عائداً حسناً، في حين عائدات المخدرات كبيرة، وهناك ازمة البطالة، لذلك يهاجر الناس ويحاولون ايجاد الشغل حيث يعتقدون انهم سيجدونه. ولذلك هناك ازمة هجرة ايضاً.

وكان الرد على ذلك في اوروبا عنصرية وصراعاً اجتماعياً وتوتراً متزايداً، لان المواطنين في الجنوب لا يمكنهم ان يجدوا الحياة اللائقة حيثما يتواجدون، وحتماً هناك خسارة في الوظائف للجميع لانه لا يمكنك ان تخدم مديونيتك وتدفع ثمن المنتجات التي تحتاجها من الشمال في أن واحد.

وعلى ما اعتقد يتوجب علينا اولاً وقبل كل شيء ان نقر ونسلم باننا في حالة حرب ايديولوجية. ان عقلية الخوصصة والمنافسة والسوق الحرة ليست وليدة الساعة كما انها لم تسقط لتوها من السماء، ومن الطبيعي ان يكون سقوط سور برلين واختفاء دول منظومة المعسكر الاشتراكي، قد منحها دفعاً كبيراً ولكنها قبل ذلك كانت تمضي في طريقها ايضاً.

كيف حصل ذلك؟

لقد حصل ذلك لان المؤسسات المحافظة دفعت للباحثين في الجامعات والصحفيين ايضاً وقامت بنشر كل ما كتبوه او القوه.

لقد دفعت هذه المؤسسات ثمن اعمالهم حتى ترى النور، وقاموا بتسريب ذلك الى روح العصر، وادخلوها في طابعه الاخلاقي والثقافي.

لقد ضمنوا ذلك في الصحافة العامة عبر قصة قصيرة مجرد قصة جميعكم سمع بها «نهاية التاريخ» لفرانسيس فوكي ياما. يقول فوكي ياما : «ان الليبرالية وديمقراطية السوق الحرة هي نهاية التاريخ».

ان فوكي ياما لم يفعل ذلك من ذاته وبذاته، بل كان مدفوعاً من قبل مؤسسة «هيرتيج فاونديشن» في الامد– البقية ص ١٠

مهرجان جماهيري للحزب الشيوعي اللبناني

تكريماً للاسرى والمحررين، وتضامناً مع المعتقلين، نظم الحزب الشيوعي اللبناني مهرجاناً جماهيرياً حاشداً في بيروت حضره حوالي خمسة عشر الف مواطن، توافدوا على العاصمة صباح يوم الاحد الموافق ١٢/٧/١٩٩٨ من مختلف مناطق لبنان وفي مقدمتهم المحررين.

شارك في المهرجان بالاضافة إلى قيادة واعضاء الحزب الشيوعي اللبناني، ممثلو لجنة الدفاع عن الحرية وحقوق الانسان في فرنسا، والاحزاب الشيوعية من سوريا والاردن والسودان، ومثل الجانب الرسمي وزير التربية.

ان الكلمات العميقة والمؤثرة للامين العام للحزب الشيوعي اللبناني– الرفيق فاروق دحروج، والقصائد الوطنية والحان زياد الرحباني واغاني مارسيل خليفة، واناشيد الجماهير الشابة التي حملت الاعلام الحمراء المزينة بالمنجل والشاكوش، والكلمات المؤثرة للمحررين ووالد الرفيقة المناضلة سهى بشارة، حولت المهرجان إلى عرس وطني هز الجماهير المشاركة من الاعماق، فاحيت الآمال بالمستقبل المشرق الذي يستند إلى نضالات وتضحيات ابنائه وبناته.



الرفيق فاروق دحروج



جانب من تظاهرة التضامن مع الأسرى اللبنانيين في السجون الاسرائيلية

لقد جاء في كلمة الرفيق الامين العام «الحرية ممارسة يومية واعية، قرار يستلهم كل ما في النفس والعقل من معاني الوطنية والانسانية ليكتب مستقبلاً بلغة الكرامة والعدالة والتقدم. كنتم احراراً امام الجلاد وخلف القضبان. كنتم احراراً بنور قلوبكم في ظلمة السجن. واهلاً بكم احراراً في وطنكم وبين رفاقكم واهلكم تضيفون معنى جديداً إلى حياتنا وحافزاً لنضالنا وعناوين جديدة للتضحية». وفي نهاية كلمته خاطب الرفاق المحررين والذين لا زالوا في الاسر قائلاً : «اما انتم ايها الرفاق المحررون ويا سائر الرفاق والاخوة في الاسر فانكم كنتم وتظلون الاكثر حضوراً في ضمائرنا، وفي نهجنا السياسي، وسلوكياً تضيفون إلى حزبكم عزماً وطاقة وتجربة، وترفعون راية صمودكم نجمة جديدة في سماء الوطن من صلابتكم وصبركم نستمد القوة، ومن اتساع طموحكم نستوحي الامل، والثقة بالمستقبل، وكما قال شاعر السجن الكبير ناظم حكمت «اجمل الايام هو اليوم الذي لم نعشه بعد»، قريباً سيأتي هذا اليوم وسيكون عنوانه عودتكم إلى وطنكم واهلكم واصدقائكم ورفاقكم».

وخلال المهرجان سلمت المحامية الفرنسية مونيك فابل والد الاسيرة الرفيقة سهى بشارة الجائزة السنوية «للجنة جورج مارشيه للدفاع عن حقوق الانسان في فرنسا والعالم» وقالت في كلمتها «لا بد وأن يكون اجتماعنا اليوم نداء لتطوير المعركة التي نخوضها من اجل تحرير جميع الاسرى وحافزاً للعمل كما فهمتها بشكل جيد، المنظمات التي امثلها هنا «الاتحاد العالمي للحقوقيين الديمقراطيين» وفرعه في فرنسا «الحق والتضامن».

وفي كلمة والد الاسيرة المناضلة سهى بشارة قال «إن هذا الوسام ليس لسهى بشارة وحسب بل انه مقدم لشهدائنا الابرار في جبهة المقاومة الوطنية وفاء لهم لتقديم ارواحهم قرباناً من اجل تحرير وطنهم».

وفي الكلمة التي القاها الرفيق علي حمدون نيابة عن الاسرى المحررين قال عدنا اليكم إلى هذا الوطن الجميل كي نقاتل مجدداً من اجل ارضنا واسرانا، ومن اجل وطن اكثر عدلاً ونوراً.. عدنا ولم نعد لان لنا احبة في الاسر.. فعلى امل اللقاء بهم قريباً «تحية لهم».

تهنئة من الاعماق لرفاقنا اللبنانيين المحررين من الاسر وتحية التقدير للحزب الشيوعي اللبناني.. مفجر المقاومة الشعبية في الجنوب المحتل.. فقدم الشهداء الذين ارتوت بدمائهم الزكية ارض الجنوب.. ولا زال رفاقه ورفيقاته في الاسر يسطرون ملحمة من الصمود الاسطوري وها هو الشعب اللبناني يعبر عن تقديره لتضحيات ونضالات الحزب الشيوعي عندما أوصل إلى المجالس البلدية خلال الانتخابات الاخيرة ٣٠٠ رفيق عدا عن المئات من اصدقائه. فالى مزيد من النجاحات على طريق كفاحكم المشرف ايها الرفاق اللبنانيون.

مشروع قانون منع الاحتكار الملامح الأساسية... وبعض الملاحظات

■ اعداد : يوسف حجازين



أقر مجلس الوزراء مشروع قانون منع الاحتكار وهذا القانون جديد على الاسواق المحلية، ويهدف كغيره من القوانين في بلدان كثيرة، إلى اتاحة الفرصة كاملة امام حرية التجارة، ومحاولة لمنع قيام احتكارات في انتاج أو استيراد سلع ما، أو قيام تكتلات لرفع الاسعار. فالتغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، والاتجاه نحو تطبيق آليات السوق، يحتم ضرورة وضع ضوابط للتعامل التجاري بين المؤسسات، وأحد اهم هذه الضوابط هو منع الاحتكار.

ان المقصود من منع الاحتكار هو منع اي سلوك تجاري، أو نشاط، أو مؤامرة، تؤدي إلى تحجيم حجم التجارة والمنافسة، أو قيام تكتلات لرفع الاسعار. وتهدف ضوابط منع الاحتكار ايضاً إلى المحافظة على حرية دخول الشركات إلى الاسواق، وحرية تعاملها ومنع حركة أي نشاطات للمؤسسات تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، بجانب مساندة الشركات حديثة العهد في التجارة في التعامل والنمو والمنافسة داخل الاسواق.

فقد نص مشروع القانون في المادة «٤» على تحديد اسعار السلع والخدمات في سوق تداولها على اساس المنافسة الحرة، التي تحكمها عوامل السوق، كما حظر على المؤسسات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً معيناً أن تعقد من الاتفاقيات، أو ان تتخذ من الترتيبات، أو أن تمارس بالتوافق، ما تكون نتيجته الحاصلة أو المتوقعة منع المنافسة أو تقييدها أو اضعافها بقدر جسيم كما حظرت المادة «٥» كل اتفاق أو ترتيب بين المؤسسات المتنافسة في نشاطاتها الاقتصادية، اذا كان موضوعه أو غايته تحديد اسعار السلع أو بدل الخدمات أو تحديد كميات الانتاج، أو تقاسم سوق سلعة، أو خدمة على أساس المناطق الجغرافية أو اخراج مؤسسة من سوق سلعة، أو دخول مؤسسة اخرى إلى السوق وكذلك التواطؤ في العطاءات أو العروض. كما حظرت المادة «٧» على أي مؤسسة لها وضع مهيمن في سوق سلعة أو خدمة القيام بأي تصرف، أو سلوك تكون نتيجته الحاصلة، أو المتوقعة، منع المنافسة أو تقييدها أو اضعافها بقدر جسيم أو تقوية وضعها المهين.

كما حظرت المادة «٨» على أي مؤسسة أن تحدث تركيزاً تكون نتيجته الحاصلة أو المتوقعة منع المنافسة أو تقييدها أو اضعافها أو احداث وضع مهيمن، أو تقويته في سوق سلعة أو خدمة معينة، بحيث لا يتجاوز حصة المؤسسة أو المؤسسات في سوق السلع نسبة معينة يحددها نظام خاص سيصدر لهذه الغاية. ولتنفيذ غايات القانون في الكشف عن حالات الاحتكار وتطبيق احكامه تم انشاء ثلاثة اجهزة هي :

١) مجلس منع الاحتكار : برئاسة وزير الصناعة والتجارة وعضوية الأمين العام للوزارة، وأحد نواب محافظي البنك المركزي، وأحد اعضاء مفوضي هيئة الأوراق المالية، والمراقب ومراقب الشركات وثلاثة اشخاص في القطاع الخاص يسميهم رئيس الوزراء. وتشمل صلاحيات المجلس النظر في المسائل المتعلقة باحكام هذا القانون، واصدار القرارات المناسبة، ويمكن الطعن بها امام المحكمة.

٢) وحدة منع الاحتكار : ويدير هذه الوحدة مراقباً يعين بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتتخلص مهام المراقب وصلاحياته في تلقي الشكاوى عن مخالفات احكام هذا القانون وتقصي المعلومات واجراء التحقيق في المخالفات وكذلك متابعة قرارات المجلس والعمل على تنفيذها.

٣) محكمة منع الاحتكار : وهي محكمة خاصة تشكل من قاضيين لا تقل درجة أي منهما عن الثانية يعينها المجلس القضائي وعضو ثالث من القطاع الخاص يعينه مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير. ويتلخص اختصاص المحكمة بالنظر في الدعاوى التي يقيمها المدعي العام بتكليف من الوزير استناداً إلى القرارات التي يصدرها المجلس وطعون المؤسسات ذات العلاقة في قرارات المجلس وكذلك دعاوى التعويض التي ترفعها المؤسسات المتضررة إلى المحكمة.

لقد فرض القانون عقوبات بحق المخالفين تمثلت بغرامات مالية ذات حد اعلى، يحدد قيمتها نوع المخالفة فكل مخالفة لاحكام المادة «٥» من القانون يترتب عليها غرامة لا تزيد عن ١٥٠,٠٠٠ دينار ومخالفة احكام المادة «٧» يترتب عليها مخالفة لا تزيد عن ٧٥٠٠٠ دينار، وهكذا. ويجب ان لا تقل الغرامة عن نصف الحد الاعلى. ويراعى في تحديد الغرامة حجم المنفعة التي حصلت عليها المؤسسة نتيجة المخالفة ومقدار الضرر الواقع على الغير.

من خلال الاستعراض السابق لمضمون مشروع القانون نرى أنه قد فصل وحدد الممارسات المحظورة سواء الافقية منها أو الرأسية وانواع السلوك الاحتكاري، واستبعد منها مجموعة الممارسات والقرارات والاتفاقيات المتعلقة بالنقابات العمالية، وجمعيات اصحاب العمل وكذلك القرارات الصادرة عن المؤسسات، والهيئات المنشأة بقوانين خاصة، لتنظيم قطاعات اقتصادية معينة وتسعير المواد الاساسية والمخزون الاستراتيجي، والقرارات الصادرة لحماية الاقتصاد الوطني، بشكل عام كما نصت على ذلك الفقرة (ج) من المادة (٣).

ينشأ بموجب مشروع القانون مجلساً لمنع الاحتكار وجهازاً يساعده بذلك لمراقبة وتطبيق أحكام القانون وكلاهما يتبعان السلطة التنفيذية، ولخطورة الموضوع واهميته يجب انشاء هيئة مستقلة تتبع السلطة التشريعية لمنع الاحتكار يتبعها مركز للمعلومات يوفر المعلومات المطلوبة على المستوى الوطني لكافة الاجهزة في حين يتولى الجهاز الاداري بوزارة الصناعة والتجارة، الكشف عن حالات الاحتكار أو حجب السلع أو التلاعب.

ان العقوبات التي حددها مشروع القانون وضعت حداً أعلى للغرامات المالية التي ستتحقق على المخالفين وهذا يعني ان المخالفين سيكونون سعداء بدفع الغرامات اذا كان العائد من المخالفة اكبر من التكلفة ولذلك يجب تحديد حد ادنى وترك الغرامة النهائية للمحكمة، أو الجهة التي لها حق اصدار القرار. كما أن احكام المشروع المتعلقة بالعقوبات لم تميز بين البقية ص ١٠

مؤتمر المرأة العربية في السلطة السياسية

بدعوة من المجلس النسائي اللبناني عقد في بيروت بتاريخ ١٠ – ١٢ تموز ١٩٩٨ مؤتمر نسائي عربي تحت عنوان «المرأة العربية في السلطة السياسية : الكوتا وامكانية تطبيقها».

وجاء في مسوغات عقد المؤتمر، بان المجلس النسائي اللبناني وشعوراً منه باهمية مشاركة المرأة في مواقع القرار السياسي وانسجاماً مع اهدافه ودوره، يرى أن هذا الموضوع يستوجب البحث المفصل آخذاً بعين الاعتبار اسهام المرأة المتعاظم في مختلف ميادين الحياة.

لذا قرر المجلس تنظيم مؤتمر نسائي عربي يجري فيه نقاشات واسعة وشروحات علمية وديمقراطية لمفهوم «الكوتا» بغية تقريب وجهات النظر بين الاتحادات النسائية العربية، ووضع خطة عمل مستقبلية تهيء الفرص لمشاركة المرأة العربية في حياة بلادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

شارك في المؤتمر وفود نسائية من مصر والأردن وسوريا واليمن والمغرب وتونس والجزائر والكويت ولبنان والعراق بالاضافة الى ضيوف من فرنسا وبلجيكا والمانيا.

تضمن برنامج عمل المؤتمر المحاور التالية : –

١ – الدعم القانوني لمساواة المرأة بالرجل في صنع القرار.
٢ – عرض تجارب الوزيرات والنائبات العربيات.
٣ – عرض تجارب الاتحادات النسائية العربية.
٤ – "الكوتا" في التجارب العالمية.
٥ – تجارب وآراء لبنانية.
٦ – نحو استراتيجية عمل عربية.

صدر عن المؤتمر نداء اكد على اهمية وصول المرأة إلى هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار لكي تساهم في بناء وتقدم مجتمعها وباعتباره مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية. كما اكد بأن اعتماد نظام حق الحصة – الكوتا- مرحلياً احدى الآليات الاساسية لتحقيق ذلك.

كما صدر عن المؤتمر عدة توصيات كان من اهمها : –

١ – دعوة المنظمات النسائية العربية لاعداد مشروع قانون حول نظام حق الحصة –الكوتا– ليتم تقديمه إلى المسؤولين في كل قطر.

٢ – اتخاذ الاجراءات التي تكفل وضع التشريعات المتعلقة بالمرأة موضع التنفيذ وتعديل القوانين وتحديثها بما يتوافق مع روح العصر.

٣ – العمل من اجل تنفيذ ما جاء في المواثيق الدولية وخاصة اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة ومنهاج عمل مؤتمر بكين والخطط العربية للنهوض بالمرأة.

٤ – ادخال التعليم بحقوق الانسان والحقوق القانونية للمرأة في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم.

٥ – التوجه للفئات الشابة والتحاور معها ووضع البرامج التي تلبي طموحاتها وتحثها على القيام بدورها على الصعيد الوطني العام.

٦ – العمل من اجل تحقيق تكافؤ الفرص للمواطنين نساءً ورجالاً.

٧ – تشجيع الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية على اشراك المرأة في المناصب العامة بالنسب والمستويات نفسها المتاحة للرجل. ووضع آليات وتوفير تدريب يشجعان المرأة على المشاركة في العمليات الانتخابية والانشطة السياسية. وتشجيع المرأة على خوض الانتخابات المحلية والوطنية وتأمين الدعم لها، لتمكين المجتمع من التعرف على قدراتها ومؤهلاتها القيادية.

٨ – تعزيز الديمقراطية في مختلف مجالات الحياة بالاستناد إلى مقوماتها الاساسية الحرية والمساواة والمشاركة مما يساعد على ايصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار، وتعميم مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات ومبدأ الفصل بين السلطات واحترام السلطة القضائية واستقلالها.

٩ – تعزيز التعاون والتنسيق ما بين المنظمات النسائية العربية وتعزيز الروابط النضالية فيما بينها من اجل مقاومة العدوان والاحتلال والحصار بما يخدم قضايا السلم العادل والشامل وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان ومن اجل التقدم والعدالة الاجتماعية.

١٠ – انشاء صندوق عربي لدعم نشاطات المنظمات النسائية العربية غير الحكومية لمساعدتها على تنفيذ مشاريع تنموية في المجتمعات المحلية وتمكينها من ممارسة حقوقها السياسية وتوفير التدريب والتأهيل اللازمين لذلك، مع تطوير مقررات المنظمات نفسها المؤسسية والفنية.

١١ – المطالبة باستحداث قسم خاص بالمنظمات الاهلية لدى الجامعة العربية.

١٢ – زيادة مشاركة المرأة في الوفود الخارجية والسلك الدبلوماسي والهيئات الدولية.

١٣ – السعي لتأسيس اتحاد برلماني نسائي عربي يضم نساء برلمانيات وقياديات من مختلف الدول العربية ليشكل قوة ضغط من اجل ايصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار ولا سيما السلطة التشريعية.

١٤ – عقد مؤتمر نسائي عربي كل عام في احدى البلدان العربية لمتابعة تنفيذ التوصيات واستراتيجة العمل المشترك.

وسام الأرز الوطني برتبة فارس الى السيدة ليندا مطر

خلال افتتاح «مؤتمر المرأة العربية في السلطة السياسية» الذي عقد في بيروت بتاريخ ١٠-١٢ تموز ١٩٩٨ والذي شاركت فيه وفود من احد عشر قطراً عربياً، فاجأ رئيس مجلس الوزراء اللبناني- السيدة ليندا مطر، باعلانه منحها، باسم رئيس الجمهورية، وسام الارز الوطني برتبة فارس، «تقديراً لجهودها في خدمة المجتمع والمرأة، في مختلف المجالات والخدمات الاجتماعية».

واعتبرت السيدة ليندا مطر في كلمة الشكر على هذه المبادرة «بأن الوسام للنساء المناضلات في المجتمع وداخل السجون الاسرائيلية وللمرأة الجنوبية المناضلة والمرأة العربية عموماً».

وقد قوبلت هذه الخطوة بتقدير الهيئات النسائية اللبنانية وجميع الوفود المشاركة العربية والاجنبية واستبشرت بان تكون خطوة على طريق تلبية مطالب المرأة اللبنانية في الوصول إلى هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار- احد اهداف المؤتمر النسائي العربي.

ان المرأة الأردنية التي تتابع باعتزاز دور المرأة اللبنانية المناضلة وقياداتها التقدمية امثال السيدة ليندا مطر، تثمّن عالياً تقدير الدولة اللبنانية لدور المرأة ونضالها، وتأمل أن يتوّج بمزيد من المكتسبات لصالح المرأة اللبنانية.

إن هيئة تحرير الجماهير اذ تهنيء المناضلة الكبيرة ليندا مطر بهذا التقدير العالي، تتمنى لها وافر الصحة لتواصل عطاءها ونضالها الذي لم يقف عند حدود، منذ حوالي نصف قرن.

الحريري يقلد مطر الوسام

٣٠٪ من مقاعد المجلس النيابي في الهند للنساء

تقدمت الحكومة الهندية بمشروع قانون انتخابي جديد إلى مجلس النواب، يتضمن تخصيص ٣٠٪ من مقاعد المجلس للنساء.

ويدور نقاش حول مشروع القانون هذا بين اعضاء البرلمان الذين يمثلون مختلف الاحزاب الهندية.

ومن الجدير بالذكر أن حزب المؤتمر الهندي والشيوعيون في البرلمان يؤيدون بحماس اقرار هذا القانون.

ويأتي هذا انسجاماً مع القرارات الدولية وخاصة منهاج عمل مؤتمر بكين الذي طالب بإيصال المرأة إلى هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار بنسبة ٣٠٪.

[illegible] (اندع)

عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي (اندع) اجتماعاً في باريس بتاريخ ٢٩ حزيران الى الأول من تموز ١٩٩٨.

شارك في الاجتماع ممثلات عن المراكز الاقليمية في مختلف القارات برئاسة السيدة سلفي جان رئيسة الاتحاد.

تضمن جدول اعمال الاجتماع تقريراً عن المؤتمر النسائي التضامني العالمي الذي عقد في هافانا – كوبا وشارك فيه ثلاثة آلاف امرأة من ٧٩ بلداً. والاعداد لمؤتمر الاتحاد الثاني عشر والذي سيكون تحت شعار «عولمة التضامن بين النساء، الامل لمواجهة تحديات الالفية الثالثة».

لقد تقرر عقد مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الثاني عشر في باريس بتاريخ ١٩-٢١ تشرين ثاني ١٩٩٨.

كما اقرت اللجنة التنفيذية جدول اعمال المؤتمر، وستعقد اجتماعاً لاحقاً في ايلول ١٩٩٨ لاقرار تقرير المؤتمر ومختلف الاجراءات التنظيمية والوفود المشاركة والضيوف اذ من المتوقع ان تشارك في المؤتمر حوالي خمسمائة امرأة من مختلف انحاء العالم بالاضافة الى شخصيات عالمية بارزة.

يتضمن جدول اعمال المؤتمر : –

١ – تقرير رئيسة الاتحاد حول الوضع الدولي الراهن مع انجازات واعمال الاتحاد ما بين مؤتمرين.

٢ – تطوير عمل الاتحاد لمواجهة تحديات الالفية الثالثة.

٣ – تنظيم محكمة للنساء يتم الاستماع خلالها الى شهادات النساء المقاومات ضد الاحتلال، وفي مواجهة الحصار وضد الاصوليين، وفي النزاعات المسلحة والحروب الاهلية.

كما ستنظم اثنتي عشرة ورشة عمل حول القضايا التالية : –

١ – الاقتراحات البديلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من اجل المرأة.

٢ – النتائج السلبية لليبرالية الجديدة في ظل العولمة، تأنيث الفقر.

٣ – دعم وصول المرأة الى مواقع اتخاذ القرار على جميع الاصعدة.

٤ – العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة والاحتلال والتدخل الاجنبي.

٥ – العنف ضد جسد النساء والفتيات في الاسرة، والتشويه الجنسي والاغتصاب والمتاجرة بالنساء.

٦ – المرأة لمواجهة المتطرفين الاصوليين.

٧ – دور المرأة في النضال ضد التسلح، السلاح النووي، تجارة السلاح الالغام الارضية وسباق التسلح.

٨ – المرأة والعمل : الاستغلال على اساس الجنس عدم الاعتراف بعمل المرأة والعمل غير الرسمي.

٩ – المرأة والصحة : الحماية الاجتماعية، موانع الحمل، الاجهاض، الايدز ... الخ.

١٠ – المعلومات البديلة.. كيفية تغيير صورة ووجه المرأة في وسائل الاعلام والنضال ضد المعلومات التضليلية.

١١ – نضال المرأة من اجل تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والاعتراف بالهوية الثقافية.

١٢ – النضال من اجل زيادة تعليم الفتيات والنساء.. من اجل تعليم غير تمييزي.

كما يتضمن جدول اعمال المؤتمر اوضاع الاتحاد المالية وقبول العضوية الجديدة.

وسيصدر عن المؤتمر بالاضافة الى التقرير الختامي نداء الى نساء العالم...

من هنا نبدأ

يتابع الاردنيون باهتمام بالغ المناشدات الدولية لوقف مشروع قانون المطبوعات الجديد والذي عرض على مجلس النواب في الدورة الاستثنائية الحالية.

فبعد مناشدة بيتر ارنت لجلالة الملك، جاءت مناشدة منظمة هيومن رايتس لرئيس واعضاء مجلس النواب. وتبع ذلك مناشدة الفدرالية الدولية لحقوق الانسان لرئيس الوزراء لسحب المشروع.

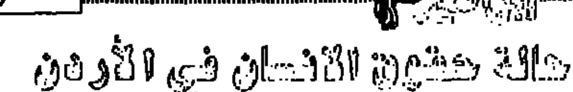
استند المناشدون على الاعتقاد السائد بان المشروع الجديد يشكل ردة خطيرة عن التزامات الأردن تجاه الاتفاقات والمواثيق الدولية وتراجع عن منجزات الانفراج السياسي في الاردن منذ ١٩٨٩.

كان العالم يتابع بقلق الاخبار عن الضغوط الموجهة للصحفيين والمعارضين السياسيين. اذ لم يعد من الممكن ان يسمح العالم لأي دولة ان تمارس الاضطهاد تحت سمع وبصر المدافعين عن حقوق الانسان.

وفي هذا العام حيث يستعد الجميع للاحتفال بالذكرى الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٠ كانون اول ١٩٩٨ والذي يتضمن المادة ١٩ الخاصة بحرية التعبير والذي وقعت عليه الاردن باعتبارها عضو في هيئة الأمم المتحدة، فإن المدافعين عن حقوق الانسان لن يلتزموا الصمت تجاه انتهاك الحريات في الاردن.

ومن المفيد التذكير، ان الفدرالية الدولية لحقوق الانسان تضم بين صفوفها اكثر من (١٠٠) منظمة غير حكومية لحقوق الانسان من مختلف القارات.

وبعد، هل من الممكن تجاهل الصوت الشعبي الذي ارتفع عالياً ضد تمرير مثل هذا القانون وهل من الممكن تجاهل الصوت العالمي المؤازر لحقوق الانسان. قد يكون الجواب عند مجلس النواب في هذا الوقت ولكننا نقول ان الجواب عند ابناء شعبنا الذين لن يسكتوا على مثل هكذا قانون.



حالة حقوق الانسان في الأردن

اصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان في نشرتها عدد ١٢٢/١٢١، بياناً عبرت فيه عن استنكارها للقيود التي تضعها الحكومة الأردنية على حرية الرأي والتعبير والرقابة التي تفرضها على الصحافة وملاحقتها للصحفيين ومحاكمات الرأي التي تخضع لها معارضيها السياسيين ومنعها للمظاهرات السلمية. وطالبت المنظمة برفع كافة القيود على حرية الرأي والتعبير التي تكفلها مواثيق حقوق الانسان.

وعن حالة حقوق الانسان في الأردن اشارت المنظمة العربية لحقوق الانسان الى البيان الذي اصدرته الجمعية الأردنية لحقوق الانسان حيث اعتبرت عام ١٩٩٧ عاماً اسوداً على صعيد حرية التعبير وتداول المعلومات، حيث منعت دائرة المطبوعات (٧٠) صحيفة عربية واجنبية من دخول البلاد بعد ان كانت الرقابة على دخولها قد الغيت في عهد الحكومة السابقة (ومن الجدير بالذكر ان قراراً جديداً صدر بالسماح بدخول كافة الصحف العربية والاجنبية دون مراقبة).

كما اشار البيان الى اعتقال عدد من الكتاب ومنع آخرين من الكتابة وفرض الحظر على التغطية الصحفية لمحاكمة المعارض السياسي ليث شبيلات تلك المحاكمة التي انتهت بالحكم عليه بالسجن لمدة تسعة اشهر (وقد تم استئناف الحكم واصدار عفو عنه).

واعربت المنظمة العربية لحقوق الانسان عن اسفها لفرض رقابة شديدة على الصحافة وملاحقة الصحفيين باجراءات قانونية وقضائية استناداً الى قانون العقوبات الذي يسمح بمحاكمة الصحفيين وسجنهم لسنوات عدة.

هذا وقد تردت اوضاع الصحافة عام ١٩٩٨ بسبب اصرار الحكومة على اصدار قانون مطبوعات جديد (معروض حالياً على مجلس النواب) يتضمن بنوداً تتنافى مع حرية التعبير والقدرة على الحصول وتداول المعلومات وملاحقة قضائية وجزائية للصحيفة والصحفيين.

الحرية المناضلة سهى بشارة

تابع العالم مشهد الافراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية وتذكر «سهى بشارة» البطلة اللبنانية الشيوعية التي مر على سجنها (١٠) سنوات، منذ محاولتها اغتيال اللواء انطوان لحد لتخليص الشعب اللبناني من اكبر خائن تعامل مع اسرائيل وخدمها في احتلال الجنوب اللبناني. لم تقدم سهى للمحاكمة أو توجه لها أي تهمة ولكنها محتجزة في السجون الاسرائيلية منذ عام ١٩٨٨.

وطلبت المحامية ليا تسيميل اطلاق سراح سهى التي لم تحاكم وقدمت بيّنات للمحكمة العليا على ان انطوان لحد كان قد حصل على جواز سفر اسرائيلي وهذا الأمر يحمل اسرائيل المسؤولية المباشرة عن مصير المعتقلين اللبنانيين في سجن الخيام.

وقد اكدت والدة سهى بشارة أن صحة سهى ومعنوياتها عالية بعد أن زارت ابنتها ضمن العائلات اللبنانية التي سمح لها بزيارة ابنائها بعد حرمان لاكثر من ١٠ سنوات في ظل اجواء قرب الافراج عن جميع معتقلي سجن الخيام.

ان سهى ورفاقها هم رهائن حرب ويجب أن تطبق عليهم اتفاقيات جنيف ويتم الافراج عنهم فوراً. وتعتبر سهى بشارة بطلة وطنية دافعت عن حمى وطنها ضد الاحتلال الاسرائيلي.



المناضلة اللبنانية سهى بشارة

دليل تعليم حقوق الانسان باللغة العربية

جاء اصدار هذا الدليل استجابة لواحدة من التوصيات المهمة التي انتهى اليها المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي انعقد عام ١٩٩٣ ومساهمة من منظمة اليونسكو في الذكرى الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٠ كانون اول ١٩٩٨.

وجدير بالذكر أن مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان كان من بين المشاركين في اعداد هذا الدليل والقيام بترجمته الى اللغة العربية ويشمل الدليل على (٣) فصول : ١) مدخل لحقوق الانسان، ٢) مفهوم حقوق الانسان، ٣) اسلوب تدريس حقوق الانسان.

الفصل الأول يعرض لبعض الجزيئات مثل : السلام وحقوق الانسان، الديمقراطية وحقوق الانسان، حقوق الانسان ومسألة القيم، حقوق الانسان والحياة الاجتماعية، عالمية حقوق الانسان، تعريف حقوق الانسان، حقوق الطفل، حقوق المرأة، حقوق الانسان والمعاناة اثناء الحروب.

اما الفصل الثاني فقد عرض تطبيقات هذه الحقوق ومنها : الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوق الثقافية والحق في التنمية في بيئة متوازنة.

وتضمن الفصل الثالث المناهج والاساليب مثل التمارين العملية، المناظرات، اعداد مشروعات متعددة الابعاد والمداخل. وركز بشكل خاص على الحاجة الماسة الى تقريب الفجوة بين المعرفة والفعل وعدم الاكتفاء بمجرد حفظ او تلقين حقوق الانسان وبلورة ثقافة انسانية تكفل الدفاع عن القانون والحقوق وشرح بعض الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

المصالحة العربية وتسوية الملفات الناجمة عن حربي الخليج

اعلن السيد فاروق ابو عيسى الامين العام لاتحاد المحامين العرب عن تشكيل الجماعة الاهلية للمصالحة العربية لتعمل على تسوية الملفات الناجمة عن حربي الخليج الأولى والثانية بما في ذلك ملفا الاسرى والمفقودين الكويتيين الذين بقيت قضيتهم معلقة حتى الآن. ومن المنتظر ان تمارس الجماعة الاهلية المصالحة العربية اعمالها في اطار خطة تعتمد على ثلاث مراحل : تعمل الأولى على اعادة بناء جسور الثقة بين الشعبين الكويتي والعراقي عبر حوار شعبي موضوعي، في حين تستهدف المرحلة الثانية فتح باب الحوار بين المسؤولين في كلا البلدين لحصر القضايا والمشاكل المعلقة ووضع اولويات لها والتوصل الى حلول عملية حتى يتسنى لهما تسوية خلافاتهما.

ويترتب على نجاح المرحلتين الأولى والثانية، بدء المرحلة الثالثة من المصالحة والتي من المنتظر ان تلعب فيها جامعة الدول العربية دوراً فاعلاً ومؤثراً من اجل تجميع الجهود الرسمية والشعبية العربية لاقرار ميثاق شرف عربي توقع عليه الحكومات والقوى السياسية المؤثرة في الوطن العربي.

حماية نشطاء حقوق الانسان

اقرت لجنة حقوق الانسان اعلاناً لحماية نشطاء حقوق الانسان على ان يعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في نهاية عام ١٩٩٨.

وقد ناشدت العديد من منظمات حقوق الانسان غير الحكومية العمل من اجل :

١ – حماية نشطاء حقوق الانسان وهم يجمعون معلومات عن بلدانهم لانهم المستهدفون من قبل الاجهزة الامنية في دولهم كما انهم يشكلون الضحايا نتيجة ما يتعرضون له من اعتقال تعسفي وعمليات قتل خارج القانون.

٢ – ان اعلان «حماية نشطاء حقوق الانسان» ماهو الا البداية بخطوة اولى على طريق توفير الحماية الفعالة للمدافعين عن حقوق الانسان.

٣ – التوصية لجميع الدول للتصديق على الاعلان من اجل اقراره من قبل هيئة الامم في نهاية العام.

٤ – مطالبة لجنة حقوق الانسان العمل على متابعة تنفيذ احكام هذا الاعلان.

٥ – المطالبة بابقاء بند «حماية نشطاء حقوق الانسان» على جدول اعمال لجنة حقوق الانسان حتى تتمكن اللجنة من متابعة تنفيذ احكام هذا الاعلان.

٦ – تعيين مقرر خاص لمتابعة المشكلات التي تواجه نشطاء حقوق الانسان في مختلف انحاء العالم.

معارضة شاملة

قضية مستحيلة.

واكد غالبية المشاركين في هذه الجلسات، ان البلاد ليست بحاجة إلى قانون جديد للمطبوعات والنشر، وبالعكس كان من المتوقع ادخال تعديلات إيجابية على قانون عام ١٩٩٣، وليس وضع قانون جديد تفوح منه رائحة السلوك العرفي المعادي للحريات العامة ويتنافى مع جملة التطورات المحلية والدولية في هذا المجال.

لقد كانت جلسات الاستماع مظاهرة وطنية كبرى دفاعاً عن الحريات العامة وعن حق المواطنين في التمتع وممارسة الحقوق التي ينص عليها الدستور، وضد كل التجاوزات التي يمثلها مشروع القانون بالنسبة للحقوق الدستورية والمشروعة للمواطنين. لقد عكست جلسات الاستماع معارضة وطنية واسعة لمشروع القانون. فلم يدافع عن المشروع او عن منطلقاته اي شخص ممن حضروا هذه الجلسات، وكان المطلب العام رفض المشروع والابقاء على قانون ١٩٩٣، واستهجان سلوك الحكومة في تقديم المشروع بعد ان قضت محكمة العدل العليا بعدم دستورية القانون المؤقت.

الأزمة المركبة

اليابانية باجراءات جذرية وفعالة لمعالجة حالة الركود في اليابان، ومن اجل مساعدة الدول الآسيوية. وقد وضعت الحكومة اليابانية برنامجاً مالياً ضخماً لانقاذ الاقتصاد، ولكن المراقبين يؤكدون عدم فاعلية هذا البرنامج، ويعتقدون أن الدولة يجب أن تخفض الضرائب بشكل ملموس كحافز لمزيد من الاستثمار، كما يجب أن تزيد الانفاق العام.

ويتعرض الين الياباني لضغوط متتالية، خاصة في غياب اجراءات فعلية لناحية تخفيض الضرائب. كما تزداد الضغوط على العملات الآسيوية الأخرى التي تسجل انخفاضاً مستمراً خاصة أمام الدولار الأمريكي.

وتؤكد المعلومات المتاحة أن هناك انقسامات جدية داخل الحكومة اليابانية حول قضية خفض الضرائب، الأمر الذي يترك انعكاسات سلبية على أسعار الأسهم والعملة اليابانية.

ويبدو أن الاختلاف في الآراء حول معالجة الأزمة الاقتصادية، داخل الحكومة، يحدث حالة من الانقسامات التي أصبحت معروفة، والتي يمكن أن تتعمق في ظل اشتداد الأزمة داخل اليابان وفي الدول الأسيوية الأخرى. ومن المتوقع أن تؤثر هذه الانقسامات على أداء الحزب الليبرالي الحاكم في انتخابات المجلس الأعلى في البرلمان.

ويرى المراقبون أن اليابان في طريقها إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي بغض النظر عن النتائج التي ستنتهي اليها الانتخابات البرلمانية، لأن الفوز في الانتخابات سيعزز التيار المحافظ داخل الحزب الحاكم، وهو التيار الذي يقاوم الاصلاح الاقتصادي. وأما الخسارة فسوف تضعف الائتلاف الحاكم، وتضطره إلى الدخول في تحالفات مختلفة قد تبطىء عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي.

وهكذا فإن للأزمة الاقتصادية تداعياتها السياسية المؤثرة والفعالة.

النظام العالمي

التي توزع كل شيء وفقاً لاسعار اليوم لكنه لا يتضمن كلف لتدمير الارض وجيل من البشر بكامله ممن لم يوضعوا في مكانهم، وغير المتعلمين الذين لا يكترث لهم.

ان الافكار شأنها شأن التضامن تهتم بالفقراء والضعفاء وهي مثل العدالة الاجتماعية والشراكة المجتمعية لا بل ان كامل فكرة الخدمات العامة في الحقيقة ليست افكاراً اقتصادية، انها افكار سياسية وأخلاقية.

ويبدو ونحن نقترب من نهاية القرن، ان العدو قوي جداً ويعلمنا التاريخ ان الاقلية لا يمكنها ان تتحكم بالاكثرية الى الابد. وهذا هو الزمن الذي يتطلب منا ان نتذكر ونجل جيش الرجال والنساء العظام الصامتين الذين سبقونا ممن عاشوا وكافحوا واستشهدوا من اجل الحقوق التي نتمتع بها الآن. لقد عاش هؤلاء في ازمنة بدا فيها اعداءهم لا يقهرون وان هزائمهم فاقت عدياً على انتصاراتهم.

ترجمة واعداد امل فضول
عن هيئة «الحقوق النقابية».

مشروع قانون

الشركات والافراد في حين ان اغلب القوانين في العالم تفرض غرامات على الشركات تفوق بأضعاف الغرامات المفروضة على الافراد، فالقانون الامريكي يفرض غرامة لا تتجاوز المليون دولار في حالة الشركات ومائة الف دولار في حالة الافراد، أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بكليهما حسب تقدير المحكمة. أما حول الاعلان والنشر بالصحافة كافة الاحكام التي تصدر بحق المخالفين بعد أن تأخذ الصفة القطعية فيجب اجازتها دون حاجة إلى الرجوع إلى الوزير أو المحكمة كما ورد في مشروع القانون، وتوضيح ان النشر سيتم في صحيفتين واسعتي الانتشار. كما أن حرمان المؤسسات المخالفة من الاشتراك في العطاءات والعقود التي تصدر عن الجهات العامة، سيساعد على الالتزام باحكام القانون.

واخيراً فإن سياسة الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة وظروف الخصخصة تفتح الباب امام الشركات العالمية للعمل جنباً إلى جنب، مع الشركات الوطنية، لذلك يحتاج الأمر إلى وضع نظام يحمي تلك الشركات، وخاصة الصناعية منها بحيث يحتوي على استثناءات معينة بشأنها، خاصة الخاضعة لضوابط تنظيمية. ويمكن الاستفادة في هذا المجال من الفترات الانتقالية التي تتيحها منظمة التجارة العالمية لحماية الصناعات المحلية في الدول النامية.

اعادة هيكلة

نشر التعليم التعاوني وتوسيع المعرفة بهذا القطاع وبدوره في مجالات التنمية والتعبئة الاجتماعية والوطنية.

إن قطاع التعاون ينمو ويتوطد في أكثر الدول الرأسمالية تقدماً، بسبب دوره الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك فإن إعادة هيكلة هذا القطاع تتطلب جهداً وطنياً واسعاً، كما تتطلب أن تتم مناقشة هذا الموضوع علانية وبمشاركة شعبية واسعة

اليمن..

الأولى، إلى مراجعة شاملة وموضوعية، ذات بعد وطني، قائم على الأخذ بمصالح الشعب اليمني بأسره، والخروج من إطار المصالح الفئوية، والقبلية، التي استنزفته على مدى سنوات طويلة، وأصابت مختلف أجهزة الدولة فيه بالخلل والترهل والاستزلام. فاليمن اليوم يحتاج الى مصالحة وطنية بين كافة أبنائه، ومبنية أساساً على الالتزام بالدولة اليمنية القائمة على العمل المؤسسي والنهج الديمقراطي، للخروج من حلقات التخلف والفقر، وضغوطات الجوار الحدودية والسياسية المتشابكة والمعقدة، والايمان المطلق بأن بداية الأزمة وحلها، تبدأ على الأرض اليمنية وتنتهي عليها وبعيداً عن اية محاولة للاستقواء أو التخوين.

الجزائر

الجماعات في الداخل ومراكز دعمها وتمويلها في الخارج

اننا وفي الوقت الذي نلاحظ فيه حجم المؤامرة التي تتعرض لها الجزائر، فإننا وانطلاقاً من محبتنا للجزائر، ونحن نراها، تشق طريقها نحو الاستقرار والنمو، واستعادة مكانتها العربية والدولية، بعيداً عن السقوط في مستنقع الاقتتال الداخلي، ضمن برنامج وطني لايجاد حل شامل لأزمتها الداخلية، نرى أنها معنية الآن وأكثر من أي وقت مضى، في اختيار التوقيت الملائم لتطبيق سياسة التعريب، التي لا نشك في صحتها، واجماع غالبية الشعب الجزائري عليها، من خلال نتائج الاستفتاء على الدستور الجزائري، وفي مواجهة تيار الفرنسة، الذي طال أمده في البلاد، والانتهاء من حالة (الدوبلاج) في الشخصية الجزائرية، بحيث تستعيد هذه الشخصية بالإضافة إلى لونها ومكوناتها الأصلية، لغتها الأصلية أيضاً، ودون المساس بحقوق الجماعات الوطنية الجزائرية الأخرى اللغوية والثقافية.

العنف ينفجر

بسبب ابرام اتفاق السلام الذي وافق عليه السكان بأغلبية ساحقة، كما تلتزم الميليشيات من الجانبين بوقف إطلاق النار. يضاف إلى ذلك بأنه لا توجد مؤشرات بأن مجمل البروتستانت مستعدون للتمينة تاييداً لتنظيم الاورانج.

وتعطي اتفاقية السلام، التي بدأ تطبيقها مع انتخابات برلمانية إلى بلفاست بعض السلطة، كما تضمن للكاثوليك القيام بدور اكبر في القرارات الوطنية الرئيسية وتقيم علاقات اقوى مع الجمهورية الايرلندية

العراق

إنتهت إليه، فإن لديه وصفة جاهزة، سيقدمها إلى الطرف العراقي الذي بإمكانه، وبعد تناولها، أن يفتح الله عليه، وأن يرى نهاية النفق، وأن تنفتح أبواب متاهة الحصار أمامه.

باتلر اياه، والذي يتصرف بإعتباره مندوباً صهيونياً سامياً للعراق تم اعتماده من قبل الولايات المتحدة، قدم وصفةً ذات طابع سياسي تعجيزي، وجدت القيادة العراقية صعوبة كبيرة في ابتلاعها، على الأقل في الوقت الراهن، مما إستدعى أن يقوم باتلر، بإغلاق النفق، وإعادة مفاتيح الأبواب إلى خزائنها و(يا دار ما دخلك شر)، ولأن الصحافة الأمريكية أكثر تخصصاً من كل المختبرات العلمية، فقد إكتشفت أنه وبعد سنوات التفتيش الطويلة، تم العثور على آثار لغاز الأعصاب في احد مواقع إتلاف الصواريخ العراقية، الأمر الذي استدعى الرئيس كلينتون إلى عقد مؤتمر صحفي، أعلن فيه، وبفرح غامر، أن هذا الإكتشاف يثبت وبالحجة الدامغة صحة الموقف الأمريكي من محاصرة العراق، وقتل أطفاله وتدمير بنيته التحتية كدولة ومجتمع

ملاحظة ١ : لم يفوّت بعض المسؤولين العرب فرصة مرور المندوب السامي الصهيوني باتلر، دون التقاط صور تذكارية معه، خاصة بعد زيارته الناجحة للعراق.

ملاحظة ٢ : يا الله... كيف يمكن للآخرين أن يبتهجوا بموتنا... كيف؟!!

الاردن يرفض

١٩٤٩ وانشأت بموجبه صندوقاً لإدارة وتشغيل أملاك الغائبين وهم الفلسطينيون الذين أرغموا على مغادرة مدنهم وقراهم وأراضيهم عام ١٩٤٨

وأوضحت المصادر نفسها أن إسرائيل بعد إلغائها قانون أملاك الغائبين عادت واستثنت الأردنيين من ذلك وربطت السماح للأردنيين من أصل فلسطيني باستعادة ممتلكاتهم في اسرائيل بالتوصل إلى حل لقضية اللاجئين في ضوء مفاوضات المرحلة النهائية بين الفلسطينيين وإسرائيل. وقالت إن الحكومة الأردنية أرسلت عدة مذكرات للحكومة الإسرائيلية لتثنيها عن هذا الموقف اعتباراً من عام ١٩٩٥ إلا أن إسرائيل رفضت المطالب الأردنية المتكررة باستعادة ممتلكات الأردنيين في اسرائيل انطلاقاً من معاهدة السلام.

وأضافت المصادر أن لجنة وزارية أردنية أعدت ملفاً خاصاً بتلك الأملاك العائدة للأردنيين في اسرائيل يتضمن نسخاً من سجلات «الطابو» من ايام الدولة العثمانية والتي تفيد بملكية الأردنيين من أصل فلسطيني لأراض وعقارات في اسرائيل. وقالت أن الحكومة البريطانية زودت الحكومة الأردنية بنسخة كاملة عن تلك الممتلكات للفلسطينيين التي كانت بحوزة دائرة الطابو في حيفا، وذلك قبيل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. واوضحت أن إسرائيل لا تستطيع أن تتلاعب بملكية الأردنيين من أصل فلسطيني لأراضيهم وعقاراتهم في المدن والقرى الفلسطينية وأن هذه الممتلكات ينبغي أن تعود لأصحابها.

رفع التمثيل

المجرمين الصهاينة، وعيونهم مملوءة بدموع النشوة من حرارة اللقاء، وهذا الصراخ الهستيري الذي يطلقونه، حول ضرورة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، إعترافاً تاماً ومطلقاً بكونها العاصمة الأبدية لإسرائيل؟

كيف يمكننا أن نفهم هذا الحصار المعلن وغير المعلن الذي ما زال مفروضاً على الأردن بالرغم من كل ما قدمه، كيف... وكيف... وكيف؟

إنها حالة عدم القدرة الحقيقية والطبيعية الناجمة عن عوامل متعددة. فالتصويت على مشروع القرار العربي في الجمعية العامة للأمم المتحدة درس بسيط لما يمكن فعله، وأننا قادرون أن نكسب المزيد من دول العالم...

المرحلة الثانية من الأزمة الآسيوية

دلت المؤشرات التي اعلنتها دائرة التخطيط الاقتصادي الحكومية في اليابان اخيراً على أن الاقتصاد الياباني يمر في مرحلة كساد لم يسبق لها مثيل منذ ازمة النفط في اواسط السبعينات.

ومن بين ما تم الاعلان عنه ان اجمالي الناتج المحلي الياباني تراجع بنسبة ٠,٧ في المئة خلال السنة المالية الماضية التي تنتهي اواخر شهر آذار (مارس) من كل عام.

وخلال الربع الأول من السنة الجارية وصل حجم التراجع إلى ١,٢ في المئة مقابل ٠,٤ في المئة خلال الربع الذي سبقه. كما اعلن ايضاً أن عدد الشركات التي اعلنت افلاسها خلال شهر ايار (مايو) الماضي ارتفع بنسبة ٣٧,٥ في المئة، إلى ١٨١٩ شركة، مقارنة مع العام الماضي.

وتراجع الانتاج الصناعي بنسبة ١,٦ في المئة خلال نيسان (ابريل) الماضي. وتجاوز حجم التراجعات التي شملت فروع الاقتصاد الياباني كافة بما فيها الشركات اليابانية العملاقة كـ «سوني» و«تويوتا» توقعات اكثر المراقبين تشاؤماً. ولم يمض وقت يذكر على الاعلان حتى استقبلت العملة اليابانية هذه الاخبار بمزيد من الانهيار في سعرها الذي انخفض إلى ادنى مستوى له فبلغ ١٤٦ يناً للدولار الاميركي الواحد.

كما تراجعت اسعار الاسهم في بورصة طوكيو إلى ما دون الـ ١٥٠٠٠ نقطة، وتبع ذلك المزيد من الانهيارات في الاسواق المالية لبلدان جنوب وجنوب شرق آسيا التي يعتبر الين العملة الرئيسية الصعبة فيها.

ووصلت عدوى الأزمة إلى استراليا ونيوزلندا. ولم تسلم المراكز المالية العالمية في نيويورك ولندن وفرانكفورت من التأثر وإن جاء اقل وقعاً من خلال بعض الاضطرابات التي شهدتها الاسواق المالية هناك.

ويعاني الاقتصاد الياباني منذ نحو اربعة اعوام من الركود الذي تحول اخيراً الى كساد. ويكمن احد الاسباب الرئيسية لذلك في الأزمة التي يعاني منها القطاع المالي الياباني بمعظم مؤسساته. وساهمت القروض التي قدمها القطاع تحت وطأة الفساد والمحسوبيات والعلاقات الشخصية في نشوء أزمة بنيوية اصبحت تشكل احدى اهم المشاكل التي تعاني منها فروع الاقتصاد الياباني واقتصادات ما كان يسمى بالنمور الآسيوية.

وتجلت هذه الأزمة في ضخ استثمارات هائلة غير مدروسة وزيادة في حدة المضاربات وانخفاض في نسب النمو. وفي ظل هذه الظروف اندلعت ازمة مالية في ماليزيا سرعان ما وصلت الى تايلاند وكوريا الجنوبية واندونيسيا.

ولم يمض اواخر الخريف حتى كان لهيبها يطوق كل بلدان جنوب وجنوب شرق أسيا تقريباً. وعلى اثر ذلك اتجهت الانظار إلى اليابان أو بالاحرى الى المؤسسات المالية اليابانية كونها المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي في هذه البلدان. فوفقاً لتقديرات الخبراء فإن ثلث استثمارات البنوك والشركات اليابانية موظف في البلدان المذكورة. وبالاضافة إلى ذلك فإن ٧٠ في المئة او نحو ١٦٠ بليون دولار اميركي من القروض الخارجية اليابانية ممنوح هناك، ولم يطل الانتظار طويلاً حتى بدأ القطاع المالي الياباني يحصد ثمار ما زرعته مؤسساته السيئة الاداء من استثمارات خاسرة داخل اليابان وخارجها، فانهارت مؤسسة «يامانشي» احدى اعرق واضخم المؤسسات المالية اليابانية، قبل حلول السنة الجارية. وتبع ذلك انهيار مؤسسات اخرى كان العديد منها يتمتع بوزن كبير في عالم المال والاعمال، ومع حدوث هذه الانهيارات وعدم التمكن من السيطرة على الأزمة الآسيوية على رغم التدخل العاجل والسخي للبنك الدولي، ازداد ضعف الثقة بالاقتصاد الياباني. ومن جملة ما ادى اليه ذلك قيام المودعين والمتعاملين بالتخلص من الين والاسهم والاوراق المالية اليابانية لصالح الدولار والمارك والجنيه.. الخ والاوراق المالية الأخرى في الولايات المتحدة واوروبا، وساهم ذلك في زيادة الضغط على العملة اليابانية في شكل متواصل.

وتمثل ذلك في تراجع سعرها باكثر من ١١ في المئة (من ١٢٦ يناً الى نحو ١٤٠ دولار) خلال الاشهر الثلاثة الماضية. وجاءت المؤشرات السلبية التي اعلن عنها في اواسط حزيران (يونيو) الحالي لتشكل ما يشبه القشة التي قصمت ظهر البعير أو الين الذي وصل إلى ادنى مستوياته منذ اكثر من ثمانية اعوام.

عولمة الازمة

● بقلم د. ابراهيم محمد علي

انطلاقاً من الثقل الذي يتمتع به الاقتصاد الياباني كثاني اقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية لا يمكن اعتبار الازمة يابانية وحسب. فقد اخذت بعداً دولياً يصعب التكهن بنتائج عمقه، ويرى نوربرت فالتر مدير قسم الاقتصاد في البنك المركزي الالماني، (دويتشي بنك) ان احتمال وصول الازمة إلى نيويورك عبر بكين ومن هناك الى اوروبا اصبح ممكناً أكثر من أي وقت مضى الا اذا حدثت معجزة.

ويرتبط هذا السيناريو بمدى قدرة المسؤولين الصينيين على الالتزام بعدم خفض قيمة العملة الصينية اليوان، فحتى الآن ضمنت الحكومة الصينية انها لن تخفض قيمة عملتها على الرغم من انخفاض قيمة الين. وهي تستطيع ذلك في الوقت الحاضر لأنها تملك احتياطات كبيرة وكافية من العملات الصعبة. غير ان تراجع سعر الين سيزيد الضغط على بكين لأن صادراتها ستفقد قدرتها على المنافسة امام الصادرات اليابانية والآسيوية الاخرى بسبب ارتفاع قيمة عملتها تجاه العملة اليابانية والعملات الآسيوية الاخرى. وبما انها مضطرة لزيادة صادراتها من اجل التخفيف من تراجع معدلات النمو التي اصابت اقتصادها بسبب الازمة الآسيوية فانها تستطيع دعم ثبات قيمة عملتها تجاه الين ضمن حدود معينة فقط.

وتنتهي هذه الحدود عند النقطة التي يهدد فيها تراجع الصادرات مستوى النمو المخطط له بشكل كبير. وفي حال الوصول إلى هذه النقطة لن يكون امام الحكومة الصينية من خيار سوى خفض قيمة عملتها لزيادة القدرة التنافسية لصادراتها. ومع اقدام الحكومة الصينية على ذلك سيزيد العجز التجاري الاميركي الى حدود يصعب تمويلها، وسيتعرض الدولار للضغط ازاء زحف الصادرات الآسيوية. ومما قد يزيد الطين بلة أن اليابان وهي اكبر دائن للولايات المتحدة قد تلجأ الى طرح السندات الحكومية بالدولار بكميات هائلة مما سيؤدي الى انخفاض سعره. وعندها سيهرب المتعاملون الى اليورو الذي سيزيد سعره عن قيمته الحقيقية. ومع ارتفاع سعر اليورو ستفقد صادرات بلدانه قدرتها التنافسية، وهذا ما سيؤثر سلباً على اقتصادات هذه البلدان التي لن تتراجع مستويات نموها وحسب وانما ستصاب بالكساد.

ومع انهيار الين الذي سبقه الاعلان عن مرحلة كساد الاقتصاد الياباني يمكن القول ان مرحلة جديدة او مرحلة ثانية من الازمة الآسيوية دخلت حيز التنفيذ. وأثار ذلك الفزع والرعب في الاسواق المالية العالمية لأن المرحلة الثالثة تعني وصول الأزمة الى نيويورك. ولذا فقد تداعى العديد من المسؤولين في الولايات المتحدة وغيرها وعلى رأسهم الرئيس الاميركي بيل كلينتون للتشاور مع الحكومة اليابانية حول كيفية دعم الين وتقويته مقابل الدولار الاميركي.

ومن جملة ما نتج عن ذلك قيام البنك المركزي الاميركي بشراء ينات يابانية بقيمة اكثر من بليوني دولار واستعداده لمزيد من الشراء إذا لزم الأمر، وساهم ذلك في تحقيق بعض التقدم على سعر صرف الين، حيث طرأ تحسن ملموس على سعره، وما يدل عليه هذا التدخل ان الولايات المتحدة وحلفاءها في الغرب ليس لهم مصلحة بمزيد من الانهيارات الاقتصادية في آسيا. واثر تدخل البنك المركزي الاميركي لصالح الين واستعداده لمزيد من التدخل في شكل ايجابي على الاسواق المالية الآسيوية التي شهدت بعض الاستقرار. غير ان ذلك لا يعني تجاوز الأزمة بقدر ما يعني الحد من عولمتها. فتجاوزها يرتبط في المدى القريب بمدى القدرة على اعادة الثقة الى الين والى الاقتصاد الياباني من اجل وقف هروب رؤوس الأموال من طوكيو الى اماكن اكثر اماناً. ويرتبط ذلك بالدرجة الأولى بتحسن مؤشرات هذا الاقتصاد، ولكي يتحقق مثل هذا التحسن على الحكومة اليابانية وضع حد لبطئها في اجراء الاصلاحات وتنفيذ السياسات الضرورية بشكل اكثر جرأة وراديكالية. ويأتي على رأس ذلك اصلاح القطاع المالي الاكثر معاناة من الازمة.

وتتطلب اعادة العافية الى الاقتصاد الياباني قيام الحكومة بتنفيذ سياسة تستند على النظرية الكنزية التقليدية. وتتلخص على حد قول كلاوس فريدريش رئيس قسم الاقتصاد في «دريسدنر بنك» احد اكبر المصارف الالمانية، باتباع سياسة حفز الطلب المحلي الراكد عن طريق زيادة الاستثمارات العامة. ويضيف فريدريش أنه من الضروري في هذا الشأن قيام كل من البنكين المركزيين الاميركي والاوروبي بالتنسيق مع الحكومة اليابانية على صعيد الاستثمارات المطلوبة بأقصى سرعة ممكنة.

لماذا العراق مجدداً؟

● بقلم المحامي حنا مثيل الحاج

بعد اتفاق الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان مع الحكومة العراقية والذي تبعه اتفاق بتلر مع العراق، تفاءل الشعب العراقي والمجتمع الدولي بأن هناك بصيص ضوء لفك الحصار الجائر على العراق والذي استمر اكثر من ثمانية اعوام لكن العالم فوجىء بالولايات المتحدة وعلى لسان الرئيس كلينتون وهو يعلن بأن الحصار سيستمر إلى اجل غير مسمى بناء على مزاعم امريكية تبناها بتلر حول تركيب العراق لرؤوس كيماوية من غاز الاعصاب «في اكس» على صواريخه قبل حرب الخليج.

وعلى الرغم من كون المزاعم الامريكية غير مبررة وغير مقنعة وليست مدعمة وتشكل نبشاً لقبور قديمة عفى عليها الزمن، الا انها واحدة من سلسلة المزاعم والافتراءات ضد العراق والتي دأبت كل من الولايات المتحدة واللجنة الخاصة على توجيهها او ابتكارها كلما خططت لافتعال ازمة او التحرش بالعراق.

فالولايات المتحدة تواجه اكثر من فشل في سياستها الخارجية، وتجد نفسها في مأزق بسبب نجاح العراق في تفادي المواجهة معها، لكنها تجد بالمقابل ان العراق بسبب الحصار المستمر عليه منذ اكثر من ثمانية سنوات وبسبب تلكؤ الدول العربية في العمل على كسر الحصار، قد اصبح اضعف حلقات مواجهة النظام الدولي الجديد. ومن هنا نلاحظ ان الولايات المتحدة كلما وجدت نفسها في مأزق، تحاول الخروج منه من خلال افتعال الازمات مع العراق على امل حسم الوضع الداخلي فيه لصالحها ضمن مخططاتها للهيمنة على العالم.

وفي المقابل نرى الولايات المتحدة والرأسمالية المعاصرة تواجه الفشل تلو الفشل في العالم واهم فشل للرأسمالية المعاصرة، فشل الاصلاحات التي وعدت بها روسيا واوروبا الشرقية. حيث ثبت عقم هذه الاصلاحات وفشلها. إذ أن المعارضة الماركسية في هذه الدول فضحت الاوهام البرجوازية والرأسمالية، ونجحت في العودة إلى السلطة في اكثر من دولة من دول الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية سابقاً.

كما ان روسيا التي تعصف بها ازمة اقتصادية واجتماعية وسياسية خانقة، وتعاني من نهج يلتسن، ستواجه ضرورة الاسراع في اسقاط يلتسين وحاشيته والعودة إلى الاشتراكية في حال شن حلف الاطلسي عدوانه المبيت على يوغسلافيا وعجز يلتسين عن التصدي له. فضلاً عن كون ازمة اقليم كوسوفو اليوغسلافي مرشحة للتحول إلى فيتنام جديدة تستنزف الولايات المتحدة في حال عادت روسيا إلى النهج الاشتراكي ونجح الحزب الشيوعي الروسي في تنحية يلتسين.

ومن هنا يظهر العجز الامريكي في المواجهة مع يوغسلافيا وتزداد حاجة الولايات المتحدة لايجاد موقع مواجهة جديد، قد يكون العراق مرشحاً له. بالاضافة لذلك اخذت العاصفة الاقتصادية التي اجتاحت دول جنوب شرق اسيا تتحول إلى عاصفة سياسية اطاحت بالرئيس سوهارتو في اندونيسيا واخذت تهدد نظام كوريا الجنوبية وغيره، مما زاد في ارتباك الولايات المتحدة، وجعلها في امس الحاجة إلى تحقيق نصر عسكري واقتصادي سريع يعيد الهيبة لها وللرأسمالية المتوحشة. وهذا ما يفسر ازدياد النهم الامريكي للسيطرة على العراق ونفطه مجدداً.

ويأتي فشل الدور الامريكي في الشرق الاوسط بسبب التعنت الاسرائيلي، وعجز واشنطن عن اتخاذ موقف من اسرائيل وخشيتها من سقوط الانظمة العربية الموالية لها اذا اندلعت حرب عربية- اسرائيلية جديدة، ليزيد من حاجة واشنطن لافتعال ازمة جديدة مع العراق وهي مطمئنة إلى احتمالات تعزيز الاختراقات الامريكية في ايران، وإلى ازدياد العجز العربي عن تهديد مصالحها النفطية والاقتصادية اذا ما نجحت بحسم الوضع في العراق لصالحها، واذا ما عرضت مجدداً اساطيلها وعضلاتها العسكرية في الخليج.

وهكذا تزداد الحاجة لصحوة الضمير العالمي والعربي للوقوف مجدداً إلى جانب العراق وشعبه المحاصر وكسر هذا الحصار والتضامن مع العراق لافشال المخططات الامريكية القديمة الجديدة للعدوان عليه والسيطرة على نفطه ومقدراته الاقتصادية وموقعه الاستراتيجي.

فالنظام الدولي الجديد الذي تتبناه واشنطن يتطلب احكام قبضتها على النفط العالمي، واسقاط هذا النظام يتطلب البدء برفع قبضتها عن النفط العالمي.

منى واصف : رغبتي الدخول للمعترك السياسي عن طريق الترشيح للانتخابات

الفنانة منى واصف، صاحبة الشخصية القوية كما تبدو في الادوار التي تؤديها في المسلسلات التلفزيونية، لا تختلف شخصيتها في حياتها العادية، فهي لا تخفي رغبتها في ان تكون حاكمة وأن تدخل معترك السياسة عن طريق الترشيح للانتخابات.

■ تجربتك في الفن المسرحي كيف بدأت؟

□ دخلت مجال التمثيل في مطلع الستينات، ومثلت على خشبة المسرح العسكري، وتزوجت من زوجي الذي كان مسؤولاً عن هذا المسرح. وبعد الزواج حكم علي زوجي أن اكون سيدة بيت لمدة سبعة أشهر، وبعدها لم اطق صبراً، وعدت إلى المسرح بعد تفاهم، وما احلى الرجوع اليه.

التمثيل علاج نفسي لجروحي

■ وما هي العوامل التي ساهمت في نجاحك؟

□ موهبتي واجتهادي وتطوير نفسي وجروحي الكثيرة، حيث كان التمثيل بمثابة علاج نفسي لي. وخلال سنوات حياتي مثلت ادوار كثيرة، وكانت هذه الادوار بمثابة العلاج لنفسي ولجروحي. وحكمت على شخصيات كثيرة بالاعدام، وقتلت في احلامي وادواري كثيرين، وفي النهاية شفيت. وكان التمثيل بمثابة العلاج لي، وبدأت أسمى للثقافة الذاتية، وحققت احلامي.

■ العادات الخاصة بك؟

□ الاختلاء بنفسي لانني عاشقة لنفسي وفخورة بها، لذلك لدي رغبة دائمة ان اخلو بنفسي وابقى وحيدة. وعند قراءة الاعمال اكون موجودة وصامتة في البيت، ولا أرى الاشياء. أكون في حالة انغلاق على الذات، واعيش في عالم بعيد عن الآخرين، وانسى العالم كله. ولكني في الخلوة اسأل كيف سيكون الغد.

■ وماذا قدمت منى واصف لنفسها؟

□ لي خصوصية خاصة، لقد اخترت حياتي وعملي وانا راضية ومستمتعة بذلك.

■ واين تجدين نفسك؟

□ في المرأة القوية والتي لها قضية، المرأة الحاكمة وهي بيت القصيد في حياتي.

■ شقت الدراما السورية طريقها بنجاح مؤخراً، ترى ما هي عوامل هذا النجاح في رأيك؟

□ في حقيقة الامر تبنت الدولة بجدية العمل الفني، وعندما تم تاسيس الحركة الفنية الثقافية والتلفزيونية والمسرحية والسينمائية، صرفت الدولة السورية عليها اموالاً طائلة، لان تقديم الثقافة والفنون والاهتمام بقضايا الناس وهمومهم، لا يقاس بالربح والخسارة، لذلك وعندما ترسي الدولة قواعد اساسية للأعمال الثقافية والفنية، فانها ترسي قواعد اساسية صلبة تستمر استمرارية المستقبل.

■ والممثلة السورية؟

□ هي انسانة مجتهدة تطور نفسها، لذلك اخذت مكانتها على الساحة.

■ وبعيداً عن الحكم والسياسة، هل فكرت بتأسيس شركة انتاج خاصة بك؟

□ انا امرأة لا تفهم الارقام، ولذلك كرهت مادة الرياضيات ورسبت في امتحانات الثانوية مرتين بسببها، وانا انسانة قنوع واحوالي المادية مستورة، ورأسمالي بيتي الصغير وزوجي وابني، وصمتي وعملي، وليس لدي ميول في هذا المجال لانني امرأة لها علاقة بالاحلام وليس بالارقام.

■ وما حال المسرح الآن؟

□ انه يتوارى خجلاً، ولكن ليس معنى ذلك انه «انمحى»، لان المسرح مرتبط بالكلمة والادب وهموم وقضايا الناس.

■ ومن هو شاعر منى؟

□ انه المتنبي وهو يشبهني، ولست انا التي اشبهه.

■ لماذا؟

□ لان لديه ميول الحكم،، وانا امرأة حاكمة.

■ وبمن تأثرت؟

□ اولاً بأمي لانها طموحة، ثم بشخصيات نسائية رائدة دفعت الحركة الثقافية والمرأة السورية في كل النواحي لتلعب دورها الفعال منهن : كوليت خوري، الفت ادلبي، غادة السمان، د. نجاح العطار وزيرة الثقافة السورية واقدم وزيرة في مجال الثقافة في العالم، ولقد مضى على خدمتها ٢٥ عاماً، ومعلماتي مثل سعاد ميرزا التي ادين لها بعشقي للغة العربية.

■ وماذا في الاغوار من حلو ومر؟

□ ليس ما عندي احادي الجانب، حتى في ادواري الشريرة هناك جانب فيه شيء من الجمال، انا حلوتي تشوبها المرارة.

«الحق على الطليان»

بقلم : عثمان الجمال

بعد ان حشرنا انفسنا، انا وراكب آخر، في المقعد الامامي المنفرد والمخصص لراكب واحد متفهمين مصلحة السائق.. دفع كل منا اجرته. بعض الركاب كان قد احتاط للامر وحمل معه ثمانية قروش سلفاً، اما انا والراكب المجاور فقد دفع كل منا - بريزة - وكالعادة نسي السائق او تناسى، ارجاع الباقي وحيث انني لا استعمل السرفيس كثيراً وقدرت ان القرشين هذه الايام لا تحتسب من ضمن العملة فآثرت السكوت والتنازل عنها.

لكن الرجل المجاور وبعد ان انتظر مدة بادر السائق قائلاً : ابو الشباب، اعطيتك بريزة! السائق (متحفزاً) : والمعنى...!

الراكب : اريد الباقي.

واذا بالسائق يقوم ببعض حركات السياقة التي تنم عن الغضب والامتعاض ويبدأ يدمدم ويلعن هذا الشعب النتن!!. طبعاً لا يقصد النتن ياهو وانما البخيل شديد البخل، والذي لا يستحق أن يركب سيارات إلى آخر ذلك من عبارات التذمر والاستنكار فرد الراكب برفق : يا اخي هذه التسعيرة التي حددتها الحكومة.

السائق : وماذا تدري الحكومة عن الناس، هل تعتقد انني بنيت عمارة من هذه المهنة؟ انظر إلى حالي، الملبس من البالة والسيارة مديل ٦٤ وانا اعمل ١٦ ساعة وفي نهاية اليوم اعود لبيتي باربعة او خمسة دنانير، هذا اذا لم اتوجه إلى الكراج حيث زيارة واحدة تفقدني دخل الشهر باكمله.

الراكب : وانا يا اخي اشتغل يومياً بثلاثة دنانير واستقل اربع مواصلات في اليوم فلو تسامحت مع كل سائق بقرشين فان ذلك سيكلفني يومياً ٨ قروش أي اجرة يوم بالكامل خلال الشهر. علاوة أن الاجرة ذاتها لا تكاد تغطي بعض متطلباتي - تدخل احد الركاب - : يا جماعة الامر لا يستحق الخلاف ولا تكبروا الموضوع وكل منكم معه حق فيما قدم من مبررات.

فشجعني ذلك إلى المشاركة في هذا الحوار قائلاً : في الواقع ان الجميع منا سواء العامل أو السائق أو الموظف وغيرهم مظلومون ويعانون من هذا الفرق الهائل بين مستوى الاسعار ومستوى الدخل حيث ترتفع الاولى إلى مستوى طوكيو والثانية إلى مستوى بنغلادش ولكن في نفس الوقت كلاكما مخطيء في تحميل الآخر وزر مشكلته فانت يا اخي السائق مخطيء في محاولتك حل مشكلتك على حساب الراكب فلو كان ميسوراً لما اضطر اصلاً إلى التنقل بسيارة الاجرة، وايضاً ان لا ننظر إلى السائق باعتباره مستغلاً

السائق : والحل...؟!

- الحل يا اخي هو ان تتفاهم مع زملائك السائقين وتحاول ان تحل مشكلتك وترفع الظلم عن نفسك من خلال نقابتك.. نقابة السائقين.

وانت يا اخي العامل تستطيع ان تنضم الى النقابة، نقابة العمال، وتعمل بشكل جماعي مع رفاقك في تحسين ظروف عملك. وهكذا كل منا مدعو للانضمام إلى نقابته وايضاً النضال من اجل تكوين نقابة لاي حرفة يعمل بها الانسان، إن لم يكن لها نقابة تمثلها فالعمل الجماعي المنظم اجدى من تفريغ طاقاتنا في الاتجاه الخاطىء، فالعمل المنظم الجماعي هو الذي يراكم الجهود. فيد الله مع الجماعة، هل تعلم ايها السائق العزيز أنه في إحدى البلدان ادى اضراب السائقين إلى الاطاحة برئيس الجمهورية في ذلك البلد وان اضطرابات العمال في العالم ترعب اصحاب العمل والدول على حد سواء.

فرقة الاصالة تحيي حفلاً موسيقياً في المركز الثقافي الملكي

لقطة جماعية لفرقة الاصالة

في المركز الثقافي الملكي أحيت فرقة الاصالة أمسية موسيقية تضمنت عدة فقرات قدمها اعضاء الفرقة تباعاً وبتميز ملحوظ، إتسم الاداء بالانسجام والتنوع حيث تفاعل الجمهور بشكل ملحوظ.

وفي حديث مع مدير الفرقة الفنان وسيم مهيار حدثنا قائلاً : تفعيلاً للعمل المشترك وبسبب حاجتنا للعمل كفريق وصلنا لفكرة تأسيس فرقة الاصالة من نخبة طلاب وخريجي مركز تدريب الفنون الجميلة عمان في بداية هذا العام علماً بان هذه الامسية هي الأولى التي يشترك فيها جميع أعضاء الفرقة.

لقد شعرت بالإرتياح للمستوى الذي ظهرت به الفرقة هذا المساء، وسعدت للتفاعل الذي أظهره الحضور معنا.

وأود أن أشير هنا بدور المركز الثقافي الملكي ممثلاً بمديره عطوفة الاستاذ محمد الشوابكة لما يقدمه من تعاون ودعم للفنانين الأردنيين.

ويقول الفنان مهيار : أطمح من خلال مشاركتي في مهرجان صيف لبنان ٩٨ في ٧/١٧ إيصال اللون الأردني إلى أكبر عدد من جمهور هذا المهرجان علماً بانني لن أغني إلا هذا اللون الذي أعتز به.

ومن الجدير بالذكر أن الفنان قد سجل اغنية وطنية خلال هذه الأمسية من تأليف وتلحين كمال زايد شاركه فيها عازف الأورغ الفنان أحمد ملحس.

سمير نايف

من قصيدة عبد الله الارهابي

الليل وعبد الله أقارب
العرق البارد والنار، وحزن الأيام، وعبد الله أقارب
ينهمر في اللج وأفضل من يصنع مجذافين، ولا يملك قارب
يرفع جفنيه - يقاتل لون السقف البصلي - يزيح الجدران -
يصاهر نار الأيام، (أحبك يا عبد الله) لنفسك غاضبة وعلى نفس غاضب
رشاشك يعقد قمته منفرداً، - ونعالك في قمتهم
أصفع، أصفعهم، عبد الله بعرض نعالك يخرج تاريخ عقارب
إن تسحب السروال عليهم، ترك للأرض سراويلهم، وفرار يفتح مخلبه
وجلسات مغلقة وعجائب.

مظفر النواب

اضطرابات في السودان وتبادل الاتهامات بين الحكومة والمعارضة

تصادف حدوث سلسلة من الانفجارات في الخرطوم، في الوقت الذي تحتفل فيه السلطة السودانية في الذكرى التاسعة لتولي البشير السلطة وبتوقيع ستور جديد يفترض أنه يرسخ النظام السوداني.

ووقعت التفجيرات في بعض المرافق، أو قربها، كمحطات توزيع الكهرباء ولكن دون أن تسفر عن أية ضحايا.

وقد سارعت السلطات السودانية بالاعلان عن أنه قد تم القبض على مرتكبي هذه الحوادث، كما قام التلفزيون ببث إفادات بعض المتهمين في عمليات التفجيرات التي وقعت في أنحاء متفرقة من العاصمة الخرطوم. وتركزت اعترافات المتهمين الذين عرضوا في التلفزيون على تحميل التجمع الوطني المعارض المسؤولية عن هذه الأعمال، وإشرافه المباشر على عمليات الاغتيالات والتفجيرات. وتوعد الرئيس السوداني مرتكبي التفجيرات بأن يقيم عليهم الحد الذي تنص عليه الشريعة الاسلامية وهو القتل والصلب وقطع الأطراف. واتهم البشير المعارضة في المنفى وأطرافاً أجنبية أخرى لم يحددها.

ويرى مراقبون، أن هذه التفجيرات من شأنها أن توفر ذريعة تستخدمها الحكومة لإعلان حالة الطوارىء وتعليق العمل بالدستور الجديد، الذي ينص بطريقة مبهمة وغير واضحة على إعادة اقرار التعددية الحزبية التي ألغيت منذ انقلاب ١٩٨٩.

وكان بعض المسؤولين قد لوحوا حتى قبل الانفجارات بفرض حالة الطوارىء التي يرون فيها وسيلة للتصدي لاستئناف النشاط الحزبي الذي أعلنته أحزاب المعارضة بمجرد بدء العمل بالدستور وحتى قبل التصديق على قانون تطبيقه. ويتوقع أن يحرم القانون الأحزاب العلمانية من ممارسة نشاط حزبي. وقد أوضح الفريق البشير ذلك بوضوح عندما أكد في خطاب له في مدينة عطبرة أنه لن يسمح بقيام أي حزب ما لم يعترف بالشريعة الاسلامية وبالدستور، وإن الذين حملوا السلاح ضد السودان لن يستطيعوا العودة إلى السودان لتكوين أحزابهم.

ومن الجدير بالذكر أن السودان غير مُعتاد على هذا النوع من أعمال العنف حتى أن الانقلابات الأربعة التي شهدها هذا البلد منذ الاستقلال لم تتخللها إراقة دماء أو أعمال عنف وتفجيرات. وقد اتهم المؤتمر الوطني- وهو التنظيم السياسي الوحيد المعلن في السودان، اتهم حزب الأمة والحزب الشيوعي بالوقوف وراء التفجيرات. وقال محمد الحسن الأمين سكرتير الدائرة السياسية في المؤتمر في مقابلة نشرتها صحيفة أخبار الساعة، أن زعيم حزب الأمة الصادق المهدي وابنه عبد الرحمن الموجودان خارج البلاد خططا لهذه التفجيرات التي قام بها أنصار لحزبي الأمة والشيوعي.

التيجاني الطيب

عثمان الميرغني

ونفى الصادق المهدي أي دور لحزب الأمة في هذه الأعمال، واتهم المتشددين ضمن قوات الدفاع الشعبي بالوقوف وراءها، وهي عبارة عن ميليشيات شبه حكومية. وقال الصادق المهدي في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية، إننا نملك وسائل للرد على محاولات تشديد القمع ضد المعارضة. واتهم الحكومة بانها تبحث عن ذرائع للقيام بمحاكمات سياسية، واعتبر أن اعتقال المعارضة، يعني أن الدستور الذي صدق عليه للتو، قد سقط بحكم الأمر الواقع.

أطراف المعارضة السودانية المؤتلفة في التجمع الوطني الديمقراطي، اتفقت على أن هذه التفجيرات هي تمثيلية من صنع الحكومة السودانية. وقال رئيس التجمع محمد عثمان الميرغني في بيان له في لندن، إن قضية التفجيرات هي مسرحية وهمية تستهدف تشديد القبضة الأمنية على قوى المعارضة الديمقراطية داخل السودان.

من ناحية أخرى أوضح التيجاني الطيب، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني «أنه من المستحيل أن تكون المعارضة وراء هذه التفجيرات، لأنها بكل بساطة، لا تملك وسائل القيام بها في الخرطوم، خصوصاً مع تعزيز الانتشار الأمني بمناسبة ذكرى الانقلاب الذي أوصل عمر حسن البشير الى السلطة عام ١٩٨٩. وأضاف، بانه لا توجد أي مصلحة للمعارضة في تفجير منشأت الخدمة العامة، مضيفاً أن الحكومة هي التي لها مصلحة في ذلك، من أجل قطع الطريق على المعارضة السياسية في الداخل، التي تريد الاستفادة من الدستور للقيام بتحرك سياسي واسع.

الجزائر ... على طريق الخروج من الأزمة

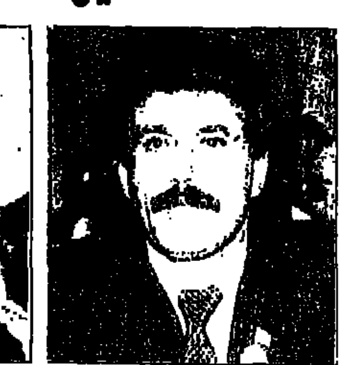
تظاهرة في مدينة تيزي اوزو كبرى مدن منطقة القبائل الجزائرية

الدعوة، التي وجهتها الحكومة الجزائرية للجنة تقصي الحقائق التي شكلها سكرتير الأمم المتحدة، كوفي عنان، برئاسة ماريوسواريش، الرئيس البرتغالي السابق، وعضوية عبد الكريم الكباريتي، رئيس وزراء الأردن الأسبق، وأندركومار رئيس وزراء الهند السابق، ودونالد مكهنري المندوب الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة، وسيمون فيل الوزيرة الفرنسية السابقة، وأموس داكو المدعي العام الكيني، تعتبر علامة فارقة، على طريق إيجاد حل سياسي للاضطرابات التي تجتاح الجزائر، منذ ما يزيد على ست سنوات، سقط خلالها الاف الجزائريين الأبرياء، رجالاً ونساءاً وأطفالاً وشيوخاً، لا ذنب لهم، سوى أنهم كانوا في المكان والزمان الذي قرر فيه المجرمون، تنفيذ جرائمهم البشعة، بهدف تحقيق أهداف سياسية مشبوهة، الى الحد الذي بدا فيه، أن الكثير من هذه الجرائم، كانت شكلاً من أشكال العبث الدموي.

الحكومة الجزائرية، انتهجت في التعاطي مع الأزمة على مبدئي، عدم السماح بأي تدخل خارجي فيها، وإعتماد الحل الأمني في التعامل مع الجماعات الاسلامية المسلحة، بدأت وبالتدريج بالانفتاح على التعامل مع بعض الوفود البرلمانية التي زارت الجزائر، للاطلاع على الوضع القائم، وكذلك تلمس امكانيات ايجاد حل سياسي للأزمة، خاصة بعد استكمال اجراء عمليتي الانتخابات للمجلس التشريعي والمجالس المحلية، والاستفتاء على الدستور، التي شاركت فيها القوى والأحزاب الاسلامية بفاعلية، وأعطت على ما يبدو إحساساً بالثقة بالنفس لدى الحكومة الجزائرية، كما أن الحقائق التي بدأت بالظهور على السطح، من خلال التحقيقات الأمنية والصحفية، خاصة في اوروبا. كشفت وبشكل واضح، عن تورط بعض الدول الاجنبية، في دعم الجماعات المسلحة، سواء كان ذلك، بشكل مباشر، أو غير مباشر، وأن أي تقصي موضوعي من قبل لجنة محايدة، لا بد له من أن يصل الى اكتشاف العلاقة بين هذه

البقية ص ١٠

اليمن.. عودة إلى التسخين غير المبرر



علي عبد الله صالح



الشيخ عبد الله الاحمر

في غمرة احتفالات اليمن، بذكرى الوحدة، تزداد ردود الفعل الشعبية المعبرة عن السخط والالم الذي يجتاح البلاد، بسبب حالة التردي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ودفع الحكومة اليمنية المتزايد، بإتجاه تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي، المتعلقة بالاصلاح الاقتصادي. هذه السياسات التي لم تتعظ حكومات العالم الثالث من نتائجها المدمرة، والتي تجلت بشكل واضح في اكثر من مكان في هذا العالم.

المواطن اليمني الذي عضه الجوع، وخرج الى الشارع معبراً عن رفضه، لزيادة أسعار الدقيق والمحروقات بنسب كبيرة، لم يكن ينقصه سوى هذا الخطاب السياسي، اختارت الحكومة اليمنية توجيهه اليه، بمناسبة الاحتفالات بالاعلان عن قيام الوحدة بين شطريه الجنوبي والشمالي، والمليء بإثارة النعرات وعبارات التخوين والتجريح للقيادات الجنوبية، ووصف البطولات التي اجترحتها القيادة اليمنية في الانتصار على الشق الآخر من البيت اليمني.

إن محاولة الحكومة اليمنية في لفت أنظار الشعب اليمني، عن مشاكله الحقيقية بإفتعال معارك وهمية متمثلة في ضرورة مواجهة القوى الانفصالية الخائنة كما تصفها، هي محاولة أكثر من مكشوفة وأكثر من مستهلكة. ان اليمن الذي يملك طاقات هائلة، بشرية، وجغرافية وموارد، يحتاج بالدرجة

البقية ص ١٠

الاحزاب اليسارية في قبرص واليونان وتركيا تدعو إلى حل سلمي للقضية القبرصية

عقد في اسطنبول في الثامن والتاسع من ايار ١٩٩٨ اجتماع ضم ممثلي الاحزاب اليسارية التالية : حزب اكيل (الحزب الشيوعي القبرصي) وحزب الجمهورية التركي وحزب قبرص الجديدة، والحزب الشيوعي اليوناني وتحالف القوى اليسارية والتقدمية في اليونان وحزب الحرية والتضامن التركي وذلك بدعوة من حزب الحرية والتضامن التركي من اجل البحث في القضية القبرصية.

وتعتقد هذه الاحزاب أن عقد الاجتماع واصدار الاعلان المشترك في الوقت الذي تعاني فيه القضية القبرصية من الاهمال والتجاهل ووجود مناخ غير ملائم للتوصل إلى حل لهذه القضية بمثابة رسالة ايجابية طال انتظارها موجهة من قبل الاحزاب اليسارية في قبرص واليونان وتركيا إلى جميع القبارصة وكذلك الاحزاب المعنية بشؤون قبرص وإلى المجتمع الدولي.

الاعلان المشترك

بعد ان تبادل ممثلو الاحزاب اليسارية في قبرص واليونان وتركيا وجهات النظر وتداولوا الافكار المتعلقة بحل القضية القبرصية وذلك في اجتماعهم في مدينة اسطنبول في ٨ و ٩ ايار ١٩٩٨، فقد اتفقوا على اصدار الاعلان المشترك التالي :

١ – ان الاستمرار في تجاهل حل القضية القبرصية وعدم وجود اتصال بين الجاليتين في قبرص وغياب المفاوضات والمباحثات وعدم احراز أي تقدم فيها، قد قاد إلى فرض الأمر الواقع الذي يجب ان لا يكون الحل النهائي للقضية القبرصية.

٢ – تدين الاحزاب جميع الاعمال التي تؤدي إلى تصعيد حالة التوتر وزيادة المواجهة العسكرية وتدعو جميع الاطراف إلى التوصل إلى اتفاق يكفل تخفيض التواجد العسكري وايقاف التسلح من اجل الوصول في نهاية المطاف إلى جزيرة منزوعة السلاح.

٣ – تتمسك الاحزاب بموقفها القائل بان حل القضية القبرصية لا يمكن ان يتم بالوسائل العسكرية بل بالطرق السلمية ومن خلال المفاوضات تحت اشراف هيئة الامم المتحدة. وتدعو الاحزاب كلا الجانبان للتحلي بالارادة السياسية اللازمة للوصول إلى الحل واظهار الاحترام للاتفاقيات الموقعة وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بجزيرة قبرص. وهذا يتطلب أن يبدأ الجانبان فوراً بمباحثات بناءة دون شروط مسبقة تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة.

٤ – ترحب الاحزاب باية مبادرة للوساطة بهدف الوصول إلى حل عادل من خلال الأمم المتحدة وتطالب بالتدخل الجماعي من قبل الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وترفض اية محاولة للاستفراد بحل هذه القضية خارج اطار الأمم المتحدة.

٥ – اما الحل فيجب ان يضمن استقلال قبرص ووحدة اراضيها وسيادتها ووحدة المجتمع ثنائي القومية والحفاظ على صيغة الجمهورية الفدرالية ذات المنطقتين الجغرافيتين. وهذا يتطلب الوقوف في وجه اي حل يتضمن تقسيم الجزيرة بأي حال من الاحوال والارتكاز على ما نصت عليه اتفاقية مكاريوس– دنكتاش واتفاقية كبريانو – دنكتاش والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الامنية لكلا المجتمعين.

٦ – ومن اجل استمرارية الحل وصموده فلا بد من الاستناد الى المساواة السياسية والعدالة الاقتصادية لكلا المجتمعين والجاليتين والاعتماد على تطبيق المساواة كما وردت في الفقرة الثالثة من اتفاقية كبريانو – دنكتاش.

٧ – تدين الاحزاب نمو ظاهرة التعصب الشوفيني الذي يوجه ضربة للمصالحة بين الجاليتين. وتتعهد هذه الاحزاب بالنضال معاً في جبهة مواجهة ضد الشوفينية والتعصب الديني وتكافح من اجل المصالحة وبناء الثقة والتعاون بين القبارصة من اصل يوناني والقبارصة من اصل تركي على كافة المستويات.

٨ – اما بالنسبة لانضمام قبرص للاتحاد الاوروبي فان الاحزاب تحتفظ بمواقفها المختلفة وتتعهد بمواصلة الحوار حول هذا الأمر.

٩ – وفي الختام فان الاحزاب تعبر عن موافقتها على مواصلة اللقاءات والاجتماعات وتشجيع لقاءات مماثلة بين النساء والشباب والنقابات وغيرها من المنظمات من اجل تطوير الصداقة بين شعوب قبرص واليونان وتركيا.

رفع التمثيل الفلسطيني لدى الأمم المتحدة.. خطر على عملية السلام!!

بعشرة أصوات، من ضمنها اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد العالم أجمع، كانت نتيجة التصويت الذي اجرته الهيئة العامة للامم المتحدة، على مشروع القرار العربي المقدم، لرفع درجة التمثيل الفلسطيني لدى الأمم المتحدة. بحيث تصبح هذه الدرجة، أكثر من مراقب، وأقل من عضوية الدول المستقلة، الأعضاء في الأمم المتحدة.

الطرفة الأمريكية الوقحة وغير الخجولة، التي خرجت بها الولايات المتحدة على العالم، تمثلت في اعتبار أن هذا القرار، ضار بالمحادثات الاسرائيلية الفلسطينية، وقد يعطل مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وكأن مسيرة السلام التي ترعاها أمريكا رعاية خاصة، تسير على أحسن ما يرام، وأن المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية تسير تمام التمام، وأن هذا القرار الدولي الخبيث، جاء ليعكر صفو العملية برمتها، أما غبار البلدوزرات الاسرائيلية، التي تبتلع الأرض الفلسطينية وتعيد تشكيلها على شكل مستوطنات ومستعمرات اسرائيلية وسياسة الحصار والتجويع والتنكيل بالشعب الفلسطيني فعلى ما يبدو وحسب وجهة النظر الامريكية فهي لزوم عملية السلام، والموسيقى التصويرية اللازمة للرقص الأمريكي الصهيوني على جثث القتلى الفلسطينيين. الغريب، أن الولايات المتحدة التي تصر على ضرورة احترام، إرادة المجتمع الدولي واجماعه، هي أول من يخرق هذا الاحترام، وأول الخارجين على هذا الاجماع، اذا كان الأمر، يتعلق، باسرائيل، وبتوجهاتها السياسية العالمية، ففي مناسبات سابقة، لم يحمر وجهها خجلاً من أن تقف هي وإسرائيل، ثم لتلحقهم دولة أخرى تدعى ميكرونيزيا، أمام إرادة العالم بأسره، وكان ذلك كافياً لها لتفسير أن القرارات كانت لصالحها وأن الشرعية الى جانبها وبكل ما لديها من قدرة على البلطجة والصلافة. ونتساءل بعد ذلك، من أين تأتي الأنظمة العربية بكل هذه الثقة بالراعي الأمريكي؟، وكيف يتسرب الى هذه الأنظمة، كل هذا الفرح، وكل هذه اللهفة، وتشع عيونها باضواء الرغبة، وهي تنتظر الراعي أن يخرج عليها بمبادرته التي ستحرك مسيرة السلام وتعيد الى الشعب العربي والفلسطيني حقوقه المسلوبة، والمنتهكة؟، وكيف ستولد من كل ذلك الدولة الفلسطينية؟! اذا كان رفع التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة، يعيق السلام، فكيف يمكن أن نصف خرق حكومة اليمين المتطرف في اسرائيل برئاسة النتن ياهو، لإتفاقيات اوسلو– بغض النظر عن موقفنا منها–، وتنصل الولايات المتحدة من تعهداتها كضامن لهذه الاتفاقيات، وبماذا يمكننا أن نصف قرار توسيع القدس؟ وكيف يمكننا أن نفهم هذا السباق المحموم للمسؤولين الأمريكيين للارتماء على اقدام البقية ص ١٠

العراق في مسلسل الأكاذيب الأمريكية

آخر كذبة

هكذا، وببساطة، أطلقت احدى الطائرات الأمريكية، صاروخاً على مجمع للمياه والكهرباء، يخدم، منطقة أم قصر العراقية. وفي البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية، بينت أن الطائرات البريطانية التي تنتهك الأجواء العراقية ليلاً ونهاراً، بحجة أنها تجري عمليات الرقابة للحظر الجوي المفروض على العراق، قد رصدت إحدى بطاريات الصواريخ العراقية، التي قامت بتشغيل رادارها، وبمجرد مرور هذه الطائرات، مما استدعى أن تقوم الطائرات الأمريكية، بإطلاق الصاروخ لتدمير هذا الرادار.

بهذه المشهدية التي قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية تكون العملية برمتها، عملية نظيفة، من حيث كونها عملية دفاع مشروع عن شرف الطائرات البريطانية الرقيقة التي داعبت أجسادها، ذبذبات الرادار العراقي الفظ والوقح!!

وكالات الأنباء العالمية ومنها الأمريكية التي زارت المنطقة المقصوفة، لم تجد أي تواجد عسكري في المنطقة، ووثقت حجم الدمار الذي تم إلحاقه بهذا المجمع المدني الذي يخدم سكان المنطقة، المنكوبين، ومنذ سنوات الحصار الطويلة، بالجوع والمرض، والتلوث، ونقص الخدمات على كافة الأصعدة، وكانت كذلك، الشاهد على كذب الادعاءات الأمريكية.

امام الحقائق التي كشفتها الصور المبثوثة من المنطقة، عادت الخارجية الأمريكية للتعليق على الموضوع، بالإعلان عن أن الصاروخ الأمريكي الذكي جداً، وبدون أسف، قد أخطأ في إصابة الهدف، والعجيب أن وكالات الأنباء العربية الرسمية ووسائل إعلامها، قد التزمت بنص التعليق الأمريكي بحذافيره وأعادت ترديده دون أي تعليق وبالرصانة اللائقة بمكانة الراعي الأمريكي.

الحزب الشيوعي العراقي

الكذبة قبل الأخيرة

قبل زيارته الأخيرة، قال باتلر اياه، أنه وبعد، أن إنتهت عمليات تفتيش القصور الرئاسية العراقية، والتي صورتها الولايات المتحدة الأمريكية، على أنها مجمعات ضخمة لإنتاج الصواريخ والقنابل النووية والجرثومية، إلى ما البقية ص ١٠

روسيا تترنح ... والمنشطات تفشل في انقاذها

عمال روس يتظاهرون في موسكو مطالبين بدفع اجورهم المتاخرة

تتفاعل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية داخل روسيا، وتفرز معطيات سياسية جمة، وقد ألغى الرئيس يلتسين لقاءات مقررة مسبقاً مع عدد من الساسة والمسؤولين الأجانب بينهم اللقاء مع الرئيس الصيني. كما قرر رئيس الوزراء كيريينكو تقليص فترة زيارته المنتظرة إلى اليابان إلى يومين فقط. ويقول المتابعون والمختصون في الشؤون الروسية وشؤون أوربا الشرقية، أن تداعيات الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية تأخذ أبعاداً خطيرة مما فرض على غالبية المسؤولين، وفي مقدمتهم الرئيس إلغاء اجازاتهم والبقاء في موسكو. ويتضح أن جميع الأرقام والمعطيات التقديرية التي أعلنتها الادارة الروسية حول الاقتصاد وإمكانات تسديد الرواتب المتراكمة لقطاعات واسعة من العاملين لم تكن دقيقة. فقد واصل عمال المناجم إضرابهم من جديد وقاموا بقطع خط سكة الحديد الرئيسي عبر سيبيريا احتجاجاً على التدهور الاقتصادي في منطقتهم ولعدم وفاء الحكومة بوعودها في دفع رواتبهم المتراكمة لشهور متعددة.

وفي الشرق الأقصى، أدى إضراب عمال الكهرباء احتجاجاً على تأخر مرتباتهم إلى انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة في مختلف المواقع والمدن ولا سيما في ميناء فلاديفوستك. ويقول المسؤولون إن انقطاع التيار الكهربائي يؤثر على المستشفيات والمنشآت العسكرية والمصانع ومختلف المصالح، الأمر الذي يستوجب دفع الديون الضخمة المستحقة على شركة الطاقة، ودفع مرتبات العاملين.

من ناحية أخرى، تفرض المؤسسات المالية الدولية ولا سيما صندوق النقد الدولي شروطها على روسيا لقاء تقديم مساعدات للخروج من الأزمة. ويؤكد الصندوق أن الخروج من الأزمة يتطلب التزاماً حازماً بوصفته، والتي قوامها المزيد من خطوات الخصخصة، وتنفيذ جباية الضرائب بشكل حازم ومقاومة التهرب الضريبي خاصة من قبل الشركات التي ما زالت بحوزة الدولة والقطاع العام.

ويرهن صندوق النقد الدولي، تنفيذ موافقته على تقديم عرض يقدر بـ ١٥ مليار دولار بتنفيذ الوصفة القاسية والتي قد ينجم عنها ارتفاع كبير في أسعار المستهلكين. وبينما أقر مجلس الدوما الجزء المبهم من قانون ضريبي طالب به صندوق النقد الدولي، كشرط لتقديم القرض المذكور أعلاه، فإن الزيادة في تحصيل الضرائب ليست كبيرة. ويلاحظ أن المستثمرين الأجانب لم يقبلوا على برامج التخصيص الروسية كما كان متوقعاً، كما ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتطور بالقدر المتوقع، رغم مختلف الاجراءات المتشددة في تنظيم الوضع المالي. ولم تتحسن كذلك الأوضاع في البورصة في موسكو.

وتثير الانعكاسات السياسية والاجتماعية للأزمة الاقتصادية قلقاً متزايداً في الأوساط الروسية المسؤولة، كما في الأوساط الغربية التي تراقب الوضع المتفاقم. ويؤكد المختصون بالشؤون الروسية أن التطورات الداخلية تنذر بنتائج سياسية مقلقة للرئيس يلتسن وللمجموعات المحيطة به كما للقوى الغربية الرئيسية التي تسند الرئيس. ومن هنا فإن يلتسن يسعى بمختلف الوسائل لتأمين مساعدات مختلفة من الدول الصناعية الغربية لمساعدته في مواجهة التحدي المتصاعد.

الأزمة المركبة الاقتصادية والسياسية تتفاعل في اليابان



هاشيموتو في احدى ضواحي طوكيو ضمن حملته الانتخابية

يمر العالم الرأسمالي، في أقسى وأعمق أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، وتنتقل الأزمة من موقع إلى آخر ولكن بشكل موسع وأكثر عمقاً في كل مرة. فقد ضربت الأزمة المكسيك فالبرازيل قبل عدة سنوات، ثم انتقلت بعد سنوات قليلة إلى الدول الآسيوية، حيث عصفت بالنمور وألحقت بها أضراراً فادحة تجلت في انخفاض حاد في معدلات النمو وهروب رؤوس الأموال وإفلاس آلاف الشركات والبنوك وارتفاع مذهل في تكاليف المعيشة جراء الانخفاض الحاد في أسعار صرف العملات، وتآكل مداخيل السكان واتساع الشرائح الاجتماعية التي انزلقت للعيش تحت خط الفقر وارتفاع هائل في معدل البطالة. وها هي اليابان، بلد ثاني أكبر اقتصاد في العالم تدخل حالة من الركود الاقتصادي العميق. وتتزامن حالة الركود الاقتصادي في اليابان مع استمرار وتعمق الأزمة الآسيوية، الأمر الذي سيترك انعكاسات مؤثرة على الأوضاع الاقتصادية الدولية. وتتزايد المؤشرات على تباطؤ الاقتصاد البريطاني، حيث يلاحظ انكماش ملموس في قطاع الصناعة. ويعتقد أن هبوط الطلب في أسيا يعتبر من أهم أسباب هذا الانكماش. وهكذا يتضح أن الأزمة الآسيوية والركود الياباني ستؤثران بقوة على العديد من دول العالم، وفي المقدمة الدول الصناعية.

ولكن الأزمة الاقتصادية اليابانية وانعكاساتها السياسية تبقى في الوقت الحاضر في مقدمة الامور التي تشغل العالم بأسره وذلك لأسباب موضوعية معروفة، يأتي في مقدمتها موقع اليابان في الاقتصاد العالمي. فقد شهدت اليابان انهيارات هائلة للعديد من الشركات المالية مع حالة من الكساد والتراجع الحاد في بعض القطاعات، كقطاع الانشاءات والمقاولات، وارتفاع مبلغ الديون المشكوك في أمرها، أي الديون المعدومة، والتي تقدر بما يزيد عن ٧٥٠ مليار دولار. وترتفع حالات الافلاسات الشخصية، وبلغت حداً لا مثيل له منذ الحرب العالمية الثانية. وقد بلغ عدد اليابانيين الذين أعلنوا إفلاسهم، وبالتالي عجزهم عن سداد ديونهم ٧١ الفاً في العام الماضي استناداً إلى احصائيات المحكمة العليا، الأمر الذي يؤكد أن الرقم الفعلي أكثر من ذلك. وقبل عام ١٩٨٢ لم يكن هذا العدد يتجاوز ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ شخص. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة، حيث يعلن ١,٢ مليون شخص سنوياً افلاسهم كل عام، فإن الوضع في اليابان يبقى سليماً لكن وسائل الاعلام اليابانية تشدد على أن هذه الأرقام الرسمية لا تعكس سوى جزء صغير من الحجم الحقيقي للظاهرة، حيث يعتقد المحللون أن الرقم يتجاوز المليون.

وقد ساهم ازدياد عدد العاطلين عن العمل وانهيار أسعار الأراضي والفشل الذي أصاب نظام التقاعد في إضعاف ثقة المواطنين بالاقتصاد الياباني. وتزداد الأمور سوءاً مع انكماش الصادرات اليابانية جراء انخفاض الطلب الخارجي.

وتضغط الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة، لكي تقوم الحكومة البقية ص ١٠

العنف ينفجر في ايرلندا الشمالية

جنود بريطانيون في بلفاست / ايرلندا الشمالية

شهدت ايرلندا الشمالية تجدد حالة التوتر ومشاهد جديدة من العنف في العاصمة بلفاست والعديد من المناطق الأخرى. وكان السبب في حوادث العنف، هو منع السلطات للمسيرات البروتستانت الاحتجاجية، وخاصة تلك المسيرات التي كان مقرراً أن تعبر الحي الكاثوليكي في منطقة درامدري – بورتاداون.

وانفجرت الاضطرابات في المناطق الموالية لبريطانيا في بلفاست ومناطق أخرى، بحيث تزداد المشاعر المناهضة للكاثوليك، وألقت مجموعات من الشبان قنابل بنزين على الشرطة وأقامت متاريس في الشوارع وحرق إطارات السيارات. وأدى منع مسيرة بروتستانتية من تنظيم «أورانج» من المرور في الحي الكاثوليكي إلى زيادة العنف وتوسيع الاصطدامات مع الشرطة.

ويرى البروتستانت من تنظيم «أورانج» أن استمرارهم ... الاضطراب سيدفع ...طات للرضوخ والسماح ... بالمرور في الأحياء الكاثوليكية، وسيكون عاملاً لاستمرار النضال دفاعاً عن حقوقهم وهويتهم التي يعتبرون أنها مهددة باتفاق السلام الأخير.

إلا أن الموقف يبدو مختلفاً اليوم، البقية ص ١٠